المجلة الفلسطينية

للأبحاث والدراسات الأمنية

(عدد 2) لسنة 2023

المجلة الفلسطينية

للبحوث والدراسات الأمنية

المشرف العام

اللواء ركن/ محمود هارون

رئيس هيئة التدريب العسكري لقوى الأمن الفلسطيني

رئيس الإشراف

الدكتور/ عايد محمد الحموز

مدير البحث العلمي والتقييم في مشروع تدريب القيادات الفلسطينية

الهيئة الاستشارية

أ.د. حسني محمد عوض
أ.د.خالد محمد الصويص
أ.د.نايف عبد الرحيم جراد
أ.د. تيسير ابو ساكور
أ.د. عفيف حافظ زيدان

د. أحمد سميح نزال
د.خالد مصطفى سراحنة
د.علي سليمان عيايدة

د.ابراهيم سليمان المصري
د.رمضان أبو صفية
د.سهير الصباح
د.علي محمد غريب

هيئة التحرير

د.جعفر وصفي ابو صاع
د. حسين سليمان رداد
د.خالد محمد السباتين
د. رحاب عارف السعدي
د. سمير الجمل
د. شبلي اسماعيل سويطي
د.عبد الفتاح ربعي

د. لؤي زعول
د. مراد الجندي
د. هيا عابدين
د. حاتم عابدين
د. حسن الحيح
د.خيرية رضوان يحيي
د. فريال عمرو

د. رشدية محمد ابو حديد
د.سليمان عيسى جرادات
د. عطا جوابرة
د. عيسى عبد الله جرادات
د. محمد عبد الله خلاف
د. نمر لؤي بدوان
د. يوسف ابو فارة

المراجعة والتدقيق

محمد ابو خضر / ماجستير الإدارة العامة

الفهرس

كلمة رئيس الهيئة	3
كلمة مشروع القيادات الفلسطينية	4
التعريف بالمجلة	5
أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر منتسبي جهاز الأمن الوقائي	10
التعليم المدمج وتجربة الشرطة الفلسطينية	43
التحديات التي تواجه إدارة مراكز الإصلاح و التأهيل (السجون) الفلسطينية في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظر العاملين فيها	55
مدى تأثر حرية الرأي والتعبير للصحفيين الفلسطينيين بقانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني من وجهة نظر الحقوقيين والصحفيين والجهات المعارضة	91
دور العلاقات العامة في إدارة الإستراتيجية الإتصالية الأمنية: دراسة تطبيقية على إدارة العلاقات العامة في وزارة الداخلية الفلسطينية	109
تأثير ثورة الإتصال والتكنولوجيا على الأمن في فلسطين	134
شبكات التواصل الإجتماعي وتأثيرها على القيم الأخلاقية للشباب دراسة ميدانية على الشباب في محافظة جنين	160

كلمة رئيس الهيئة

يسعدني أن أقدم لكم إصدار العدد الثاني من المجلة الفلسطينية للبحوث والدراسات الأمنية، والتي تأتي في إطار تسخير البحث العلمي والأكاديمي في تحقيق أهدافنا نحو بناء مؤسسة أمنية تساهم في حماية مشروعنا الوطني من التهديدات والمخاطر التي تواجهه.

اذاً هي ليست مجلة للنشر العلمي فقط، ولكنها جزء من رؤية ورسالة سامية نعكف على تحقيقها بشكل تشاركي وتكاملي مع كافة مكونات المؤسسة الأمنية الفلسطينية، فهي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من ضمنها نشر الوعي والمعرفة للبحث العلمي في المجالات الأمنية والعسكرية لتقديم تصورات وطنية تتناسب مع واقع وخصوصية سياقنا الفلسطيني، ولأنها ذات هدف ورسالة فإننا نسعى من خلالها على أن نكون جزء مهم في تطوير وتمكين منتسبي المؤسسة الأمنية من خلال الاستفادة من الأبحاث التي يجريها ضباط المؤسسة الأمنية في مختلف المجالات سواء السياسية والإجتماعية والأمنية والعسكرية.

لقد وضعنا في هيئة التدريب العسكري كافة امكانياتنا لتطوير المجلة من حيث المضمون والتنوع في عناوين الأبحاث، وسنواصل مساعينا الجادة لارتقاء بالبحث العلمي من خلال الدراسات والأبحاث العلمية بهدف الارتقاء بالمستوى المعرفي والفكري لتعزيز مكانة المجلة كفضاء معرفي وعلمي يساهم في تطوير ونشر الوعي والمعرفة في مجال الدراسات الأمنية والعسكرية.

حاولنا في هذا العدد أن يكون أحد الجسور للتفاعل ما بين الفكر والرأي الأمني والعسكري مع الرأي الأكاديمي للبحث في تقارب وتعاون وتوسيع المعرفة والتأكيد على العمل المشترك والمسؤول ما بين كافة قطاعات مجتمعنا الفلسطيني، ولا سيما في ظل التحديات الجمة التي تواجهنا.

لقد عملنا على أن نعزز ونطور من صورة المجلة لتكون مجلة علمية محكمة، لذا حرصنا أن يكون من ضمن لجان المجلة المختلفة مجموعة من الأكاديميين ومن مختلف التخصصات من جامعاتنا الفلسطينية من أجل أن تزخر المجلة بمواضيع علمية لتراجع وتحكم الأبحاث المقدمة وتجيز نشرها، وهنا أتقدم بجزيل الشكر لكافة اللجان المشاركة في المجلة والمختصين والأكاديميين والضباط الذين أثروا المجلة بمواضيع هامة من شانها أن تساهم في تطوير أداء عملنا في المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

وختاماً، يحذونا الأمل أن تواصل المجلة تحقيق أهدافها، وأن تشكل منبراً لكافة الباحثين، للمساهمة في عملية البناء والتنمية، وتحقيق رسالتنا نحو قطاع أمني رشيد يشكل لبنة أساسية في تحقيق مشروعنا الوطني وإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

اللواء ركن/
محـــــمود هـــــارون
رئيس هيئة التدريب العسكري

كلمة مشروع تدريب القيادات الفلسطينية

يقول اللّه تعالى في كتابة العزيز "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ"(التوبة، آية: ١٠٥) فالعلم أفضل الأعمال واللّه تعالى يحب أن يعلم عباده ويعلموا الآخرين، وعلى ذلك فإذا كان العلم هو التبويب المنظم للمعرفة، فإن البحث هو وسيلة العلم أو أداته للوصول إلى الحقائق والقواعد والقوانين التي تستخدم لتفسير الظواهر والتنبؤ بسلوكها، فالبحث العلمي يعتبر أهم أداة لمعرفة حقائق الكون والانسان والحياة .

والبحث العلمي هو الوسيلة أو الطريق للدراسة التي يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة، والوصول إلى المعرفة واكتشاف المعلومات وذلك عن طريق الاستقصاء الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها، والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة. ويتيح البحث العلمي للباحث الاعتماد على نفسه في اكتساب المعلومات، كما أنه يسمح للباحث الإطلاع على مختلف المناهج واختيار الأفضل منها ويجعل من الباحث شخصية مختلفة من حيث التفكير، والسلوك، والانضباط.

وإيماناً من قيادة هيئة التدريب العسكري لقوى الأمن وقيادة مشروع تدريب القيادات الفلسطينية بأهمية البحث العلمي ودوره في زيادة المعرفة وقدرته على تطوير قدرات ومهارات العاملين في المؤسسة الأمنية، فقد لاقى هذا الموضوع عناية متزايدة من قبل قيادة المشروع باعتباره الاداة التي لا غنى عنها في تحسين الأداء في كل مجالات الحياة والعمل، وفي تخطيط وإدارة وتنفيذ وتقويم أي عمل يراد له النجاح ومطلوب له زيادة درجة كفاءته وفاعليته.

إن هيئة التدريب العسكري لقوى الأمن ومشروع تدريب القيادات في السعي الدؤوب لخلق مجتمع عسكري، وأمن معرفي تقني متطور لاستيعاب كل ما هو حديث في المجالات المختلفة.

لذا شهد عام (2023م) عقد المؤتمر العلمي الأول للتدريب في قطاع الأمن الفلسطيني وبالإضافة إلى انطلاق العدد الثاني من المجلة الفلسطينية للدراسات والبحوث الأمنية، وهي مجلة علمية محكمة تهتم بنشر الأبحاث الصادرة عن مشروع تدريب القيادات الفلسطينية، وهي من المجلات العلمية المحكمة على يد أفضل المحكمين أصحاب التخصصات العليا.

تعزيزاً لروح التعاون والتفاهم وتفعيل لمبدأ الشراكة بين مشروع تدريب القيادات الفلسطينية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية في دولة فلسطين، فقد اهتمت قيادة المشروع بالتواصل مع العديد من المؤسسات الأكاديمية والبحثية من أجل الخروج بمجلة علمية أمنية محكمة، لذا فإن قيادة المشروع تتقدم بجزيل الشكر لكافة المشاركين من أساتذة جامعيين وأكاديميين وباحثين لإصدار العدد الثاني من المجلة الفلسطينية للبحوث والدراسات الأمنية، فبكل فخر واعتزاز نتوجه إليكم بالشكر والعرفإن على ما بذلتموه من جهد عظيم.

العميد/ بسام الجربي
قائد مشروع تدريب القيادات الفلسطينية

التعريف بالمجلة

الحمد للّه وحده، والصلاة والسلام على نبي الأمة، محمد صلى اللّه عليه وسلم وبعد .....

إنه ليسر مشروع تدريب القيادات الفلسطينية وهيئة التدريب العسكري لقوى الأمن الفلسطيني أن تُطِل عليكم في العدد الثاني من المجلة الفلسطينية للدراسات والبحوث الأمنية لسنة (2023م) ملتزمين بالوعد لتحقيق المزيد من التَميّز، والعمل على أن تكون هذه المجلة ضمن المجلات العلمية المصنفة عالمياً (ISI) في العلوم التربوية، وبما نقدمه إلى الإنسانية القراء الكرام؛ راجين أن يجدوا فيه ما يفيدهم وينفعهم ويزيدهم بصيرة في أمور البحث العلمي والدراسات، كما نرجو أن تكون هذه المجلة نبراسا لحل المشاكل، وإنارة السبيل للمهتمين.

وفي ضوء ذلك يأتي هذا العدد الثاني حافلاً بالعديد من الموضوعات الهادفة، حيث نسعى من خلال المجلة إلى نقل البحوث من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي، وذلك من خلال نشر بحوث تعالج بعض المشكلات الواقعة في مجتمعاتنا العربية بصورة عامة، ومجتمعنا الفلسطينية بصورة خاصة واقتراح الحلول المناسبة.

وإدراكاً من قائد مشروع تدريب القيادات بأهمية البحث العلمي، وبدوره المهم في التطوير والنمو، فقد شجع ويشجع كل محاولة جادة في هذا المجال، ويأتي اصدار هذا العدد (الثاني) من هذه المجلة تعبيراً حياً عن هذا التشجيع، فقد قدمت كل التسهيلات، وذللت كل العقبات التي تعوق اصدارها، في قيادة المشروع – ممثلةً في قائدها سيادة اللواء ركن محمود هارون – كل الشكر على ذلك الدعم غير المحدود، كما نرجو أن تكون هذه المجلة عند مستوى طموحه وتطلعه

عطفاً على ما سبق فإننا ندعو القراء الأعزاء المهتمين بالبحث العلمي من أكاديميين وتربويين ورجال أمن إلى المساهمة فيها، والمشاركة في أعدادها القادمة، سواء كان ذلك بالبحث أم بالنقد أم بالاقتراحات، التي تنير لنا الطريق وتساعدنا على التطوير والتجديد، وذلك للحفاظ على مستوى علمي مرموق لهذه المجلة، وليس هذا فحسب بل وللسعي الدؤوب لمزيد من الجودة والاتقان في أعدادها القادمة إن شاء اللّه. فهي منهم وإليهم، وتدور في إطار عملهم وأهدافهم واهتماماتهم المشتركة؛ آملين أن تتحقق كل أهدافنا وطموحاتنا وأن تكون جهودنا في هذا المجال خدمة لمستقبل هذه الأمة ودافعاً لمسيرتها نحو التقدم والازدهار .

وأخيراً تتوجه هيئة تحرير المجلة بخالص الشكر والتقدير للأساتذة والخبراء في اللجنة الاستشارية، واللجنة العلمية، والباحثين في مجال البحوث والدراسات الأمنية على جهودهم المؤثرة في تحقيق رؤية ورسالة، وأهدافها، وتبنيهم هذا الوعاء الأمني، ودعمهم غير المحدود الذي يقدم للارتقاء بالمجلة لتصبو إلى مجاراة المجلات العالمية .

تعريف بالمجلة

المجلة الفلسطينية للدراسات والبحوث الأمنية هي مجلة دورية سنوية، تصدر عن مشروع تدريب القيادات الفلسطينية بإدارة هيئة التدريب العسكري لقوى الأمن الفلسطيني، بقيادة **اللواء ركن محمود هارون**، وبإشراف هيئة تحرير فلسطينية مهنية.

ولهذا نرجو من الباحثين والباحثات الكرام الذين يريدون أن تنشر بحوثهم في المجلة أن ينتقوها من حيث الجودة ويكتبونها بطريقة مهنية، وأن يستشعروا الهدف والدور الذي يقومون به، علماً بأن البحوث العلمية التي تقبل للنشر تخضع لتقييم وتحكيم، كما تخضع لشروط النشر المتعارف عليها في المجلات العلمية العالمية ذات الصيت والمصداقية والأمانة العلمية، وللمجلة صفحة خاصة على شبكة الإنترنت يمكن من خلالها تقديم البحوث والتواصل مع هيئة التحرير.

وتعتبر هذه المجلة وسيلة لنشر البحوث والأوراق العلمية والمطالعات الفكرية الناضجة التي يصوغها الباحثون لمعالجة بعض المواضيع والمشكلات السياسية الأمنية والإجتماعية... وغيرها، وتهدف المجلة إلى العمل على نشر البحوث الأصيلة في العلوم الأمنية والتدريب من نتاج الباحثين في دورات كبار الضباط، والقيادات المتوسطة، والقيادات التأسيسية وخارجها والتي لم يسبق نشرها من قبل، وتعبر المواد المنشورة في المجلة آراء مؤلفيها ونتائجهم فقط، وتخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية، ولا تنشر المجلة ما يتعارض تصريحاً أو تلميحاً مع فلسفة المجتمع الفلسطيني وقيمه.

الرؤية

أن تكون مجلة علمية فلسطينية، ذات ريادة في مجال الأبحاث العلمية المحكمة في الدراسات الأمنية والتدريب، لتكون ضمن أشهر قواعد وبيانات المؤسسات والجمعيات العلمية العالمية.

الرسالة

نشر الأبحاث العلمية المحكمة في المجالات الأمنية والسياسية والإجتماعية...، وفق المعايير المهنية العالمية، لقبول نشر الأبحاث.

الأهداف

- نشر الأبحاث المحكمة الرصينة التي تسهم في تقدم وتطوير المجتمعات.
- تلبية حاجة الباحثين وطلبة العلم محلياً، وإقليمياً لنشر الأبحاث.
- المساهمة في إيجاد مرجعية علمية محكمة في مجال الأبحاث والدراسات الأمنية والتدريب.
- أن تكون المجلة الفلسطينية للدراسات والبحوث الأمنية، ضمن المجلات العلمية المصنفة عالمياً (ISI) في العلوم الإنسانية .
- تعزيز عمليات النشر للأبحاث العلمية الأصيلة بين الباحثين العرب وفي بيئة تحكيم ونشر رصينة.
- إثراء المكتبة المحلية والعربية في مجال الدراسات الأمنية والتدريب.
- الارتقاء بمستوى البحوث المنشورة من خلال تحكيمها من لجنة تحكيم من كبرى اللجان من المحكمين العرب والأجانب ذوي الخبرة في المجال المطلوب نشره.
- تغطية حاجة كافة الباحثين العرب في نشر البحوث من مختلف التخصصات التربوية والعلمية والأدبية والقانونية وغيرها الكثير محليًا واقليميًا وعالميًا.

تعليمات وقواعد النشر في المجلة الفلسطينية للدراسات والبحوث الأمنية

1. أن يتسم البحث بالأصالة والقيمة العلمية والمعرفية وبسلامة ودقة اللغة.

2 . ألا يكون البحث جزءً من بحث سابق منشور، وأن يقدم الباحث إقراراً خطياً بألا يكون البحث منشوراً أو مرسلاً للنشر بمجلة اخرى.

3. للمجلة الحق في اختزال أو تعديل أو إعادة صياغة جزئية للمواد المقدمة للنشر بما يتماشى والنسق المعتمد في النشر لديها.

4. في حال كان البحث مستلاً من رسالة علمية، يجب إجراء تغييرات كبيرة تميزه عن الرسالة العلمية بإضافة معرفة علمية جديدة، على أن يتم إرفاق نسخة إلكترونية من الرسالة العلمية على أسطوانة (CD)، مع الإشارة في الصفحة الأولى من البحث أن البحث مستلاً من رسالة علمية.

5. ألا تزيد عدد صفحات البحث على (25) صفحة بما في ذلك الأشكال والرسوم

والجداول والصور والمراجع، أما الملاحق فتُدرج بعد قائمة المراجع، علماً أن الملاحق لا تنشر وإنما توضع لغرض التحكيم فقط.

6. ألا يُذكر اسم الباحث أو أية إشارة له في متن البحث، وذلك لضمان سرية عملية التحكيم

7. أن يقوم الباحث بتعبئة طلب النشر الموجود على الصفحة الإلكترونية لشؤون البحث العلمي، وأن يلتزم بالدقة التامة في تعبئته.

8. أن يتضمن البحث ملخصين أحدها باللغة العربية والآخر باللغة الانجليزية، على ألا يتجاوز كل منهما (150) كلمة، مع ضرورة كتابة عنوان البحث باللغة الإنجليزية.

9. تقديم إفادة مسبقة بأن البحث وملخص البحث باللغة الإنجليزية قد تم تدقيقهما لغوياً من مدققين لغويين مختصين برتبة أستاذ مساعد بحد أدنى، وتوقيعهما على تلك الإفادة.

تنسيق البحث

–الورق من حجم (A4) بأبعاد (29 × 21) سم.

–المسافة بين الأسطر مفردة.

–الهوامش (2.5) سم للأعلى والأسفل، و(2.5) سم للجانبين الأيمن والأيسر.

–عدد الصفحات لا يتجاوز (25) صفحة حسب تنسيق الموضوع اعلاه.

–اللغة العربية: Simplified ، حجم الخط (16) غامق للعنوان الرئيس، (14) غامق للعناوين الفرعية، (14) عادي لباقي النصوص والجداًول وترقيم الصفحات.

–اللغة الانجليزية: Times New Roman حجم الخط (16) غامق للعنوان الرئيس، (14) غامق للعناوين الفرعية، (14) عادي لباقي النصوص والجداًول وترقيم الصفحات.

المصادر والمراجع

–عند ورود آية قرآنية يذكر ما يلي في المتن: اسم السورة، رقم الآية. مثال (سورة التوبة، اية: 22).

–الحديث النبوي الشريف: يشار إليه في المتن فقط باسم الكتاب يتبعه فراغ فرقم الجزء تتبعه شرطة مائلة فرقم الصفحة يتبعه نقطتان ثم رقم الحديث إن وجد مثال (صحيح البخاري 1/53: 234).

–كيفية توثيق كتاب: عائلة المؤلف، اسم المؤلف. السنة بين قوسين. عنوان الكتاب، الطبعة أن وجدت، دار النشر، وبلد النشر.

–كيفية توثيق دراسة (دكتوراه، ماجستير): عائلة المؤلف، اسم المؤلف. السنة بين قوسين. عنوان الدراسة، نوع الدراسة بين قوسين، الجامعة، وبلد الجامعة.

–كيفية توثيق دراسة من (مجلة علمية محكمة): عائلة المؤلف، اسم المؤلف. السنة بين قوسين. عنوان الدراسة بين إشارتي تنصيص، اسم المجلة، المجلد، العدد، الصفحات.

–كيفية توثيق دراسة أو مقال من (الإنترنت): العائلة، الاسم. (السنة): "عنوان الدراسة"، الرابط، تاريخ اليوم والساعة.

رئيس الاشراف:
الدكتور عايد محمد عثمان الحموز
مدير البحث العلمي والتقييم
مشروع تطوير القيادات الفلسطينية

أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر منتسبي جهاز الأمن الوقائي بمديرية جنين

إعداد
عقيد/ أسامة كامل سمودي
الأمن الوقائي

الملخص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر منتسبي جهاز الأمن الوقائي بمديرية جنين، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، وقام بتطوير استبانة خاصة، حيث تم توزيعها على عينة مكونة من (68) مبحوثاً ومبحوثة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية المتيسرة، وبينت نتائج الدراسة:

- إن الدرجة الكلية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات لدى العاملين في جهاز الأمن الوقائي جاءت بدرجة مرتفعة.
- إن الدرجة الكلية لأداء المؤسسة الأمنية في جهاز الأمن الوقائي جاءت بدرجة مرتفعة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استخدام تكنولوجيا المعلومات وفي متوسطات أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي تعزى لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، والرتبة العسكرية).
- وجود أثر معنوي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي.

وفي ضوء النتائج التي توصلت الدراسة إليها فإن الباحث يوصي بضرورة إتباع أساليب تدريبية حديثة مع العاملين، حول كيفية استخدام التكنولوجيا، والتوصية الخاصة لجهاز الأمن الوقائي لضرورة تعديل القوانين والتشريعات حسب تطور وحاجة العمل في الأجهزة الأمنية.

The Impact Of The Use Of Information Technology On The Performance Of The Security Institution From The Point Of View Of Members Of The Preventive Security Service In Jenin DistriPrepared

By The Trainee
Osama Smoudi
ct

Abstract

The study aimed to identify the impact of the use of information technology on the performance of the security institution from the point of view of the employees of the Preventive Security Service in Jenin District. They were chosen by simple random method, and the results of the study showed:

- The total degree of information technology use among employees of the Preventive Security Service was high, with a mean of (4.01)
- It was also found that there are no statistically significant differences at the level ($\alpha \leq 0.05$) in the averages of information technology use from the point of view of workers in the Preventive Security Service due to the

variables (sex, educational qualification, years of service, and military rank).

- The overall degree of the performance of the security establishment in the Preventive Security Service was high, with a mean of (4.16)
- There are no statistically significant differences at the level ($\alpha \leq 0.05$) in the average performance of the security institution from the point of view of workers in the Preventive Security Service due to the variables

(sex, educational qualification, years of service, and military rank).

- There is a significant impact of the use of information technology on the performance of the security institution from the point of view of workers in the Preventive Security Service.

In light of the findings of the study, the researcher recommends the need to follow modern training methods with employees, on how to use

technology, and As the Preventive Security Service recommends, it is necessary to amend laws and legislation according to the development and need of work in the security services.

مقدمة

تمثل التكنولوجيا محور عملية التقدم في العصر الحالي، فضلاً على أنّها تمثل التحدي الكبير لمعظم المؤسسات حالياً، كما أنّ سرعة التغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال، لا بد لها من تطور ملائم لتكنولوجيا المعلومات، يجعلها تتفاعل مع هذه التغيرات المتلاحقة.

إذ أنه في ظل الثورة التقنية والتكنولوجية، في شتى المجالات المختلفة، فقد انعكست تطورات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وانظمة الحوسبة، والواقع الافتراضي بصورة واضحة على الفرد والمجتمع، وأصبحت المؤسسات أمام تحدي مواكبة هذه التطورات التكنولوجية مما دفعها للتحول إلى صيغ ونماذج تقنية ذكية (العنزي، 2023).

والجدير بالذكر أن التطور التكنولوجي وازدياد استخدام تكنولوجيا المعلومات في مختلف مجالات الحياة مكن من الاستفادة منها في تحسين العديد من قطاعات الأعمال، حيث أصبحت التكنولوجيا عاملاً محفزاً للمؤسسات الباحثة عن التميز والمنافسة في إنتاجها ومخرجاتها، لذلك تسارعت المؤسسات لتهيئة الأرضية الكفيلة لتطبيقها ثم استخدامها لهذه الوسائل من قدرات على خلق فرص في مجالات عدة (قراش، 2021).

وتهتم تكنولوجيات المعلومات بالتطبيقات المنتظمة والمتاحة للمعرفة الفنية المرتبطة بالمعلومات، والتي تتضمن كل ما يتعلق بالمكونات المادية، وغير المادية للحاسبات الآلية، وشبكات اتصالاتها، وقواعد بياناتها؛ وتعرف بأنها الأدوات، والأساليب المستخدمة في بناء نظام المعلومات (بن صغير وبن عطاء الله، 2018).

هذا وقد أصبحت التكنولوجيا ثروة المستقبل، وأساس القوة والتطور والنمو، ومنار العلم وطريق التنافس الشريف سعياً لموقع متميز، حيث تعد تكنولوجيا المعلومات من أهم التغيرات في بيئة الأعمال الحديثة، إذ أن مفهوم تكنولوجيا المعلومات يشمل جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين واسترجاع المعلومات، كما تشمل التكنولوجيا المعدات الحديثة المتصلة بنظم المعلومات (شريف، 2020).

ومن البديهي القول أن الكثير من الناس يعتقد أن مفهوم التكنولوجيا يتعلق بشكل أساسي في الأدوات والآلات التي تُصنَّع، وهذا من حيث العلم يعد مفهوماً خاطئاً، فالتكنولوجيا في حقيقة الأمر، هي العقل الإنساني الذي يفكر في كيفية إدارة الحياة نحو الأحسن من جانب؛ والآلات، والأدوات، والمعدات التي تقدم لهذا العقل خدمة أفضل من السابق من جانب آخر، حيث عرفت تكنولوجيا المعلومات على أنّها: "مجموعة الأدوات والأجهزة التي تسهم في إستقبال البيانات والمعلومات وتخزينها ومعالجتها ومن ثم استرجاعها باستخدام برمجيات متعددة الوسائط (السمعية، والبصرية، والنصية) وتوصيلها

بعد ذلك عبر أجهزة اتصالات مختلفة إلى أي مكان في العالم، أو إستقبالها من أي مكان في العالم، والإطلاع عليها في أي وقت دون حواجز أو قيود(سالم وقديري، 2020).

وتجدر الإشارة إلى أنه مع تعدد مجالات استخدام التكنولوجيا، زاد إطار التهديدات الكبيرة والجرائم المرتبطة باستخدامها، مما فرض تحدياً كبيراً على الجهات التي تستخدمها، فعلى الرغم من فرص العمل والتسهيلات التي تقدمها التكنولوجيا، إلا أنه قد صاحبها الكثير من المخاطر،منها:انتشار جرائم الحاسوب، و الفيروسات،والجرائم الإلكترونية (الجوهر وآخرون، 2010).

وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي الكبير، وتطور وسائل التواصل الإجتماعي، والإتصال، المتنوعة؛ وانفتاح العالم على بعضه، واعتماده على إرسال شتى أنواع البيانات خلال الشبكات، كل ذلك أدى إلى إحداث خطر على تسرب هذه البيانات، ووصولها للأشخاص الخاطئين،

أو المنافسين، وبالتالي أصبحت الحاجة ملحة للحفاظ على أمن المعلومات (المنتشري، 2020).

في نفس الوقت فإن تكنولوجيا المعلومات تؤثر على مستوى أداء المنظمة من خلال توفيرها لأسس تميز المنظمة في سرعة الأداء وجودته، وترشيد عملية اتخاذ القرارات، وتنمية التزام العاملين، وبالتالي تسعى المنظمات لإدخال تكنولوجيا المعلومات الحديثة، والعمل على تطويرها (خريس، 2011).

وقد انعكس ازدياد استخدام تكنولوجيا المعلومات في عالم المؤسسات، في إنفاق مبالغ طائلة على تكنولوجيا المعلومات لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة والتماشي معها، وقد ساعد ذلك، إلى حد ما، في تحسين أداء المؤسسات والشركات في مختلف أنحاء العالم (يعقوب، 2012).

لذا لقيت تكنولوجيا المعلومات اهتماماً كبيراً منذ بروزها في عالم الأعمال، باعتبارها من أهم ركائز نجاح المنظمة وهذا الاهتمام راجع إلى أهميتها الكبيرة التي تحققها والتي يمكن حصرها من خلال عولمة الاقتصاد، إذ أنّ فروق والمكان لم تعد تذكر، فكل النشاطات الإقتصادية، طغى عليها طابع العالمية، كما انه ومن خلال شبكة المعلومات يمكن لمنظمة الأعمال التواصل مع فروعها وكأنها موجودة في نفس المكان والزمان، وتوفير المعلومات من مصادرها الأصلية المختلفة، فبإمكان المنظمة اللجوء إلى مصادر المعلومات الخارجية والمصادر الداخلية بسهولة ويسر، وبالتالي فإن اتخاذ قراراتها يبنى على ظروفها الداخلية في إطار ما يحيط بها عالمياً، والمساهمة في تخفيض التكاليف والجهد والوقت، فالكل أصبح يميل إلى تقليل الحركة وتعويضها بالإتصال عبر الوسائل المختلفة للإنترنت (عماره، 2018).

وتشير كلمة (إنترنت) إلى مجموع البيانات التي يتم تبادلها واستخدامها عبر الشبكة وتشير أيضاً إلى البنية التحتية (التجهيزات، البرمجيات،...) التي تنتقل تلك البيانات عبر العالم، بالإضافة إلى أنها تسمح للناس بالإتصال والتواصل مع بعضهم البعض وارسال ونقل البيانات عبر الشبكة الممتدة في جميع أنحاء العالم باستخدام الوسائل البصرية والصوتية والنصية، والتي من خلالها يمكن تجاوز حدود الزمان والمكان والكلفة وقيود المسافات (Wikipedia, 2020).

هذا وقد بين صورية (2018) بأنّ تكنولوجيا المعلومات تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأساسيات المحددة مثل جعل الإتصال أسرع وأكثر كفاءة وأداء وأقل تكلفة، وتوفير المعلومات الدقيقة والحديثة ودعم اتخاذ القرار، وتعزيز الشفافية مما يؤدي إلى تقليل وقوع الأخطاء والتزوير، وتقديم خدمات أفضل للموظفين مما ينعكس إيجابياً على وظيفة الإتصال داخل المنظمة، والقضاء على هدر الوقت والجهد والموارد.

والجدير بالذكر أن الدوافع وراء انتشار تكنولوجيا المعلومات تتعدد وتتنوع، وأن من أبرز تلك الدوافع:(زيادة الإنتاجية، وتحسين الخدمات، والسيطرة على التعقيد، والمرونة) (الشرفا، 2008).

وتتكون تكنولوجيا المعلومات من أربعة مكونات أساسية وهي كما ذكرها زيدان ومسغوني (2017):

1. **الأجهزة:** تضم مجموعة الحواسيب بمختلف أنواعها، وأحجامها، وسرعاتها، وإمكانيات استيعابها لكم البيانات، أو بعبارة أخرى هي جملة الأدوات المسؤولة عن حفظ، وتخزين، ومعالجة البيانات، وكل ما يرتبط بها من أجهزة كالوحدة المركزية.
2. **البرمجيات:** هي مجموعة الأوامر التي يتم تنفيذها بواسطة الحاسب الآلي بهدف انجاز مهمة معينة، ويعتبر المكمل الأساسي للحاسوب من أجل أن يصبح هذا الأخير أداة قابلة للاستعمال.
3. **قواعد البيانات:** هي مجموعة من البيانات والملفات المرتبطة منطقياً والمتعلقة بكيان واحد مثل قطاع الصحة أو الصناعة أو الزراعة، والتي يتم تخزينها لاستخدامها في الحصول على المعلومات المطلوبة وفي الوقت المناسب لوجه الأنشطة المختلفة لهذا الكيان.
4. **الشبكات:** هي ترتيب منسق لوحدات مستقلة، منفصلة، متداخلة بغية تحقيق بعض الأهداف بكفاءة أكبر مما لو حاولت كل وحدة مستقلة أن تحققها منفردة، وذلك من خلال مجموعة من الأجهزة وتقنيات اتصال مناسبة مثل (أجهزة الهواتف، التلتكس، الفاكس، الأقمار الصناعية، البريد الإلكتروني...).
5. **الأداء:** يحظى مفهوم الأداء بأهمية كبيرة في تسيير المؤسسات، والمنظمات، لذا فقد لقي منذ ظهوره اهتماماً كبيراً من طرف الباحثين والمفكرين في مجال الإدارة والتسيير.

ويعتبر الأداء شكل من أشكال العمل ضمن منظومة التعاون بين الناس لإنجاز هدف معين، ويعد الأداء المؤسسي ضرورة للبقاء ولاستمرارية الوجود، ويمكن تعريف العمل أو الأداء المؤسسي: "بأنه المنظومة المتكاملة لنتاج أعمال المؤسسة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية"، ويشتمل الأداء المؤسسي على ثلاثة أبعاد، هي: (أداء الأفراد في إطار وحداتهم التنظيمية، وأداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة للمؤسسة، وأداء المؤسسة في إطار البيئة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية) (الدجني، 2010).

وقد أجمعت معظم الأدبيات الإدارية على أن تطوير الأداء المؤسسي أضحى مطلباً وليس خياراً، وعليه فمن الضروري أن تأخذ المؤسسات بمبادرة اعتماد معايير الأداء المؤسسي المتميز عند تطوير أداء موظفيها، خاصة بعد أن حققت عدد من المؤسسات نجاحات متميزة عند التزامها بهذه المعايير (محمد وفراج والهنداوي، 2021).

إن تنمية أداء الموظفين داخل المؤسسات يعد من أهم المواضيع التي تشغل المؤسسات في العصر الحالي، وذلك لأن التطوير أصبح في كل مكان، وفي ظل المتغيرات المؤثرة في الأداء الوظيفي التي أصبحت تشكل ضغط على إدارة المؤسسات لمواكبة هذا التطور، فإنه يتوجب على المنظمات التجديد في أسلوبها الذي يتميز بالرؤية والرسالة وتفهم حاجات الموظفين، وتحفيزهم من أجل التكيف مع المؤسسة (حسونة وإدريس، 2023).

لذا أصبح الأداء أهم عنصر في المؤسسات سواء الحكومية أو غير الحكومية، فالأداء يعكس الي أي مدى يمكن للمؤسسة تحسين جميع قدرات ومهارات موظفيها(Noor & Limakrisna, 2019).

ويرى البعض إمكانية قياس الأداء المؤسسي باستخدام معيارين أساسيين، هما: الأداء التشغيلي والأداء المالي، وهناك من يعتمد في قياس الأداء المؤسسي للمنظمات العامة على ثلاثة معايير رئيسة، هي: التكلفة والتي تركز على موارد أو مدخلات المنظمة، والكفاءة والتي تهتم بالعلاقة بين مخرجات ومدخلات المنظمة، والفعالية والتي تهتم بالنتائج المترتبة على مخرجات المنظمة (بركات، 2023).

ويرى الباحث أنه على صعيد المجتمع الفلسطيني الذي يعاني بشكل متكرر من الكوارث والأزمات في جميع النواحي نتيجة التصعيد الاسرائيلي والاقتحامات المستمرة لمناطق السيطرة الفلسطينية، فإن مثل هذه الأزمات تفرض تحديات كبيرة على المؤسسة الأمنية، ولاسيما جهاز الأمن الوقائي المسؤول عن الأمن الداخلي بكافة اشكاله وقطاعاته، ويحتاج هذا الجهاز إلى مواكبة التطور التكنولوجي والإرتقاء بأداء العاملين وتعزيز مهاراتهم من أجل تقديم أفضل الخدمات والأعمال. لذا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر منتسبي جهاز الأمن الوقائي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

على الرغم من تزايد اهتمام المؤسسات الفلسطينية بتكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها في تحسين الأداء، وتطوير الخدمات العامة، إلاّ أنّ مراجعة الأدبيات المتاحة في هذا المجال أوضحت ندرة الأبحاث التي اهتمت بتقييم أثر تكنولوجيا المعلومات على أداء هذه المؤسسات. وكون المؤسسة الأمنية الفلسطينية هي أحدى تلك المؤسسات التي أهتمت بإدخال التكنولوجيا المعلومات إلى أساليب وإجراءات العمل، وذلك من أجل تحقيق مستويات عالية من الأداء، حيث ظهرت ضرورة وأهمية الكشف عن نجاح استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثر ذلك على اداء المؤسسة الأمنية، والاستخدام الأمثل لها، لذا جاءت هذه الدراسة للكشف عن السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر منتسبي جهاز الأمن الوقائي بمديرية جنين؟

وقد انبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مستوى توظيف تكنولوجيا المعلومات في جهاز الأمن الوقائي بمديرية جنين؟
2. هل هناك اختلاف في استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر منتسبي جهاز الأمن الوقائي بمديرية جنين تعزى للمتغيرات التالية: (الجنس، المؤهل العلمي، الرتبة العسكرية)؟
3. ما مستوى أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي تعزى لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، والرتبة العسكرية).
5. هل يوجد أثر معنوي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة الحالية من حيث:

الأهمية النظرية: تستمد هذه الدراسة أهميتها النظرية من أهمية موضوع أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر منتسبي جهاز الأمن الوقائي، من أجل معرفة مواطن القوة وتعزيزها، ومواطن الضعف، والعمل على معالجتها

من خلال دوراًت وورشات عمل وحضور مؤتمرات عن أمن المعلومات والمشاركة في أبحاث تزيد من قدرات منتسبي المؤسسة الأمنية للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات.

الأهمية التطبيقية: وتتمثل في ما ستتوصل إليه الدراسة من معلومات ونتائج وتوصيات لمديري المؤسسة الأمنية، بالأخص جهاز الأمن الوقائي، وأصحاب القرار المسؤولين، والمخططين من ناحية تنفيذية خاصة في أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسة الأمنية، كما وقد يستفيد منها الباحثين في إجراء المزيد من الدراسات التي لم تتمكن الدراسة الحالية من معالجتها، والوصول إلى نتائج يمكن الاستنارة بها لتقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في تفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الأمنية.

أهداف الدراسة

1. التعرف إلى مستوى توظيف تكنولوجيا المعلومات في جهاز الأمن الوقائي بمديرية جنين.
2. معرفة فيما إذا كان هناك اختلاف في استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي تعزى لمتغيرات: (الجنس، المؤهل العلمي، الرتبة العسكرية).
3. التعرف إلى مستوى أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي.
4. معرفة فيما إذا كان هناك اختلاف في أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي تعزى لمتغيرات(الجنس، والمؤهل العلمي، والرتبة العسكرية).
5. معرفة فيما إذا كان هناك أثر معنوي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي.

فرضيات الدراسة:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq (\alpha)$ في متوسطات استخدام تكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي تعزى لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، والرتبة العسكرية).
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى$0.05 \geq (\alpha)$ في متوسطات أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي تعزى لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، والرتبة العسكرية).

3. لا يوجد أثر معنوي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي.

حدود الدراسة:

1– الحدود البشرية: منتسبي جهاز الأمن الوقائي في محافظة جنين.

2– الحدود المكانية: مديرية الأمن الوقائي في محافظة جنين.

3– الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة في الفترة الواقعة ما بين 11/9/2021 وحتى 1/12/2021

4– المحددات الإجرائية: أدوات الدراسة (الاستبانة).

مصطلحات الدراسة:

تكنولوجيا المعلومات: هي عبارة عن كل التقنيات التي تستخدم في تحويل البيانات بمختلف أشكالها إلى معلومات بمختلف أنواعها والتي تستخدم من قبل المستفيدين لها في كافة مجالات الحياة (العرود، 2010: 20).

الأمن الوقائي: هو جهاز أمني داخلي يتبع السلطة الوطنية الفلسطينية، مهامه استخباراتية سرية مثل مكافحة التجسس و"الإرهاب"، ونطاق عمله الضفة الغربية، وقطاع غزة، كما ويتولى حماية مؤسسات السلطة الفلسطينية من الاعتداءات الخارجية والداخلية، ويتبع له مجموعة من مراكز التوقيف، تستخدم لاغراض التحقيق، بهدف الكشف عن "الجرائم" المتعلقة بالأمن الداخلي المحتملة قبل حدوثها، ومن هنا جاءت تسميته بـ"الوقائي https://www.aljazeera.net.(2021)

الأداء: يرتبط مفهوم الأداء بكل من سلوك الفرد والمنظمة ويحتل مكانة خاصة داخل أية منظمة باعتباره الناتج النهائي لمحصلة جميع الأنشطة بها، وذلك على مستوى الفرد والمنظمة والدولة(أبو عليم، 2014: 9).

الدراسات السابقة:

– دراسة المصلح (2023) إلى بيان أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصال على إنجاز المعاملات ودقتها في البلديات، وبيان التحول الجذري في العمل ونوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، وذلك تماشيا مع برنامج الحكومة الإلكترونية، الذي يعمم استخدام مختلف وسائل التكنولوجيا الحديثة في مختلف الدوائر والمؤسسات الحكومية، بهدف رفع كفاءة وفعالية وجودة الخدمات الحكومية. وهدفت الدراسة أيضا إلى التعرف على الإجراءات المستخدمة والمطبقة على أرض الواقع لتحسين الخدمات الحكومية في الإدارة المحلية

وخاصة البلديات لإبراز الصعوبات التي تواجهها في ظل التحول الرقمي والتطور التكنولوجي الذي تشهده الإدارة المحلية، ضرورة حتمية لغايات تحسين الخدمات الحكومية. ولغايات تحقيق اهداف هذه الدراسة استخدمت الباحثة أسلوب تحليل المضمون، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها اهتمام الدول والحكومات بتكنولوجيا المعلومات والإتصال حيث انها تعتبر القاسم المشترك بين أغلب الدوائر والمؤسسات الحكومية التي تسعى لتحسين خدماتها المقدمة للمواطنين وتسريع عمليات تبادل المعلومات.

– دراسة البدور (2021) إلى تعرف أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على أداء الموظفين في وزارة الشباب الأردنية، وقد تكونت عينة الدراسة من (100) موظف، ولجمع البيانات تم تطوير استبانة للتعرف إلى أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على أداء الموظفين في وزارة الشباب، وتم التأكد من صدقها وثباتها، وتوصلت الدراسة إلى: انخفاض أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على أداء الموظفين في وزارة الشباب لبعد التدريب، قواعد البيانات، البرامج، ودرجة متوسطة لبعد شبكات الإتصال. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على أداء الموظفين في وزارة الشباب، باختلاف الجنس، المؤهل العلمي.

– دراسة سالم وقديري (2020) إلى معرفة مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمة في القطاع الصحي، حيث يصب موضوع هذه الدراسة على تقنية الطب عن بعد، كذلك و تعمل على إبراز دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تحسين جودة الخدمة المقدمة للمرضى، و قد تم استخدام الاستبانة كأداة للبحث، وتم تحليل نتائجها باستعمال أساليب وأدوات إحصائية، والتي أكدت صحة الفرضية الرئيسية القائلة بأن البرامج والتقنيات والمعدات تساهم بشكل فعال في تحسين جودة الخدمة، كذلك من أبرز النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة، هي ضرورة تحديث وتطوير نظم تكنولوجيا المعلومات كي تساهم بشكل أفضل في تحسين جودة الخدمة المقدمة.

– دراسة طهراوي(2019) إلى تحديد أثر تكنولوجيا المعلومات على مستوى أداء العاملين، وقد طبق هذا البحث على عينة مكونة من (34) فرد من الأفراد العاملين في شركة سونلغاز الوادي، واستخدم البحث الاستبيان، كأداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة فضلاً عن المقابلات الشخصية، وتوصلت الدراسة إلى عدم إثبات صحة الفرضية التي تشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين وأشارت الدراسة إلى ارتفاع مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات في الشركة، وانخفاض كفاءة مهارات الموارد البشرية لديها، وضعف الاعتماد على الشبكات الداخلية، وعدم وجود تعاون بين العاملين والمؤسسة المبحوثة في بناء قواعد البيانات.

– دراسة زيدان ومسغوني (2017) إلى التعرف على دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصال على أداء المؤسسة في المديرية العملية لاتصالات الجزائر بالوادي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح بجمع البيانات والمعلومات، كما تكونت عينة الدراسة المحددة بـ (34) فرداً يمثلون بعض إطارات وموظفي المؤسسة، حيث خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود درجة عالية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المؤسسة محل الدراسة، كما تم إثبات وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال وأداء المؤسسة، بالإضافة إلى أن استعمال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصال يؤدي إلى تحقيق مزايا اقتصادية منها: (تدني التكاليف، والسرعة في انجاز الأعمال..).

– دراسة أورتيجا وراميريز(Ortega & Ramirez 2017) إلى قياس أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع البقالة في مدينة (كوكوتا) في (كولومبيا) على دعم عملية إتخاذ القرار، حيث اتبع الباحث المنهج التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود نظام معلومات محاسبي جيد في المنشآت الصغيرة والمتوسطة كونه ينظم إعداد القوائم والتقارير المالية التي تستخدمها المنشأة في تقييم البدائل بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

– دراسة خريس (2011) إلى التعرف على أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأداء المؤسسي في أجهزة الخدمة المدنية في الأردن، تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بوزارة الصناعة والتجارة، والخدمة المدنية، بلغت عينة الدراسة (173) موظفاً، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود أثر لتكنولوجيا المعلومات في فعالية الأداء المؤسسي، كما أوصت الدراسة ضرورة العمل على مواكبة أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات والعمل على تطبيقه في المؤسسة الأمنية.

– مارتينز وكارلوس (Martinez & Carlos (2007 إلى قياس أثر الاستثمارات في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والعمليات والمشاريع لتوليد ما يزيد على أداء الشركات العاملة والربحية، وهدفت أيضاً إلى تحليل المتغيرات المقترحة لقياس تأثير تكنولوجيا المعلومات في توليد استثمارات المعلومات مثل رضى العملاء، وخفة الحركة للاستجابة للتغيير، وتحسين العمليات الربحية، وقد استخدم الباحث ثلاثة فرضيات واحدة منها رئيسية، وكان مجتمع الدراسة يدور حول الشركات المكسيكية، والذي كان عددها 40 شركة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج متوقعة منها أن النموذج الذي يدير عمليات تكنولوجيا المعلومات والمشاريع والبنية التحتية على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة بهدف جعل الاستثمار أكثر

ربحيه، وأن تحليل وقياس التحسين في إدارة عمليات تكنولوجيا المعلومات والمشاريع والبنى التحتية ولدت في اثنين على الأقل من شركات قطاع الخدمات.

من خلال اطلاع الباحث على الدراسات السابقة تبين ما يلي:

هناك دراسات مشابهة للدراسة الحالية كدراسة زيدان ومسغوني (2017) والتي هدفت إلى التعرف على دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصال على أداء المؤسسة في المديرية العملية لاتصالات الجزائر بالوادي، ودراسة خريس (2011) والتي هدفت إلى التعرف على أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأداء المؤسسي في أجهزة الخدمة المدنية في الأردن.

وقد اختلفت الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في اختيار عينة الدراسة، واختلفت من حيث حجم العينة ومجتمعها الأصلي فبعض الدراسات اعتمدت المجتمع الأصلي كله كعينة للدراسة لصغره أو لضرورته حسب طبيعة الدراسة، وتميزت هذه الدراسة بتناولها أحد المؤسسة الأمنية وهو جهاز الأمن الوقائي كعينة للدراسة.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة هذه الدراسة. حيث تم استقصاء آراء العاملين في جهاز الأمن الوقائي حول أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر العاملين انفسهم.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في جهاز الأمن الوقائي بمديرية (جنين)، والبالغ عددهم (195) عاملا وعاملة، وذلك فترة انعقاد دورة كبار الضباط التاسعة عشر نهاية العام (2021م).

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من (68) مبحوثاً ومبحوثة من العاملين في جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني، تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية المتيسرة، وتمثل العينة ما نسبته (35%) من

مجتمع الدراسة: وبعد اتمام عملية جمع البيانات استرد الباحث (65) استبانة، ويبين الجدول (1) توزيع أفراد العينة حسب الجنس، والمؤهل العلمي، والرتبة العسكرية.

جدول (1): يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس، والمؤهل العلمي، والرتبة العسكرية.

المتغير		العدد	النسبة المئوية	المجموع
الجنس	ذكر	52	80.0	65
	انثى	13	20.0	
المؤهل العلمي	دبلوم	17	26.2	65
	بكالوريوس	40	61.5	
	ماجستير فأعلى	8	12.3	
الرتبة العسكرية	ملازم– ملازم 1	23	35.4	65
	نقيب - رائد	14	21.5	
	مقدم - عقيد	28	43.1	

4.3 أداة الدراسة: بعد إطلاع الباحث على عدد من الدراسات السابقة والأدوات المستخدمة وعلى الأدب التربوي المتعلق بموضوع الدراسة وأهدافها قام بتطوير أداة من أجل التعّرف إلى أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسة الأمنية.

وقد تكونت الأداة في صورتها النهائية من ثلاثة أقسام:

القسم الأول: تضمن بيانات شخصية أولية عن المبحوثين.

القسم الثاني: اشتمل على الفقرات التي تقيس استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتتكون فقرات هذا القسم من (15) فقرة.

القسم الثالث: اشتمل على الفقرات التي تقيس أداء المؤسسة الأمنية، وتتكون فقرات هذا القسم من (14) فقرة.

وقد بنيت الفقرات في القسم الثاني والثالث بالاتجاه الإيجابي حسب سلم خماسي وأعطيت الأوزان للفقرات كما هو آت:(بدرجة كبيرة جداً: خمس درجات، بدرجة كبيرة: أربع درجات، بدرجة متوسطة: ثلاث درجات، بدرجة قليلة: درجتين، بدرجة قليلة جداً: درجة واحدة) وقد طبق هذا المقياس على جميع الفقرات باعتبارها فقرات إيجابية.

وللتعرف إلى تقديرات أفراد العينة وتحديد (أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين

أداء المؤسسة الأمنية)، وفق قيمة المتوسط الحسابي تم حساب المدى (5-1 =4)، ثم تم تقسيمه على (4) للحصول على طول الفئة الصحيح (4/5 = 0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في الإستبانة (أو بداية الإستبانة وهى الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول الفئات كما يلى:-

جدول (2): يوضح طول الفئات.

الرقم	المستوى	الدرجة
1	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1 - 1.79	منخفضة جداً
2	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 1.80 - 2.59	منخفضة
3	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 2.60 - 3.39	متوسطة
4	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 3.40 - 4.19	مرتفعة
5	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 4.20 - 5	مرتفعة جداً

2.4.3 صدق الأداة:

استخدم الباحث صدق المحكمين أو ما يعرف بالصدق المنطقي وذلك بعرض الإستبانة على (3) من المحكمين من ذوي الاختصاص –مرفق قائمة بأسماء المحكمين- بهدف التأكد من مناسبة الإستبانة لما أعدت من أجلها وسلامة صياغة الفقرات وانتماء كل منها للمجال الذي وضعت فيه.

ومن ناحية أخرى تم التحقق من الصدق بحساب مصفوفة ارتباط فقرات الأداة مع الدرجة الكلية، وذلك كما هو واضح في الجداول (3) و(4) والتي بينت أن جميع قيم معاملات الارتباط للفقرات مع الدرجة الكلية دالة إحصائياً.

جدول (3) نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات استخدام تكنولوجيا المعلومات.

استخدام تكنولوجيا المعلومات					
الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية	الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية
1	.557**	000.	9	.711**	000.
2	.595**	000.	10	.593**	000.
3	.631**	000.	11	.640**	000.
4	.631**	000.	12	.455**	000.
5	.614**	000.	13	.556**	000.
6	.691**	000.	14	.582** .627**	000.
7	.641**	000.	15	.627**	000.
8	.545**	000.			

جدول (4) نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) المصفوفة ارتباط فقرات أداء المؤسسة الأمني

أداء المؤسسة الأمنية					
الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية	الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية
1	.651**	.000	8	.658**	.000
2	.721**	.000	9	.623**	.000
3	.750**	.000	10	.605**	.000
4	.696**	.000	11	.715**	.000
5	.757**	.000	12	.795**	.000
6	.761**	.000	13	.725**	.000
7	.646**	.000	14	.493**	.000

تشير المعطيات الواردة في الجداول (3) و(4) إلى أن جميع قيم ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية للأداة دالة إحصائياً وبدرجة عالية جداً، مما يشير إلى صدق الاداة وأنها تشترك معاً في قياس أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسة الأمنية.

ثبات الأداة:

قام الباحث بالتأكد من ثبات الاداة من خلال حساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وبينت النتائج أن أداة الدراسة بمتغيراتها المختلفة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، حيث بلغت على الدرجة الكلية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات (.872)، في حين بلغت (.911) على الدرجة الكلية لأداء المؤسسة الأمنية معبرة جميعها عن درجة عالية من الثبات.

إجراءات تطبيق الدراسة:

تم إتباع الإجراءات التالية من أجل تنفيذ الدراسة:

- القيام بحصر مجتمع الدراسة والمتمثل في العاملين في جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني.
- بناء أداة الدراسة بعد اطلاع الباحث على مجموعة من الأدوات المستخدمة في مثل هذه الدراسة.
- تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على عدد من المحكمين.
- توزيع أداة الدراسة على المجتمع الهدف، اثناء فترة انعقاد دورة كبار الضباط التاسعة عشرة من العام (2021 م).
- تم إعطاء الإستبانات الصالحة أرقاماً متسلسلة وإعدادها لإدخالها للحاسوب.
- استخدم البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل البيانات واستخراج النتائج.

المعالجة الإحصائية

تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات، وتم استخدام الإحصاء الوصفي باستخراج الأعداد، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدى أفراد العينة واستجاباتهم على مقياس (أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسة الأمنية في جهاز الأمن الوقائي)، وقد فحصت فرضيات الدراسة عن طريق: اختبار (ت) (t–test)، واختبار تحليل التباين الأحادي (one – way ANOVA)، ومعامل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) (R2)، واستخدم معامل الثبات كرونباخ ألفا لحساب ثبات الأداة، ومعامل الارتباط بيرسون(Pearson Correlation) لقياس الصدق، وذلك باستخدام الحاسوب باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS).

نتائج الدراسة

نتائج السؤال الأول:

ما مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي؟ للإجابة عن سؤال الدراسة الأول استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات على الدرجة الكلية وباقي الأبعاد وذلك كما هو واضح في الجدول(5).

جدول (5) الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات.

الرقم	البعد	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسب المئوية	الدرجة
1	يقوم الجهاز بتحديث الأجهزة بشكل سنوي.	65	3.78	1.068	75.69	مرتفعة
2	يسعى الجهاز إلى زيادة أجهزة الحاسوب حسب الحاجة.	65	4.14	0.726	82.77	مرتفعة
3	يتم تحديث مواصفات الأجهزة حسب متطلبات العمل.	65	3.98	0.760	79.69	مرتفعة
4	توفر الإدارة أنظمة أمن تحول دون الاستخدام غير القانوني لقواعد البيانات	65	4.00	1.046	80.00	مرتفعة
5	البرمجيات المتوفرة تغطي كافة أعمال الجهاز.	65	3.83	.993	76.62	مرتفعة
6	توفر الإدارة البرامج بكمية كافية لتسهيل العمل والحصول على المعلومات اللازمة للموظفين.	65	3.97	.999	79.38	مرتفعة
7	توفر الإدارة الأدوات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا.	65	4.06	.864	81.23	مرتفعة
8	تشرك الإدارة الموظفين في مؤتمرات حول أهمية التكنولوجيا.	65	3.57	.918	71.38	مرتفعة
9	يستخدم الجهاز الشبكات ذات المزايا العالية كالدقة.	65	3.77	.862	75.38	مرتفعة
10	توفر الإدارة البرامج التدريبية للموظفين لزيادة قدرتهم على استخدام التكنولوجيا.	65	3.85	.922	.922	مرتفعة
11	يحرص الجهاز على توفير أمن الشبكات لغرض حماية المعلومات والبيانات .	65	4.26	.796	.796	مرتفعة
12	البيانات والمعلومات المخزنة في قواعد البيانات متاحة لكافة العاملين في كل قسم ضمن منهجية خاصة	65	4.03	.918	.918	مرتفعة جداً

13	استخدام تكنولوجيا المعلومات يساعد في أنجاز العمليات الكتابية بشكل أفضل.	65	4.29	.678	.678	مرتفعة جداً
14	استخدام تكنولوجيا المعلومات يساعد الموظف في إعداد رسائل الارتباط والمصدقات بشكل أفضل.	65	4.23	.702	.702	مرتفعة جداً
15	استخدام تكنولوجيا المعلومات يساعد الموظف في إعداد الرسائل والتقارير التي سوف يتم رفعها للإدارة	65	4.35	.672	.672	مرتفعة جداً
الدرجة الكلية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات		**65**	**4.01**	**.513**	**.513**	مرتفعة

يتضح من الجدول (5) أن الدرجة الكلية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات لدى العاملين في جهاز الأمن الوقائي جاءت بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي قدره (4.01)، وبنسبة مئوية مقدراها (80.2%)، وعن أهم فقرات استخدام تكنولوجيا المعلومات تمثلت في الفقرة رقم (15) والتي تنص على (استخدام تكنولوجيا المعلومات يساعد الموظف في إعداد الرسائل والتقارير التي سوف يتم رفعها للإدارة) بمتوسط حسابي قدره (4.35) وبنسبة مئوية مقدارها (87.1%) معبرة عن درجة مرتفعة جداً، وجاء في المرتبة الثانية الفقرة رقم (13) والتي تنص على (استخدام تكنولوجيا المعلومات يساعد في إنجاز العمليات الكتابية بشكل أفضل) بمتوسط حسابي قدره (4.29) وبنسبة مئوية مقدارها (85.9%) معبرة عن درجة مرتفعة جداً. وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (11) والتي تنص على (يحرص الجهاز على توفير أمن الشبكات لغرض حماية المعلومات والبيانات) بمتوسط حسابي قدره (4.26) وبنسبة مئوية مقدارها (69.3%) معبرا عن درجة مرتفعة جداً أيضا. في حين جاء في المرتبة الاخيرة الفقرة رقم (8) والتي تنص على (تشرك الإدارة الموظفين في مؤتمرات حول أهمية التكنولوجيا) بمتوسط حسابي قدره (3.57) وبنسبة مئوية مقدارها (71.4%) معبرا عن درجة مرتفعة.

حيث يعزو الباحث السبب في ذلك إلى أن جهاز الأمن الوقائي يسعى دائماً إلى متابعة التطورات التكنولوجية، وذلك من خلال إدخال أهم الأساليب والأدوات الحديثة التابعة للتكنولوجيا إلى العمل، كون التكنولوجيا تعمل على تسيير وتسهيل العمل، كما تعمل على تخفيض التكاليف والجهد والوقت.

– اتفقت نتائج هذه الدراسة مع ما كشفت عنه نتائج دراسة المصلح (2023) التي بينت اهتمام الدول والحكومات بتكنولوجيا المعلومات والإتصال حيث انها تعتبر القاسم المشترك بين أغلب الدوائر والمؤسسات الحكومية التي تسعى لتحسين خدماتها المقدمة للمواطنين وتسريع عمليات تبادل المعلومات، ودراسة سالم وقديري (2020) والتي أظهرت ضرورة تحديث وتطوير نظم تكنولوجيا المعلومات كي تساهم بشكل أفضل في تحسين جودة الخدمة المقدمة.

نتائج السؤال الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى0.05≥ (α) في متوسطات استخدام تكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي تعزى لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، والرتبة العسكرية).

وانبثق عن هذا السؤال الفرضيات الصفرية (1-3) وفيما يلي نتائج فحصها:

نتائج الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات استخدام تكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي تعزى لمتغير الجنس.

للتحقق من صحة الفرضية الأولى استخدم الباحث اختبار ت (t-test) لعينة مستقلة، كما هو واضح في الجدول (6).

جدول (6): نتائج اختبار ت (t-test) للفروق في المتوسطات الحسابية الكلية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي تبعاً لمتغير الجنس.

المتغير	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
استخدام تكنولوجيا المعلومات	ذكور	52	3.98	.547	-.739	63	.463
	اناث	13	4.10	.346			

دالة إحصائياً عند مستوى 0.05≥ (α). ** دالة إحصائياً بدرجة عالية عند مستوى 0.01≥ (α).

يتبين من الجدول (6) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استخدام تكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي تعزى لمتغير الجنس، إذ بلغ المتوسط الحسابي على الدرجة الكلية للذكور (3.98)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للإناث (4.10)، كما تبين أن قيمة (ت) المحسوبة (739.-) عند مستوى الدلالة (463.). وبناء عليه، قبلت الفرضية الصفرية الأولى .

ويرى الباحث أن إدراك ووعي أفراد عينة الدراسة حول أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي لا يختلف تبعاً لاختلاف الجنس وذلك لان الجهاز لا يميز في طبيعة الأعمال الادارية بين الذكور والإناث، خاصة وأن جميع أفراد عينة الدراسة يستخدمون التكنولوجيا المتوفرة في المديرية، ويجدون سهولة في استخدامها.

وهذا يتفق مع ما كشفت عنه دراسة البدور (2021) التي بينت أنه لا توجد فروق في درجة أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على أداء الموظفين في وزارة الشباب، باختلاف الجنس.

نتائج الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات استخدام تكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

للتحقق من صحة الفرضية الثانية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً للمؤهل العلمي، وذلك كما هو واضح في الجدول (7).

جدول (7): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات

المتغير	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات	دبلوم	17	3.77	.478
	بكالوريوس	40	4.08	.453
	ماجستير فأعلى	8	4.15	.744

يتضح من الجدول (7) وجود تقارب بين متوسطات استخدام تكنولوجيا المعلومات لدى العاملين في جهاز الأمن الوقائي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي على اختلاف مؤهلاتهم العلمية. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (8).

جدول(8) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات	بين المجموعات	1.311	2	.656	2.619	.081
	داخل المجموعات	15.520	62	.250		
	المجموع	16.831	64			

يتضح من الجدول السابق (8) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات استخدام تكنولوجيا المعلومات لدى العاملين في جهاز الأمن الوقائي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات (2.619) عند مستوى الدلالة (.081)، وتبعاً لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية الثانية.

يرى الباحث أن السبب في عدم وجود فروق تبعاً لمتغير المؤهل العلمي قد يعود إلى أن أفراد عينة الدراسة على اختلاف مؤهلاتهم العلمية، يتعاملون مع التكنولوجيا سواء داخل أو خارج المديرية، خاصة مع انتشار التكنولوجيا ودخولها كل بيت. وهذا يتفق مع ما كشفت عنه دراسة البدور (2021) التي بينت انه لا توجد فروق في درجة أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على أداء الموظفين في وزارة الشباب، باختلاف المؤهل العلمي.

نتائج الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات استخدام تكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي تعزى لمتغير الرتبة العسكرية.

للتحقق من صحة الفرضية الثالثة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً للرتبة العسكرية، وذلك كما هو واضح في الجدول (9).

جدول (9): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً للرتبة العسكرية.

المتغير	الرتبة العسكرية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات	ملازم- ملازم أ	23	4.06	.447
	نقيب - رائد	14	4.15	.503
	مقدم - عقيد	28	3.89	.558

يتضح من الجدول (9) وجود تقارب بين متوسطات استخدام تكنولوجيا المعلومات لدى العاملين في جهاز الأمن الوقائي تبعاً لمتغير الرتبة العسكرية على اختلاف رتبهم العسكرية. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (10).

جدول (10) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير الرتبة العسكرية.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات	بين المجموعات	.750	2	.375	1.446	.243
	داخل المجموعات	16.081	62	.259		
	المجموع	16.831	64			

يتضح من الجدول السابق (10) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α ≤0.05) في متوسطات استخدام تكنولوجيا المعلومات لدى العاملين في جهاز الأمن الوقائي تبعاً لمتغير الرتبة العسكرية، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات (1.446) عند مستوى الدلالة (0.243)، وتبعاً لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية الثالثة. وقد يعزى ذلك إلى أهمية التكنولوجيا في الحياة العملية وحاجة رجال الأمن لمواكبة التطورات الميدانية، وهذا الامر لا يقتصر على رتبة عسكرية دون أخرى.

نتائج السؤال الثالث: ما مستوى أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى أداء المؤسسة الأمنية على الدرجة الكلية وباقي الفقرات، وذلك كما هو واضح في الجدول (11).

جدول (11): الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات لأداء المؤسسة الأمنية.

الرقم	الفقرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسب المئوية	الدرجة
1	يزيد استخدام التكنولوجيا في الجهاز من نسبة فرص الارتقاء الوظيفي للموظفين.	65	4.18	0.748	83.69	مرتفعة
2	تسعى تكنولوجيا المعلومات المطبقة إلى ابتكار طرق جديدة لتحسين أساليب العمل.	65	4.23	.724	84.62	مرتفعة جداً
3	يهتم الجهاز بتنفيذ رغبات الموظفين الإداريين حول تحديث الأجهزة.	65	3.92	.816	78.46	مرتفعة
4	تساهم تكنولوجيا المعلومات في الجهاز من سرعة معالجة شكاوي المواطنين.	65	4.14	.726	82.77	مرتفعة

5	تتم مراجعة دورية للأنظمة والقوانين في ضوء التطورات الجديدة باستخدام تكنولوجيا المعلومات.	65	3.97	.865	79.38	مرتفعة
6	يطبق الجهاز الأنظمة المعتمدة في تحسين نوعية الخدمة من قبل الجهاز.	65	4.00	.866	80.00	مرتفعة
7	يدعم الجهاز التشريعات التي تلزم باستخدام تكنولوجيا المعلومات	65	4.09	.744	81.85	مرتفعة
8	تؤثر الأجهزة الحديثة على أداء الجهاز بشكل إيجابي.	65	4.35	.717	87.08	مرتفعة جداً
9	تدعم تكنولوجيا المعلومات قوة الترابط بين الجهاز والأجهزة الأمنية الأخرى.	65	4.09	.947	81.85	مرتفعة
10	تسهل تكنولوجيا المعلومات من تناقل المعلومات بين موظفين الجهاز.	65	4.34	.691	86.77	مرتفعة جداً
11	يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات الموظف في الإطلاع على القوانين والتشريعات التي يتأثر فيها الجهاز.	65	4.03	.810	80.62	مرتفعة
12	تدعم تكنولوجيا المعلومات الأفكار الجديدة في العمل.	65	4.23	.702	84.62	مرتفعة جداً
13	تحسن تكنولوجيا المعلومات من مستوى أداء الموظفين.	65	4.45	.531	88.92	مرتفعة جداً
14	تعمل تكنولوجيا المعلومات على سرعة تناقل الأخبار في الجهاز.	65	4.18	.827	83.69	مرتفعة
	الدرجة الكلية لأداء المؤسسة الأمنية	65	4.16	.524	83.16	مرتفعة

يتضح من الجدول (11) أن الدرجة الكلية لأداء المؤسسة الأمنية في جهاز الأمن الوقائي جاءت بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي قدره (4.16)، وبنسبة مئوية مقدراها (83.2%)، وعن أهم فقرات أداء المؤسسة الأمنية تمثلت في الفقرة رقم (13) والتي تنص على (تحسن تكنولوجيا المعلومات من مستوى أداء الموظفين) بمتوسط حسابي قدره (4.45) وبنسبة مئوية مقدارها (88.9%) معبرة عن درجة مرتفعة جداً، وجاء في المرتبة الثانية الفقرة رقم (8) والتي تنص على (تؤثر الأجهزة الحديثة على أداء الجهاز بشكل إيجابي) بمتوسط حسابي قدره (4.35) وبنسبة مئوية مقدارها (87.1%) معبرة عن درجة مرتفعة جداً، وجاء في المرتبة الثانية الفقرة رقم (10) والتي تنص على (سهل تكنولوجيا المعلومات من تناقل المعلومات بين موظفين الجهاز) بمتوسط حسابي قدره (4.34) وبنسبة مئوية مقدارها (86.8%) معبرة عن درجة مرتفعة جداً، بينما جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (3) والتي تنص على (يسعى الجهاز لتنفيذ رغبات الموظفين الإداريين حول تحديث الأجهزة) بمتوسط حسابي قدره (3.92) وبنسبة مئوية مقدارها (78.5%) معبرا عن درجة مرتفعة.

وقد يعزى ذلك إلى أن إدخال التكنولوجيا في العمل، يسهل من المهام المطلوبة، مما يؤدي إلى زيادة في إنتاجيته، وهذا ينعكس على أداء الجهاز بصورة عامة. وهذا يتفق مع ما كشفت عنه دراسة خريس (2011) التي بينت وجود علاقة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات في فعالية الأداء المؤسسي.

نتائج السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى0.05≥ (α) في متوسطات أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي تعزى لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، والرتبة العسكرية).

وانبثق عن هذا السؤال الفرضيات الصفرية (3-1) وفيما يلي نتائج فحصها:

نتائج الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات أداء المؤسسة الأمنية / من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي تعزى لمتغير الجنس.

للتحقق من صحة الفرضية الرابعة استخدم الباحث اختبار ت (t-test) لعينة مستقلة، كما هو واضح في الجدول (12).

جدول (12): نتائج اختبار ت (t-test) للفروق في المتوسطات الحسابية الكلية لأداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي تبعاً لمتغير الجنس.

المتغير	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
أداء المؤسسة الأمنية	ذكور	52	4.13	.526	-.981	63	.330
	اناث	13	4.29	.516			

دالة إحصائياً عند مستوى 0.05≥ (α). ** دالة إحصائياً بدرجة عالية عند مستوى 0.01≥ (α).

يتبين من الجدول (12) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي تعزى لمتغير الجنس، إذ بلغ المتوسط الحسابي على الدرجة للذكور (4.13)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للإناث (4.29)، كما تبين أن قيمة (ت) المحسوبة (-0.981) عند مستوى الدلالة (0.330). وبناء عليه، قبلت الفرضية الصفرية الرابعة.

وقد يعزى ذلك إلى اهتمام قيادة الجهاز بتطوير قدرات المنتسبين على اختلاف النوع الإجتماعي، وبالتالي فإن اداء المؤسسة قد لا يتأثر بمتغير الجنس نظراً لان العاملين في المديرية لديهم من القدرات والمؤهلات ما يمنحهم الفرصة على العمل بأريحية، وهذا لا بد وأن ينعكس على اداء المؤسسة.

نتائج الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

للتحقق من صحة الفرضية الخامسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء المؤسسة الأمنية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو واضح في الجدول (13).

جدول (13): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى أداء المؤسسة الأمنية تبعاً للمؤهل العلمي.

المتغير	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية لأداء المؤسسة الأمنية	دبلوم	17	4.03	.429
	بكالوريوس	40	4.18	.536
	ماجستير فأعلى	8	4.34	.641

يتضح من الجدول (13) وجود تقارب بين متوسطات أداء المؤسسة الأمنية لدى العاملين في جهاز الأمن الوقائي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي على اختلاف مؤهلاتهم العلمية. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (14).

جدول 14: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في أداء المؤسسة الأمنية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية لأداء المؤسسة الأمنية	بين المجموعات	.537	2	.269	.980	.381
	داخل المجموعات	17.008	62	.274		
	المجموع	17.546	64			

يتضح من الجدول السابق (14) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات أداء المؤسسة الأمنية لدى العاملين في جهاز الأمن الوقائي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لأداء المؤسسة الأمنية (.980) عند مستوى الدلالة (.381)، وتبعاً لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية الخامسة.

وقد يعزى ذلك إلى أن المؤهل العلمي قد لا يكون له تأثير واضح فيما يتعلق بأداء المؤسسة، خاصة وأن تقسيم العمل يتم داخل المديرية بالإعتماد على عدد من المتغيرات والتي من أهمها الكفاءة والقدرات الخاصة، بالإضافة إلى الرتبة والمؤهل العلمي.

نتائج الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي تعزى لمتغير الرتبة العسكرية.

للتحقق من صحة الفرضية السادسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لأداء المؤسسة الأمنية تبعاً لمتغير الرتبة العسكرية، وذلك كما هو واضح في الجدول (15).

جدول (15): المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لمستوى أداء المؤسسة الأمنية تبعاً للرتبة العسكرية.

المتغير	الرتبة العسكرية	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
الدرجة الكلية لأداء المؤسسة الأمنية	ملازم- ملازم أ	23	4.19	0.537
	نقيب - رائد	14	4.29	0.510
	مقدم - عقيد	28	4.07	0.521

يتضح من الجدول (15) وجود تقارب بين متوسطات أداء المؤسسة الأمنية لدى العاملين في جهاز الأمن الوقائي تبعاً لمتغير الرتبة العسكرية على اختلاف رتبهم العسكرية. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (16).

جدول (16): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في أداء المؤسسة الأمنية تبعاً لمتغير الرتبة العسكرية.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية لأداء المؤسسة الأمنية	بين المجموعات	.491	2	.246	.893	.415
	داخل المجموعات	17.055	62	.275		
	المجموع	17.546	64			

يتضح من الجدول السابق (16) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات أداء المؤسسة الأمنية لدى العاملين في جهاز الأمن الوقائي تبعاً لمتغير الرتبة العسكرية، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لأداء المؤسسة الأمنية (0.893) عند مستوى الدلالة (0.415)، وتبعاً لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية.

يعزو الباحث السبب في عدم وجود فروق في متوسطات أداء المؤسسة الأمنية لدى العاملين في جهاز الأمن الوقائي تبعاً لمتغير الرتبة العسكرية على اختلاف رتبهم العسكرية لطبيعة العمل داخل المديرية والتي يتم فيها العمل وفقا لتعليمات واضحة صادرة من قيادة الجهاز، وبالتالي فإن الجميع يعمل تبعاً لتعليمات وارشادات واضحة دون النظر للرتبة العكسرية.

نتائج السؤال الخامس: هل يوجد أثر معنوي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي؟

انبثق عن السؤال الخامس الفرضية الصفرية الآتية:

نتائج الفرضية السابعة. لا يوجد أثر معنوي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي.

للتحقق من صحة الفرضية السابعة استخدم الباحث معامل الإنحدار الخطي البسيط (Simple Regression R^2) كما هو واضح في الجدول (17).

جدول (17): نتائج معامل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression)(R^2) لأثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسة الأمنية.

المتغير	معامل الإرتباط	معامل التفسير R	معامل ميل خط الإنحدار واتجاهه B	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
استخدام تكنولوجيا المعلومات & أداء المؤسسة الأمنية	.746*	.556	.761	8.885	.000**

دالة إحصائياً عند مستوى0.010≥ (α). ** دالة إحصائياً بدرجة عالية عند مستوى 0.050≥ (α).

يتضح من الجدول (17) وجود أثر إيجابي طردي ذي دلالة إحصائية عند المستوى(α≤0.05) لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسة الأمنية. حيث بلغت قيم معامل الإرتباط بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وبين أداء المؤسسة الأمنية (0.746) كما بلغت قيمة معامل الإنحدار (0.761) وبلغ معامل التحديد (0.556) في حين بلغت قيمة (ت) (8.885)عند مستوى دلالة (0.000) وهي قيمة أقل من (5%) وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تشير إلى وجود تأثير ذي دلالة احصائية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسة الأمنية من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن الوقائي

ويرى الباحث أن إدخال تكنولوجيا المعلومات ضمن أساليب وإجراءات العمل، ادى إلى زيادة في تحقيق مستويات عالية من الأداء، وتحقيق خدمات ذات جودة عالية، خاصة وأن نجاح المديرية في استخدام تكنولوجيا المعلومات لا بد وأن يترك أثره على أداء المؤسسة، كما يرتبط أيضا بالإدارة الكفؤة لتكنولوجيا المعلومات، والإستخدام الأمثل لها.

وهذا يتفق مع ما كشفت عنه دراسة زيدان ومسغوني (2017) التي اظهرت وجود علاقة بين استعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال وأداء المؤسسة. وكذلك دراسة المصلح (2023) ودراسة سالم وقديري (2020) التي بينت أن البرامج والتقنيات والمعدات تساهم بشكل فعال في تحسين جودة الخدمة، ودراسة خريس (2011) التي بينت وجود أثر لتكنولوجيا المعلومات في فعالية الأداء المؤسسي، في حين اختلفت مع نتائج دراسة البدور (2021) التي بينت انخفاض أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على أداء الموظفين.

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

- ضرورة تحديث وتطوير نظم تكنولوجيا المعلومات بصورة مستمرة كي تساهم بشكل أفضل في تحسين جودة الخدمة المقدمة من قبل الجهاز.
- ضرورة العمل على مواكبة أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات والعمل على تطبيقه في المؤسسة الأمنية.
- ضرورة إتباع أساليب تدريبية حديثة في تطوير قدرات العاملين، حول استخدام التكنولوجيا.
- العمل من قبل الإدارة العليا للأجهزة الأمنية على عمل لوائح داخلية أو أوامر مستدامة التي تلزم باستخدام تكنولوجيا المعلومات في أعمالهم.
- الإستفادة قدر الإمكان من الإمكانيات الهائلة لنظم الحاسوب، بهدف تحقيق مزايا هذه النظم في إجراءات وتطوير العمل لديها.
- توسيع البنية التحتية للاتصالات في المؤسسة الأمنية، وتطويرها بشكل دائم لتتلائم مع متطلبات العصر.
- إعداد مزيد من الدراسات العلمية حول أهمية استخدام التكنولوجيا، ومعيقات استخدامها على فئات وعينات أخرى.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

- البدور، محمد.(2021). أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على أداء الموظفين في وزارة الشباب، مجلة جامعة النجاح للأبحاث – العلوم الإنسانية، 35(2)، 243 – 268.
- بركات، خالد مصطفى.(2023). أثر تكنولوجيا المعلومات على الأداء المؤسسي: دراسة ميدانية للهيئات العامة الخدمية المصرية، مجلة كلية الإقتصاد والعلوم التجارية جامعة القاهرة، 23(2)، 241– 266 .
- بن صغير، بن عطاء الله.(2018). أثر توظيف تكنولوجيا المعلومات والإتصال على أداء الإدارة المحلية في الجزائر دراسة ميدانية في مجموعة من البلديات الجزائرية. مجلة دفاتر سياسية وقانون، (14)، 367-337.
- الجوهر كريمة، العقدة صالح ، أبو سردانة جمال (2010)، أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي دراسة ميدانية في بعض مكاتب التدقيق، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية.
- خريس، نهاد.(2011). استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرها في الأداء في أجهزة الخدمة

المدنية في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الاردن. حسونة، ابراهيم عمر وإدريس، الفاضل تيمان.(2023). دور التخطيط الاستراتيجي في

- تحسين الأداء الوظيفي في وزارة التربية والتعليم العالي بالمحافظات الجنوبية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، (18)1، -214 247.

- الدجني، إياد.(2010). دور التخطيط الاستراتيجي في جودة الأداء المؤسسي دراسة وصفية تحليلية في الجامعات النظامية الفلسطينية بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التربية "مناهج وطرائق التدريس"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.

- زيدان محمد ومسغوني عادل.(2017). دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصال على أداء المؤسسات– دراسة حالة للمديرية العملية لاتصالات الجزائر بالوادي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والإدارية، الجزائر.

- سالم، أحمد وقديري، سعد.(2020). مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمة في القطاع الصحي: أعمال الملتقى الوطني الأول: جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر – الأبعاد والتحديات، الجزائر.

- الشرفا، سلوى.(2008). دور إدارة المعرفة و تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزايا التنافسية في المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

- شريف، الشريف.(2020). تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير نظام الرقابة الداخلية. مجلة الباحث للعلوم الرياضية والإجتماعية: 4 (1)، 68 – 86.

- صورية ،معموري. (2018). تكنولوجيا المعلومات والإتصال وواقعها في الجزائر. مجلة الريادة إقتصاديات الأعمال، (2)، 95-85.

- طهراوي، هدى.(2019). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي لدى العاملين " دراسة حالة سونلغاز الوادي". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الوادي، سوريا.

- العرود شاهر فلاح وشكر، طلال حمدون.(2009).جودة تكنولوجيا المعلومات وأثرها في كفاءة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، عمان، 5(4)، 475 – 496.

- أبو عليم، طالب.(2014). أثر التمكين الإداري في الأداء التنظيمي في المستشفيات الخاصة في عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشرق الأوسط، عمان.

- عماره، سلمى.(2018). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال على تحسين إدارة الوقت في المؤسسة –دراسة تحليلية لمؤسسة بريد الجزائر وكالة أم البواقي. مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، 5(2)، 297 - 314.

- العنزي، شريفة مطيران.(2023). متطلبات تحويل جامعة الكويت إلى جامعة ذكية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المؤتمر الدولي الثالث للتعليم في الوطن العربي، مشكلات وحلول، خلال الفترة من 26-24 فبراير 2023، جامعة الكويت، الكويت.
- قراش، صالح سعد.(2021). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي للعاملين في المؤسسات التعليمية، المجلة الجامعة، 4(23)، -77 102.
- محمد، عبد الرحمن وفراج، حشمت والهنداوي، أحمد.(2021). متطلبات تطوير الأداء الإداري للعاملين بقطاع المعاهد الأزهرية في ضوء مدخل الإدارة الإستراتيجية، مجلة كلية التربية–جامعة الأزهر، 40(190)2، 514-468.
- المصلح، اية.(2023).أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصال على إنجاز المعاملات ودقتها في البلديات، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4(3)، 748 – 758.
- المنتشري، فاطمة.(2020). درجة وعي معلمات المرحلة المتوسطة بالأمن السيبراني في المدارس العامة بمدينة جدة من وجهة نظر المعلمات. المجلة العربية للتربية النوعية: 4 (13)، 95 – 140.
- يعقوب، توامي.(2012).أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية– دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار (E.N.T.P) خلال الفترة 2010– 2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، الجزائر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Martinez, R & Carlos, M.(2007). Analysis and Measurement of the Impact of information Technology Investment on Performance in Mexican Compa nies, International Business and Economics Research Journal, 6(10) .
- Ortega, N & Rrmirza, J.(2017). The Use of Accounting Information System as Guidance for the Decision Making in Cucuta SMEs, Revisit, ESPACIOS, 38(41).
- Noor, Z. & Limakrisna, N.(2019).The model of workload and competence, and employee performance, TEST Engineering & Management, 81, 4322- 4330.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

- https://www.aljazeera.net, 25/1/2023 :تاريخ الزيارة
- Wikipedia. (2020) Information technology, WWW.Wikipedia.org. Access date 23-05-2020

التعليم المدمج وتجربة الشرطة الفلسطينية

Blended Learning and Palestinian Police" "Experience

إعداد: عميد دكتور/ خالد ابو زهره

الشرطة الفلسطينية

الملخص

يبحث التربويون باستمرار عن أفضل الطرق والتقنيات لتوفير بيئة تعليمية تفاعلية تشجع الطلاب على تبادل الآراء والخبرات. مع ظهور الإنترنت واستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الحديثة تطور التعليم وأصبح يطلق عليه التعليم الإلكتروني الذي يركز على استخدام التكنولوجيا المتقدمة في العملية التعليمية لتحويل الفصول الدراسية التقليدية إلى فصول دراسية افتراضية. الا أن التعليم الإلكتروني لم يكن البديل الناجح عن التعليم التقليدي لذلك ظهر مفهوم التعليم المدمج.

يعد التعليم المدمج استراتيجية جديدة تجمع بين الطريقة التقليدية في التعليم والتدريب والإستفادة القصوى من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الحديثة لتصميم مواقف تعليمية تمزج بين التدريس داخل الصفوف الدراسية والتدريس عبر الإنترنت.

وتتميز بالعديد من الفوائد تتمثل في اختصار الوقت والجهد والتكلفة،إضافة إلى إمكانية تحسين المستوى العام للتحصيل والتدريب .

خطت الشرطة الفلسطينية عدة خطوات في مجال ادخال التعليم المدمج إلى نظام التعليم والتدريب لديها من خلال تطبيق هذا النظام في كلية فلسطين للعلوم الشرطية، وتتطرق هذه الورقة إلى مفهوم التعليم المدمج واهميته ومنظومة التعليم المدمج وعوامل نجاحه واهميته ومميزاته، اضافة إلى تجربة الشرطة الفلسطينية في ادخال التعليم المدمج إلى نظام التعليم والتدريب لديها وما وصلت إليه وما تطمح للوصول اليه في هذا المجال.

ABSTRACT

Specialists search continuously for the best ways and techniques to provide an interactive educational environment that encourages students to exchange opinions and experiences. With the emergence of the internet and the use of information technology and modern communication, learning developed and came to be known electronic learning which focuses on the use of advanced technology in the educational process to convert the traditional classrooms into virtual classrooms. However, e-learning is no longer the successful alternative to traditional learning, so the concept of Blended Learning emerged.

Blended Learning is considered to be a new strategy that combines the traditional way of learning and making the most benefit of modern IT applications in order to design learning situations that combine classroom teachings with online teachings. It has many advantages: Save time, effort .and cost as well as improving of possibility overall level of training

The Palestinian Police has taken several steps in introducing Blended Learning into its education and training system through the implementation of this system at the Palestine Police College. This paper discusses the concept of Blended Learning, its importance, the Blended Learning system, its success factors, its importance and its advantages, as well as the experience of the Palestinian police in introducing Blended Learning into its education and training system and what it has reached and what it intends to reach and achieve in this field.

المقدمة

أثرت التطورات الحديثة في مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات على تصميم وتقديم البرامج التعليمية والتدريبية، وأصبح للتقدم في تكنولوجيا التعليم تأثيراً إيجابياً في تحقيق التواصل بين المعلم والمتعلم، المدرب والمتدرب، إذ يسر هذا التطور سبلاً عديدة لإيصال المعرفة والمهارات بأساليب وطرق متنوعة تثري عملية التعليم وتزيد من فاعليتها (الغريب، 2001: 137).

وفي ظل هذا التطور أصبح استخدام التقنية بجميع أنواعها في إيصال المعلومة للمتعلم بأقصر وقت واقل جهد وأكبر فائدة هو هدف رئيسي، وتجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا مهماً تقدمت وتطورت لا يمكن أن تغني عن المعلم الإنسان(مصطفى، 2:2008). من هنا ظهر مفهوم التعليم المدمج كتطور طبيعي للتعليم الإلكتروني، فهذا النوع من التعليم يجمع بين التعليم الإلكتروني والتعليم التقليدي الصفي العادي ولا يلغي أي منهما الآخر بل يمزج بين الاثنين؛ كما أن هذا النوع من التعليم ظهر كمحاولة للتغلب على ما للتعليم الإلكتروني البحت من سلبيات.

ولدى استعراض بعض الدراسات في هذا الموضوع كشفت نتائجها فاعلية أسلوب التعليم المدمج في زيادة التحصل المعرفي المرتبط بالمهارات لدى الطلبة وكذلك فاعليتهم في تنمية اداء المهارات على المستوى العملي (خلف الله 2010).

يعتمد نظام التعليم المدمج على التعليم من خلال النشاط حيث يركز على دور المتعلم النشط وتفاعله في الحصول على تعلمه من خلال الدمج بين الانشطة الفردية والتعاونية بدلاً من الدور السلبي المتمثل في إستقبال المعلومات. كما يحقق المرونة التعليمية الكافية لمقابلة الإحتياجات الفردية وانماط التعليم لدى المتعلمين باختلاف مستوياتهم وأعمارهم وأوقاتهم، وإثراء العملية المعرفية الإنسانية ورفع جودة العملية التعليمية ومن ثم جودة المخرج. كما يساعد هذا النوع من التعليم على خفض نفقات التعليم مقارنة بالتعليم الإلكتروني وحده، ويزيد من التفاعل بين المعلم والمتعلم ويعزز الجوانب الإنسانية والإجتماعية.

مشكلة الدراسة:

ليس بالضرورة أن يكون أساس أي بحث شعور الباحث بمشكلة البحث فقط بل قد يكون شعور بضرورة تطوير ما هو موجود. حيث جاءت هذه الورقة البحثية لتجمع بين الشعورين فمن جهة هناك شعور يدفع الباحث نحو تطوير العملية التدريبية والإرتقاء بها في عصر المعرفة والتكنولوجيا كون الباحث من ركائز الإدارة التدريبية بالمؤسسة الشرطية، وكذلك شعوره بضرورة التغلب على مشكلة ضعف إلتحاق الفئات العليا من الضباط ببرامج التدريب الأمر الذي يؤدي لانقطاعهم عن مهامهم وواجباتهم الميدانية لأيام متتالية. فكان

لابد من البحث عن أسلوب ملائم من أساليب التعليم نستطيع من خلاله تطوير العملية التدريبية التقليدية القائمة على التعليم والتدريب الوجاهي البحت، وكذلك إتاحة المجال بهذا الأسلوب لضباط الفئات العليا من الإنخراط في البرامج التدريبية المنعقدة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعريف بمفهوم التعليم المدمج
2. التعريف بفوائد استخدام التعليم الإلكتروني ودوره في رفع كفاءة الإتصال في العملية التدريبية
3. إبراز دور استخدام التعليم المدمج في تطوير العملية التدريبية
4. عرض تجربة كلية فلسطين للعلوم الشرطية في استخدام التعليم المدمج

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الورقة في أهمية التدريب ودوره في رفع كفاءة منتسبي المؤسسة الشرطية، كما تنبع من أهمية التعليم الإلكتروني وأثر دمجه في التعليم التقليدي على العملية التدريبية بشكل عام.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج النوعي وهو من الأنواع التي يكون فيها الباحث الأداة الأساسية في جمع المعلومات ووصفها من خلال الملاحظة والمشاهدة كأداة كونه أحد اللذين تابعوا استخدام هذا الأسلوب من التعليم والتدريب في المؤسسة الشرطية وتحديداً بكلية فلسطين للعلوم الشرطية وتلقى التدريب اللازم لاستخدامه، وبهذا اشتق الباحث معلوماته ميدانيا ومن مصدرها الطبيعي بحكم عمله في الإدارة العامة للتدريب بالمؤسسة الشرطية.

التعليم المدمج:

يعرف التعليم المدمج بأنه ذلك النوع من التعليم الذي يركز على التحقيق الأفضل لأهداف التعليم من خلال استعمال تقنيات التعليم الصحيحة لنقل المهارات الصحيحة للشخص المناسب في الوقت المناسب. (فريحات، 2004: 1).

كما يعرف بأنه مزج أو خلط أدوار المعلم التقليدية في الفصول الدراسية التقليدية مع الفصول الإفتراضية والتعليم الإلكتروني، أي انه تعلم يجمع بين التعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني. (الغامدي، 2007: 37).

وبالنظر لهذا النوع من التعليم نجد أن من مميزاته مراعاته لتنوع الحواس والتي تقابل احتياجات كل فرد فبعض الافراد يتعلم بالصورة وآخر بالصوت والصورة وثالث عن طريق برنامج محوسب وهكذا، وكثيرا ما افاد علماء النفس التربوي بأنه "كلما امكن استخدام أكثر من حاسة في عملية التعليم كلما زاد التحصيل وتم تثبيت المعلومة لفترة زمنية أطول" (حمدان، 2001).

ما هو التعليم المدمج

يمكن وصف هذا التعليم بأنه الكيفية التي تنظم بها المعلومات والمواقف والخبرات التربوية التي تقدم للمتعلّم عن طريق الوسائط المتعددة التي توفرها التقنية الحديثة أو تكنولوجيا المعلومات. فالتعليم المدمج هو أسلوب تدريسي يزاوج بين توظيف تكنولوجيا الحاسوب والإنترنت على وجه الخصوص، والأساليب الإعتيادية التي ألفها المدرّسون (مصطفى، 2008).

فالتعليم المدمج عبارة عن اعادة هيكلة وصياغة المحتوى التعليمي بالإعتماد على نظريات التعليم وادماجه بالوسائط الإلكترونية الحديثة المختلفة والتي توفر للمتعلم بيئة تفاعلية نشطة من خلال برامج إدارة المحتوى، حيث تنقله من غرفة الصف التقليدية إلى صف أوسع غير محدد بزمان أو مكان (شطرات، 2010: 9).

أي أنه يعتبر توظيف المستحدثات التكنولوجية ودمجها بالأهداف والمحتوى ومصادر وانشطة التعليم وطرائق توصيل المعلومات من خلال أسلوبي التعليم وجها لوجه، لإحداث تفاعل بين عضو هيئة التدريس كونه معلماً ومرشداً للطلبة (الغريب، 2009 :100).

منظومة التعليم المدمج

لا بد أن يعمل التعليم المدمج ضمن نظام متكامل لكي ينجح، ويمكن تقسيم احتياجات التعليم المدمج إلى متطلبين على النحو التالي:

أولاً: المتطلبات التقنية:

1. تزويد القاعات بجهاز عرض وجهاز حاسوب متصل بالإنترنت.
2. مقرر الكتروني تفاعلي .
3. مواقع (علمية أو ثقافية) ذات علاقة بالموضوع يمكن للمتدرب التواصل معها لزيادة تحصيله.
4. فصول افتراضية بحيث تتكامل مع الفصول التقليدية.
5. نظام إداري لإدارة التعليم وضبطه.
6. برنامج تقييم إلكتروني.

ثانياً: المتطلبات البشرية: وهما قطبي العملية التدريبية والتعليمية (المعلم والمتعلم)

1. **المعلم:**

يحتاج التعليم المدمج إلى معلم لديه القدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والبرامج الحديثة، وقدرة على تصميم الإختبارات الإلكترونية.

ويمكن ادراج الصفات التالية في المعلم:

- أن يكون لديه القدره على الجمع بين التدريس التقليدي والإلكتروني.
- أن يكون لديه القدره على خلق روح المشاركة والتفاعل داخل القاعة الصفية واقعية كانت أم افتراضية.
- أن يكون لديه القدره على إثراء وتطوير مقرره وتجديد معلوماته بصفة مستمرة.
- أن يكون لديه القدره على تحويل شرحه إلى واقع حي يثير انتباه الطلاب من خلال الوسائط المتعددة.
- أن يكون عارفاً لأهدافه الاساسية المراد تحقيقها.

2. **المتعلم:**

- أن يكون لديه فهم واضح بأنه مشارك وليس متلقي
- أن يكون لديه القدرة على التعامل مع نظام التعليم إلكترونيا
- أن يفهم أن دوره هاما ومكملاً لدور المعلم في تحقيق الأهداف

عوامل نجاح التعليم المدمج

يبدأ البرنامج بجلسة عامة تجمع بين المدرسين والطلبة، يتم فيها توضيح اهداف البرنامج وخطته وكيفية تنفيذها، ودور كل منهم في نجاح هذا النوع من التعليم من خلال:

1. **التواصل والإرشاد:** وذلك من خلال إرشاد المعلم للطالب ورسم الخطوات التي يتبعها من أجل التعليم والبرامج التي يستخدمها الطالب من أجل التحصيل.

2. **العمل على شكل فريق:** التعليم المدمج بحاجة إلى قناعة راسخة من المعلم والمتعلم بأنه يحتاج إلى تفاعل وشراكة وتحديد أدوار لكل منهم.

3. **استقلالية المتعلم في تعلمه حسب إمكانياته وقدراته**

4. **اشراك الطلبة في اختيار مصادر التعلم المختلفة**

5. **تشجيع العمل المبدع:** وذلك من خلال تشجيع المتعلم على التعلم الذاتي كون

التعليم المدمج يسمح بذلك من خلال قراءة مطبوعات أو مشاهدة مقاطع فيديو عن الموضوع مما يساعد على تشجيع الإبداع وتجويد العمل.

6. **الإختبارات المرنة**: لا بد لهذا النوع من التعليم أن يتضمن اختبارات متعددة مرنة مراعية للفروق الفردية تمكن كافة المستفيدين من التعامل معها (عثمان، 2010).

أهمية ومميزات التعليم المدمج

حدد (Steve: 2001) أهمية التعليم المدمج المبرمج في النقاط التالية:

1. زيادة فاعلية عملية التعليم
2. زيادة رضا المتعلم نحو عملية التعليم
3. تخفيض التكلفة والوقت اللازم للتعليم

ويضيف الباحث:

4. تمكين بعض الفئات كمدراء المحافظات والإدارات الذين لا يستطيعون مغادرة أماكن عملهم لفترات طويلة من الحصول على التدريبات اللازمة من خلال التعليم المدمج.
5. تنمية مفاهيم العمل الجماعي والتعاوني.
6. الجمع بين مزايا التعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني.

خطوات التعليم المدمج

يرى موسى والصوص أن خطوات تنفيذ التعليم المدمج تتم وفق الآتي: (ابو موسى واخرون،2010).

1. تحديد المحتوى وتحليله وتنظيمه
2. تحديد طريقة تنفيذ كل جزء من المحتوى
3. تحديد المواقع الإلكترونية ذات العلاقة بموضوع الدرس وتصنيفها وتقييم جودتها.
4. تنظيم المتطلبات والقيود لتنظيم العمل بشكل عام
5. التمهيد
6. المهمأت
7. المصادر
8. تقويم التعليم المدمج

تجربة كلية الشرطة الفلسطينية في نموذج التعليم المدمج

قامت الشرطة الفلسطينية وفي إطار تخطيطها وجهودها للوصول إلى كل ما هو جديد ومتطور في مجال التدريب بخطوه هامة على صعيد التدريب الشرطي في فلسطين،بإدراج التعليم المدمج في نظامها التدريبي في كلية فلسطين للعلوم الشرطية.

هذا التدريب سينقل المتدربين من كافة إدارات الشرطة إلى مستوى التعليم المدمج بدلاً من الدراسة بالمقررات التقليدية والكتب، إذ سيكون التدريب وجاهياً أحيانا في الكلية وعن بعد في أحيان اخرى، ويتم التواصل مابين المدرب والمتدربين عبر الشبكة العنكبوتية بنظام "الموديل" الذي تم تطويره خصيصاً لهذا الامر، مما يتيح للمتدربين تلقي الدورأت دون الحاجة إلى انتقالهم من مكاتبهم في المحافظات وهذا يعتبر ميزة مهمة خصوصا للذين يتقلدون مناصباً ولا يستطيعون ترك مكاتبهم لفترة طويلة مما يتيح لهم تلقي تلك الدورأت المهمة دون الحاجة إلى الالتزام التقليدي القديم بالإنحصار في غرفة تدريبية تقليدية.

ولهذا الغرض تم اعتماد نظام الموديل وهو نظام حديث مفتوح المصدر يستخدم لحوسبة الانشطة التعليمية ومطابق للمعايير العالمية، ويعتبر من منصات التعليم الإلكتروني.

اذ يمكن بالإضافة لحوسبة الانشطة التعليمية فيه تطويرها

ومن مميزات هذا النظام:

1. تصميم المناهج الدراسية
2. إدارة سجلات الطلاب
3. تحديد أدوار المستخدمين
4. بناء أجندة المقرر ومتابعة أنشطة الطلاب
5. التقييم الإلكتروني
6. القاموس
7. إضافة حدث جديد
8. التقارير

في إطار هذه النقلة النوعية في التدريب في كلية فلسطين للعلوم الشرطة قامت اللجنة المختصة في إدارة التدريب بموائمة المناهج التدريبية لتتوافق مع نظام التعليم المدمج، وقد تم تحميل عدد من المواد تدريبية على النظام منها (حقوق الإنسان، الشرطة العصرية، مكافحة المخدرات، المرور)، ومنذ ذلك الحين تم عقد مجموعة من الدورأت التدريبية لتلك المواد باستخدام هذا النظام.

وبخصوص آلية التقييم للمواد المطروحة على هذا النظام فهي تعتمد أسلوب متسلسل في العملية التقييمية بحيث لا تسمح للمتدرب بالإنتقال من مرحلة إلى اخرى قبل تحقيق الأهداف لكل مرحلة، بحيث يقوم المدرب ومن خلال صلاحياته بالإطلاع على جميع الانشطة والمشاركات وتقييمها.

واستكمالاً لتعميم مرحلة التعليم المدمج هناك لجنة تعمل على دراسة الدورات التدريبية الخاصة بفئة الضباط العاملين في قيادة وإدارة المحافظات والإدارات المتخصصة لتحويلها إلى نظام التعليم المدمج، خاصة أن هؤلاء الضباط غير قادرين على الإنقطاع عن واجباتهم ومسؤولياتهم اليومية لفترة طويلة لذلك تم التركيز على هذا الهدف ضمن سعي إدارة التدريب العامة في خططها التدريبية الأخيرة وذلك لخلق بيئة تعليم مدمج نموذجيه تساعد في إعادة صياغة نمط التدريب الحاصل في الشرطة الفلسطينية لنقله إلى نمط التدريب الأكثر تفاعلاً الذي يتسم بالحداثة والعصرية وتحقيق الفائدة المرجوة بأقل وقت وجهد وتكلفة.

كما أن جائحة كورونا دفعت بالعالم أجمع للتوجه إلى التعليم الإلكتروني، وفي حالتنا كمؤسسة شرطية فإن التعليم الإلكتروني عن بعد لا يحقق جميع الأهداف المراد تحقيقها من العملية التدريبية وخاصة المهارية لذا كان التخطيط للتعليم المدمج نقطة نجاح استباقية للتدريب في المؤسسة الشرطية الفلسطينية.

الخلاصة

بهذا يكون الباحث قد تناول موضوع التعليم المدمج كنموذج انتقالي مثمر في فترة كان يصعب فيها الإنتقال الكامل إلى التعليم الإلكتروني الشامل، حيث يتم فيها التخلص من التعليم التقليدي البحت وسد ثغرات هذا التعليم بمميزات التعليم المدمج كطريقة أو كنظام تعليمي تدريبي.

النتائج:

1. التأكيد على دور التعليم المحوري والتدريب في نهضة وتطور المؤسسة وضرورة سد ثغرات الإهدار في العملية التعليمية مستفيدين من التطور التكنولوجي الحاصل.
2. استخدام نموذج التعليم المدمج يزيد من امكانية رفع الأعداد للمستفيدين في العملية التعليمية والتدريبية من منتسبي المؤسسة الشرطية بالنظر للقدرة الإستيعابية لذراعها التنفيذي وهو كلية فلسطين للعلوم الشرطية.
3. بهذا النوع من التعليم والتدريب يمكن افادة جميع المستويات بالمؤسسة خاصة(القيادة العليا) الأمر الذي يصعب تنفيذه بالحالة التقليدية .

4. الأدوات التي يمكن استخدامها في التعليم المدمج كالمنتديات وغرف الحوار ومصادر المعرفة المختلفة تتيح فرصة لتبادل وجهات النظر في المواضيع المطروحة وبالتالي الإستفادة منها مما يساعد على تكوين أساس متين للمتعلم في معارفه ومهاراته وقدراته وبالتالي تجويد الخدمة.

التوصيات:

في نهاية هذه الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

ا. إعادة النظر في البرامج والمناهج واستراتيجيات تنفيذها من أجل استيعاب مفاهيم التطور الإلكتروني والتكنولوجي ودمجها بطرائق التدريس بأسلوب يلبي حاجات الافراد والمجتمع.

2. بناء وتطوير مجموعة من المعايير لضبط العملية التعليمية والتدريبية المبنية على التعليم المدمج.

3. عقد ورش عمل لتعزيز قدرات اللجنة المختصة بالإطلاع على الدورات التدريبية لتحديد الأولوية من هذه الدورات والخاصة بفئة الضباط "مدراء الإدارات والمحافظات".

4. إخضاع المحاضرين لهذه الدورات والتي سيتم تحميلها على نظام الموديل لدورات تكسبهم القدرة على موائمة موادها مع النظام وكيفية الاستخدام الأمثل لهذا النظام.

5. متابعة التقييم للدورات المنعقدة على هذا النظام لإجراء الخطوات التطويرية اللازمة.

المراجع

- الغامدي، خديجة علي، (2007)، "التعليم المؤلف Blended Learning"، مجلة علوم انسانية، السنة الخامسة، العدد:35.
- الغريب، زاهر اسماعيل، (2001)،"تكنولوجيا المعلومات وتحديثات التعليم"، عالم الكتب، القاهرة.
- الغريب، زاهر اسماعيل، (2009)، "التعليم الإلكتروني من التطبيق إلى الإحتراف والجودة"، عالم الكتاب، القاهرة.
- حمدان، محمد زياد (2001)، "تكنولوجيا التعليم والتدريس والتربية الإلكترونية عن بعد"، ط:ا، دار التربية الحديثة، عمان.

– خلف اللّه، محمد، (2010)،"فعالية استخدام كل من التعليم الإلكتروني والتعليم المدمج في مهارات انتاج النماذج التعليمية لدى طلاب شعبة تكنولوجيا التعليم بكلية التربية بجامعة الازهر"، مجلة كلية التربية، جامعة الازهر، القاهرة.
– شطرات، نايف محمود، (2010)، "التعليم المتمازج"، الموقع الإلكتروني Knol.google.com
– عثمان، أحمد، (2010)، "التعليم المدمج: مستقبل التعليم التقليدي"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الثالث للتعليم الإلكتروني، مركز زين، جامعة البحرين، 6.4.2010 .
– فريحات، عاصم أحمد، (2004)، التعليم المؤلف" Blended Learning"، ترجمة مقتبسة من مقال:
"Singh, Harvey and Reed, Chris: A White Paper – Achieving Success with Blend ed Learning" **17** العدد المجلة المعلوماتية، :.
– مصطفى، جمال، (2008)،"صيغ التعليم الحديثة في التعليم الجامعي"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني لكلية التربية، جامعة الازهر، 19-18 مايو القاهرة.
– ابو موسى، مفيد احمد، والصوص، عبد السلام سمير، (2010)، "أثر برنامج تدريبي قائم على التعليم المزيج في قدرة المعلمين على تصميم وانتاج الوسائط المتعددة التعليمية"، الجامعة العربية المفتوحة، الاردن.
– عبيد، مصطفى فؤاد،(2022)، مهارات البحث العلمي، مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات، ط2، اسطنبول، تركيا.
Steve. S. (2001). "Use Blended Learning to Increase Learner Engagement and Reduce Training Costs". Dotting up Blended Learning Courses. Learning Safari – April. Available t:
https://www.learningsim.com/content/1snews/blendedlearning1.htm

التحديات التي تواجه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظر العاملين فيها

إعداد: عميد
سفيان فالح عبد عمرية
الشرطة الفلسطينية

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى التحديات التي تواجه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظر العاملين، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث ببناء استبانة خاصة وتم توزيعها على عينة بلغ حجمها (86) مبحوث تم اختيارهم بطريقة العينة الطبقية العشوائية.

وبينت النتائج أن الدرجة الكلية للتحديات التي تواجه مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية جاءت بدرجة متوسطة، وتمثلت أهم التحديات في (تحديات المرافق الصحية وتجهيزاتها) والذي جاء بدرجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية بعد (التحديات الإدارية والتنظيمية)، وجاء في المرتبة الثالثة بعد (تحديات الإمكانيات البشرية) معبرا عن درجة متوسطة. في حين جاء في المرتبة الرابعة والاخيرة بعد (التحديات المرتبطة بفيروس كورونا) معبرة عن درجة متوسطة أيضا.

كما بينت النتائج انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات التحديات التي تواجه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية تبعاً لمتغير المحافظة وسنوات الخدمة، على الدرجة الكلية وبعدي (تحديات الإمكانيات البشرية، والتحديات المرتبطة بفيروس كورونا)، في حين تبين وجود فروق على بعدي (تحديات المرافق الصحية وتجهيزاتها، والتحديات الإدارية والتنظيمية) لمتغير المحافظة لصالح (محافظة نابلس)، وسنوات الخدمة لصالح (١٠ سنوات فأكثر).

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث ضرورة إنشاء فريق الأزمات للتعاطي مع الظروف الطارئة التي تنجم عن الوضع الإستثنائي بسبب جائحة كورونا وغيرها من الامراض المعدية، والتعاون والتخطيط بين قطاعات (الصحة، والعدالة، والداخلية، والخدمات الطبية العسكرية، والشرطة).

Abstract

Challenges facing the Department of the Palestinian Correction and Rehabilitation centers (prisons) in light of the spread of the COVID-19 Pandemic, from the Perspective of the Working Staff .

The study aimed at identifying the challenges facing the Department of the Palestinian Correction and Rehabilitation centers (prisons) in light of the spread of the COVID-19 Pandemic, from the perspective of the working staff. In order to achieve the objectives of this study, the researcher developed a questionnaire and it was distributed to a sample of (86) respondents who were selected using the stratified random sampling method.

The results showed that the overall degree of challenges facing the Palestinian correction and rehabilitation centers (prisons) was medium. The most important challenges were represented in (challenges of health facilities and their equipment), which came in a high degree, and it was followed by (administrative and organizational challenges). It came in the third place after (challenges of human capabilities), expressing a medium degree, while it came in the fourth and last place after (challenges related to the covid-19), expressing a medium degree as well.

The results also showed that there were no statistically significant differences in theaverages of the challenges facing the department of the Palestinian correction and rehabilitation centers (prisons) according to the variable of governorate and years of service, on the total score and on the dimension (challenges of human capabilities, and challenges related to the covid-19). However, there were differences on two dimensions (challenges of health facilities and their equipment, and administrative and organizational challenges) according to the governorate variable in favor of (Nablus Governorate), and years of service in favor of (10 years or more).

Based on the results of the study, the researcher recommends the necessity of establishing a crisis team to deal with the emergency conditions that result from the exceptional situation due to the pandemic of covid-19 and other infectious diseases, and cooperation and planning between the sectors (health, justice, interior, military medical services, and the police).

مقدمة

مع انتشار فيروس كورنا بداية العام (2020)، تنبأت العديد من الحكومات على مستوى العالم بإصابة غالبية مواطنيها بعدوى الفيروس، وركزت خططها في مواجهته، وعلى ضرورة إبطاء انتشار المرض؛ كي لا يقع القطاع الصحي تحت ضغط هائل يؤدي إلى انهياره، لاسيما على مستوى وحدات العناية الفائقة، وأجهزة التنفس الصناعي، الضرورية لمواجهة تدهور حالات المصابين، وفي بداية الإنتشار للفيروس اتخذت الحكومة الفلسطينية العديد من الإجراءات، إلا أن الواقع السياسي والحصار والظروف الإقتصادية والإجتماعية الصعبة وضعت الكثير من العقبات أمام السيطرة على المرض، مما ساهم في انتشار سريع للمرض.

أصبح مرض فيروس كورونا البشري الجديد "كوفيد19-" الوباء الخامس الموثق منذ جائحة الإنفلونزا عام (1918م). و لقد تم الإبلاغ عن فيروس كورونا لأول مرة في (ووهان) في الصين، ثم انتشر في جميع أنحاء العالم. تم تسمية الفيروس التاجي رسميًا بفيروس كورونا من قبل اللجنة الدولية لتصنيف الفيروسات بناءً على تحليل النشوء والتطور. ويُعتقد أن فيروس كورونا هو امتداد لفيروس كورونا الحيواني، ثم تكيف لاحقًا مع قدرة الإنتقال من إنسان إلى آخر. نظرًا لأن الفيروس شديد العدوى، فإنه ينتشر بسرعة ويتطور باستمرار بين البشر (السيد، 2020).

لذا إزدادت أعداد المصابين وانتشار عدوى (كوفيد_19) المتحور من الجيل الأول لوباء كورنا إلى المتحور دلتا، والتحور السريع جداً للفيروس بالدرجة التي تجعل علاجه عديم الجدوى خصوصاً بعد ظهور المتحور الجديد والذي يتضمن (30) طفرة من الحمض النووي لوباء سارس الأساسي (Phillips, 2021).

وفيروس كورونا المستجد (كوفيد_19) وفق منظمة الصحة العالمية يشير إلى فيروسات تتسبب لدى البشر في حالات عدوى للجهاز التنفسي، إذ أن حدة العدوى تبدأ من نزلات البرد إلى أمراض أشد مثل متلازمة (سارس)، ويمكن انتقال الفيروس في جميع المناطق ذات الطقس الحار والرطب، وهناك ارتباط جيني بين (كوفيد١٩–) وفيروس سارس لكنهما مختلفان (منظمة الصحة العالمية، 2020).

هذا وقد كشف الاضطراب الناجم عن تفشي فيروس كورونا عن أوجه عدم المساواة الصحية التي تواجهها المجتمعات المهمشة على مستوى العالم، ولا سيما أولئك المحرومين من حريتهم في مراكز الإصلاح و التأهيل" السجون". نتيجة للمخاطر الشديدة التي يشكلها (كوفيد_19) لهؤلاء الأفراد، ونظراً لذلك وُجهت دعوات في مناطق عددية حول العالم لمعالجة الاكتظاظ المزمن في السجون، ووقف الاعتقالات والسجن للأشخاص بسبب جرائم بسيطة أو غير عنيفة، والتنفيذ العاجل لتدابير الصحة المنقذة للحياة والحد من الأضرار للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في مرافق الاحتجاز والمجتمع (السيد، 2020).

خاصة وأن ازدحام السجون وانعدام إجراءات الصرف الصحي، وقلة الالتزام بالإجراءات الصحية من قبل السجناء يساهم في خطر الإصابة بالأمراض في السجون. لذلك أطلقت عدة سلطات قضائية سراح السجناء كإجراء للتخفيف ولتقليل الكثافة ومحاولة الحد من انتشار المرض. كما كانت هناك احتجاجات بين السجناء وحالات هروب من السجون في العديد من البلدان ردًا على غضب السجناء بشأن خطر إصابتهم بالمرض في ظروف السجن (الحاج، 2020).

على الصعيد الفلسطيني اتخذت الحكومة الفلسطينية العديد من الإجراءات للحد من مخاطر انتشار فيروس كورونا تمثلت في عزل مراكز الإصلاح و التأهيل عن العالم الخارجي و ذلك من خلال منع زيارات الاهالي للنزلاء و ذلك من أجل الحد من تغلغل و انتشار الفيروس المسبب لمرض كورونا كنوع من الامراض المعدية المهددة لسلامة الطاقم و النزلاء على حد سواء، كما و تم تطبيق البروتوكول الصحي الرسمي المعتمد من قبل وزارة الصحة الفلسطينية والخدمات الطبية العسكرية و إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، حيث تم تبني ما يقارب الثلاثون إجراء كدليل موحد في الإجراءات الخاصة بمنع تفشي (كوفيد_19) في مراكز الإصلاح و التأهيل(سلاودة، 2018).

أن جائحة كورونا هي أزمة اجتماعية واقتصادية بقدر ما هي أزمة صحية؛ حيث ظهرت تداعياتها الشديدة وبعيدة المدى على جميع مناحي الحياة بما فيها السجون ومراكز الإصلاح والتأهيل في جميع أنحاء العالم بما فيها فلسطين. فلقد ساهمت الكثافة السكنية في العديد من السجون في زيادة خطر الإصابة بالفيروس مقارنةً بعامة السكان(السيد، 2020).

أن أثر الإصابة بأي من متحورات كورونا يؤثر على أنظمة الرعاية الصحية سواء في الخطوط الأمامية للعاملين بالرعاية الصحية، أو المصابون أو من تعافوا من الوباء(موسى ومحمود، 2023). كما يتعرض الأشخاص المحتجزون أو الذين يعملون في المؤسسات الإصلاحية لخطر مرتفع للتعرض لفيروس كورونا(Malataliana, 2021).

ويعاني معظم المصابين بالفيروس من أمراض تنفسية خفيفة إلى متوسطة ويتعافون دون الحاجة إلى علاج خاص. ومع ذلك، يمكن أن يصاب البعض بمرض خطير ويحتاجون إلى رعاية طبية خاصة كبار السن وأولئك الذين يعانون من حالات طبية أساسية مثل أمراض القلب والأوعية الدموية أو مرض السكري أو أمراض الجهاز التنفسي المزمنة أو السرطان حيث انهم أكثر عرضة للإصابة بأمراض خطيرة. وبمعنى اخر، غالبًا ما يكون الفيروس أكثر حدة عند الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن (60 عاماً) أو الذين يعانون من حالات صحية مثل الرئة أو مرض السكري أو الحالات التي تؤثر على جهاز المناعة لديهم (عبد المجيد، 2020).

مراكز الإصلاح والتأهيل والدوائر التابعة لها:

ورثت السلطة الفلسطينية (7) مراكز إصلاح وتأهيل متهالكة ومعتدى عليها بشكل سافر من قبل سلطات الإحتلال، وقد بدأت السلطة الفلسطينية بالعمل على تنظيم هذه المراكز، حيث تم إصدار قانون رقم (6) لسنة (1998م) بشأن مراكز الإصلاح والتأهيل "السجون"، والذي غير اسم السجون إلى مراكز الإصلاح والتأهيل، وغير اسم السجين إلى نزيل. ثم صدر قرار بشأن المديرية العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل رقم (23) لسنة (1998م). والذي بموجبه أصبحت المديرية العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل إدارة من إدارات الشرطة، وأصبح مدير الشرطة مفوضاً بجميع الصلاحيات المخولة لوزير الداخلية بموجب هذا القرار. وفي (23/10/1998م) أصدر مدير الشرطة قراراً اعتبرت بموجبه مراكز الإصلاح والتأهيل في محافظات جنين، وطولكرم، ونابلس، وأريحا، ورام اللّه، والظاهرية، وغزة، مراكز إصلاح وتأهيل رسمية تدار للقانون (حوامدة، 2017).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هنالك تطورت في المنظومة القانونية، وخاصة المنظومة العقابية التي تعرضت إلى نقلة نوعية في أهدافها وأشكالها ومضامينها، ولعل أكثر صور العقوبة تطوراً هي العقوبات السالبة للحرية، وتغير معها مفهوم السجن على المستوى الدولي والإقليمي؛ حيث أصبح ينظر إليه بوصفه مؤسسة عقابية إصلاحية، تقوم بدور كبير من حيث إعداد النزيل وتعديل سلوكه لممارسة حياة أفضل، سليمة وبعيدة عن الانحراف والجريمة بعد الإفراج عنه، وبالتالي يخرج شخصاً إيجابياً وفاعلاً في المجتمع (رمضان، 2018).

وتولت الأمم المتحدة أهمية لمسألة الشفافية فيما يتعلق بالنزلاء؛ حيث يمثل تسجيل السلطات اعترافاً رسمياً بالقبض على الحرية والحرمان منها لا غنى عن احترام قاعدة الشفافية هذه لحماية الأفراد ومكافحة حالات الاختفاء والإعدام خارج نطاق القضاء والاعتقالات التعسفية. إضافة إلى ذلك فقد تبين أن بيئة السجن والعمليات الإصلاحية المختلفة التي تتم خلال فترة الاحتجاز لها أهمية بالغة في نفسية السجين، وتؤثر على مستقبله الإنساني والعمل في المجتمع الذي سيعود إليه بعد انقضاء فترة العقوبة (سلاودة، 2018).

كما أصبحت السياسة الجنائية ترتكز على اعتماد السياسة الوقائية، والتدابير الأمنية الشاملة للحيلولة دون وقوع الجريمة، وفي المرحلة اللاحقة بعد ارتكاب الجريمة، تستند على إدماج الجناة والمنحرفين في المجتمع وإصلاحهم وتأهيلهم، وهذه سياسة علاجية ودفاعية في مكافحة الجريمة أولاً، ومن ثم ادماج المنحرف في المجتمع وإصلاحه. وتعتبر السجون لما سبق مؤسسات اجتماعية لتلبية مجموعة من الحاجات أهمها: حماية المجتمع، وإصلاح المجرم وتأهيله (بواقنة، 2009).

وتجدر الإشارة إلى وجود العديد من التحديات والعوامل التي تحول دون تحقيق البرامج الإصلاحية لأهدافها، أهمها: وجود ازدحاماً في بيئة مراكز الإصلاح والتأهيل وتكدس النزلاء، والضعف في مستوى المتخصصين في البرامج وقلة عددهم، وأيضا ضعف الحوافز المادية المقدمة للنزلاء، وكذلك ضعف ارتباط بعض المهن بسوق العمل الفلسطيني (الداية وبن سامة وسليمان، 2020).

ومما تقدم يرى الباحث أن هنالك تحديات جمة ناجمة عن تفشي فيروس كورونا أمام مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية في اداء مهامها، لذلك جاءت هذه الدراسة لتبين ما هذه التحديات، وما الأسباب الكأمنة

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يمثل التصدي لانتشار وباء كورونا تحدياً كبيراً على مستوى العالم، والذي هدد حياة البشرية جمعاء بما فيها السجناء والموقوفين لدى مراكز الإصلاح والتأهيل في العالم، ونتيجة لذلك فقد أولت إدارات التأهيل والإصلاح في فلسطين هذا الموضوع أهمية بالغة وأعطته جل أولوياتها؛ خاصة بعد اصابة العديد من النزلاء و منتسبي هذه المراكز بالفيروس الأمر الذي أدى إلى بروز حالة من القلق والتوتر الشديدين لدى إدارات هذه المراكز و خاصة المراكز التي تعاني من نسبة ازدحام عالية، والتي تفتقر للإمكانيات الإصلاحية في البنية التحتية والضعف الإنشائي في المراكز القديمة؛ والذي بدوره أثر على كافة البرامج والنشاطات الإصلاحية والتدريبية المعدة للنزلاء، لذا جاءت هذه الدراسة للبحث في التحديات التي تواجه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية في ظل انتشار فيروس كورونا.

وتحديداً جاءت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما التحديات التي تواجه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظر العاملين فيها؟

1. ما التحديات التي تواجه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظر العاملين فيها؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات التحديات التي تواجه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية تعزى لمتغيرات (المحافظة، وسنوات الخدمة).

أهداف الدراسة

1. التعرف إلى التحديات التي تواجه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية.
2. معرفة أن كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات التحديات التي تواجه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية تعزى لمتغيرات (المحافظة، وسنوات الخدمة).

فرضيات الدراسة:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq (\alpha)$ في متوسطات التحديات التي تواجه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية تعزى لمتغير المحافظة.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq (\alpha)$ في متوسطات التحديات التي تواجه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية خاصة لدراسة هذا الموضوع نظراً لندرة الأبحاث والدراسات في هذا المجال؛ ونظرا لخصوصية مراكز الإصلاح والتأهيل من خلال الصعوبات التي تواجه إجراء الأبحاث والدراسات العلمية والإحصائيات فيها، وتكاد الدراسات أن تكون معدومة أو نادرة – حسب علم الباحث– نظرا لقصر مدة التجربة الفلسطينية في هذا المجال، وخصوصية السجون بشكل عام، كونها سجون غير مفتوحة.

وتكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في تسليط الضوء على موضوع ذو أهمية بالغة وهو (كوفيد ـ 19) كجائحة عالمية وتأثيرها على مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية، وتسليط الضوء على واقع النزلاء وخصائصهم. والتعرف إلى الآثار والتحديات المترتبة على جائحة كورونا والتي من الممكن اعتبارها سلاح فتاك على حياة البشر وخاصة النزلاء كما تبرز الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في كونها تقدم إضافة جديدة للمكتبة العلمية.

حدود الدراسة:

الحدود البشرية: العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل.

الحدود المكانية: مراكز الإصلاح والتأهيل وتشمل (الإدارة العامة، أريحا، طولكرم، بيت لحم، نابلس).

الحدود الزمنية:

تم إجراء هذه الدراسة في الفترة الواقعة ما بين 5/9/2021 وحتى 1/12/2021.

مصطلحات الدراسة:

- **التحديات:** هو ذلك الوضع الذي يمثل وجوده أو عدم وجوده تهديداً أو إضعافاً، أو تشويها، كلياً أو جزئياً، دائماً كان أو مؤقتاً، لوجود وضع آخر يُراد له الثبات والقوة والاستمرار" فمثلاً التحدي الثقافي يمثل تهديداً أو خطراً أو إضعافاً أو تشويهاً، لوضع أو منظومة ثقافية معينة، فيصح أن يُطلق عليه لهذا السبب " التحدي الثقافي (داوود، 2003).
- **فيروس كورونا:** هو مرض فيروسي يصيب الجهاز التنفسي للإنسان في مختلف الأعمار، والأشخاص الأكثر تأثراً وعرضة له هم كبار السن والمصابين بأمراض مزمنة، وقد ينتشر بين الناس عن طريق الاختلاط مع المصابين، والرذاذ المتطاير أثناء السعال، والعطس ولمس أدوات المصاب أو المصاب ذاته، ومن أعراضه البارزة: الحمى وارتفاع في درجة الحرارة، السعال، ضيق التنفس والإجهاد العام القيء والإسهال، سيلان الأنف، إضافة إلى التهاب الحلق (منظمة الصحة العالمية، 2020).
- **مراكز الإصلاح و التأهيل (السجن):** هو مكان إيواء النزلاء تنفيذا اما لمذكرة توقيف أو مذكرة محكومية أو لقرار بالإكراه البدني (جبر بالسجن) أوامر الحبس(المديرية العامة للشرطة، 2017).

الدراسات السابقة:

يتبين أنه لا يتوفر أي من الأبحاث والدراسات التي تناولت التحديات التي تواجه مراكز الإصلاح و التأهيل الفلسطينية في ظل جائحة كورونا وأن هذا البحث الأول من نوعه حسب علم الباحث.

هدفت دراسة لانجات وميلي ونياويرا Langat, Melly & Nyawira (2020) إلى استكشاف التحديات التي تواجه السجون المكتظة بالمجرمين والآليات التي تم وضعها لمكافحة جائحة كورونا. وتعتمد المنهجية على المراجعة المكتبية لتقارير التقييم والسياسات الجديدة بشأن جائحة كورونا والوثائق التشغيلية التشريعية والأدبيات التنظيمية التي تم استخدامها منذ تفشي الفيروس. تعود البيانات التجريبية إلى (2 أبريل 2020م) عندما تم إطلاق سراح أكثر من (4000) سجين في (كينيا) لتخفيف الازدحام في السجون، وتشير السجلات إلى أن مرافق السجون الكينية يبلغ تعدادها (54000) نزيل وهذا يثير الحاجة

إلى استكشاف تأثير فيروس كورونا على النزلاء وتسهيل إعادة ادماجهم في المجتمع من أجل الإمتثال لإطار منظمة الصحة العالمية بشأن التباعد الإجتماعي. تستند الاقتراحات والتوصيات والاستنتاجات إلى أفضل الممارسات المطبقة في بلدان أخرى لتخفيف اكتظاظ السجون. أما بالنسبة للنتائج فإنها تتوافق مع الأنماط المستندة إلى المراجعة الشاملة للأدبيات والتوصيات التي تستند إلى أفضل الممارسات التي يمكن أن تساعد في صياغة السياسات وتملأ فجوة المعرفة.

كما هدفت دراسة سيال (2020) Seal إلى وصف الاشخاص المعرضين للخطر في المرافق الإصلاحية وتحديد آليات لتقليل معدلات تفشي وانتقال فيروس كورونا. تتضمن المنهجية والإجراءات تحليل دقيق للوضع وتكييف إجراءات مكافحة الأمراض المعدية. ومن اهم النتائج التي توصل اليها الباحث في هذه الدراسة الوقاية والحجر الصحي والعلاج هي ثلاثة خطوات يمكن أن تقلل مخاطر العدوى لعمال المرافق الإصلاحية والنزلاء على حد سواء. والأفراد المسجونون معرضون بشكل خاص للتعرض للفيروس والعدوى وعواقب المرض بسبب ارتفاع معدل الإصابة بالأمراض المزمنة وسوء الحالة الصحية بشكل عام، فضلاً عن ظروف الحبس. و هناك حاجة إلى خطوات إنسانية وفورية للوقاية من الفيروس وتشخيصه وعلاجه بين الأفراد في المؤسسات الإصلاحية.

كذلك هدفت دراسة الداية وبن سامة وسليمان (2020) إلى تقييم برامج التربية الإصلاحية المقدمة للنزلاء في مركز إصلاح وتأهيل الكتيبة بمحافظة غزة وفعاليتها في تحقيق التوافق النفسي والإجتماعي. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي بطريقة المسح الإجتماعي في جمع البيانات والمعلومات وطبق الاستبانة لكل من النزلاء والعاملين على عينة استقصائية تجريبية مكونة من (15) نزيلا وعاملا في مركز إصلاح وتأهيل الكتيبة بغزة. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج: أن هناك عوامل تحول دون تحقيق البرامج الإصلاحية أهمها (وجود ازدحاما في بيئة مراكز الإصلاح والتأهيل والضعف في مستوى المتخصصين في البرامج) كما وافق أفراد العينة من النزلاء بدرجة متوسطة على محور ما أثر برامج التربية الإصلاحية المقدمة للنزلاء في تحقيق التوفق النفسي والإجتماعي لديهم، وتمثلت في اهم العوامل (الشعور بالدافع إلى التوبة، والندم على الأعمال التي أدخلت النزيل السجن، الشعور بالفرح والسرور للانضمام لمراحل التعليم داخل مركز الإصلاح والتأهيل).

كما استعرضت دراسة حوامدة (2017) واقع مراكز الإصلاح والتأهيل، وفي سبيل الوصول إلى صورة شاملة وواضحة عن الحالة الفلسطينية، كان لا بدّ من التعرض إلى هذا الموضوع من الجانب النظري والعملي لإظهار الواقع في المراكز السبعة للإصلاح والتأهيل (دون النظارات التابعة لمديريات الشرطة أو أماكن الاحتجاز التابعة للأجهزة الأمنية الأخرى). حيث قام الباحث بهذه الدراسة بأجراء المقابلات مع القائمين على المراكز لمعرفة التحديات التي تواجههم، وقام بتوزيع استبيان على جميع النزلاء المحكومين وعددهم (480) نزيلاً، ليظهر الخدمات التي تقدمها المراكز للنزلاء ومعرفة الفروق بدرجة الرضا حسب متغير المركز والجنس والحالة الإجتماعية والفترة الزمنية التي قضاها النزيل، والأنشطة التي يقوم بها النزلاء من تلقاء أنفسهم أو من خلال الإدارة، وأهم هذه الأنشطة، والبرامج الحرفية والترفيهية والرياضية التي يدمج بها النزلاء. وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: جاء قانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم 6 لعام 1998 متفقاً ومنسجماً إلى حدّ كبير مع القواعد النموذجية. كما أن دليل الإجراءات المعمول به داخل هذه المراكز منسجم مع القانون والمعايير العالمية. كما بذلت الجهات المختصة جهود حثيثة بهذا المجال، والتي تقوم بالمشاركة في كافة المؤتمرات العربية والدولية ودمج طواقم العمل داخل المراكز في دورات تدريبية مستمرة داخل البلاد وخارجها للارتقاء بهم إلى أعلى المستويات العالمية.

هدفت دراسة أبو بطيحان (2013) التعرف إلى واقع التأهيل التربوي لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بمحافظات غزة وسبل تطويره، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وقام الباحث باستخدام أداتين وهما: الأولى تصميم استبانة تم توزيعها على عينة عشوائية طبقية من (437) نزيلاً، شكلت (30.34%) من مجتمع الدراسة (1440) نزيلاً من أربع محافظات توجد بها مراكز إصلاح وتأهيل (محافظة الشمال، ومحافظة غزة، ومحافظة الوسطى، ومحافظة خان يونس). أما الأداة الثانية: فكانت مقابلة مع عدد من مديري مراكز الإصلاح والتأهيل ومدير التوجيه السياسي والمعنوي في منطقة الوسطى لوزارة الداخلية لمعرفة سبل تطوير التأهل التربوي لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: بلغ الوزن النسبي (45.60%) بدرجة قليلة لواقع التأهيل التربوي في مراكز الإصلاح والتأهيل بمحافظات غزة. ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات إجابات المبحوثين حول واقع التأهيل التربوي للنزلاء يعزى لمتغير المؤهل العلمي (أقل من ثانوية، الثانوية، بكالوريوس) في جميع المجالات باستثناء المجال الديني لصالح أقل من الثانوية.

التعقيب على الدراسات السابقة

وفي هذا السياق يتبين أن الدراسات السابقة قد ركزت اهتمامها بأوضاع السجون وحال السجناء، وذلك بتناول واقع المؤسسات العقابية أو الإصلاحية وما يرتبط بها من متغيرات، وما يتعلق في نفس الوقت بالنزلاء. أما من حيث المضمون فقد هدفت بعض الدراسات إلى التعرف على بعض التحديات التي تواجه مراكز الإصلاح والتأهيل آلية الإصلاح والتأهيل المتبعة في السجون ومدى فاعلية برامج السجون في تغير اتجاهات النزلاء وسلوكهم، وتتفق هذه الدراسات فيما بينها حول الدور الذي تلعبه البرامج والتدابير المتبعة في تأهيل وعلاج السجين وما يساعد ذلك على سرعة الاندماج في المجتمع.

أما من جانب عينة البحث فيتبين أن مجمل الدراسات تتفق فيما بينها في كيفية تحديد نوع وعدد أفراد العينة والبيئة التي ينتمي إليها وهي السجن، وهو ما ينطبق على الدراسة الحالية التي أفراد عينتها هم من الأشخاص المحكوم عليهم ونفذت في حقهم أحكام قضائية ومن المرتبات العاملين في إدارة المراكز والإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل والذين يعملون في مسميات وظيفية لها صلة مباشرة في تحديد التحديات التي تواجههم وكل فيما يخصه في منصبه. أما من جانب الأدوات فمجمل الدراسات ميدانية، وهي لا بد أن تكون كذلك حتى تستطيع معالجة وسط ميداني.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة هذه الدراسة. حيث تم استقصاء آراء العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية حول التحديات التي تواجه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل من وجهة نظر الإداريين أنفسهم.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية، والبالغ عددهم (499) موظف وموظفة، وقد استهدف الباحث أربعة مديريات هي: (نابلس، طولكرم، أريحا، بيت لحم، بالإضافة إلى العاملين في مرتب الإدارة العامة بمدينة رام الله والبيرة) والبالغ عددهم (288)، وذلك في نهاية العام (2021م). والجدول (1) يوضح توزيع افراد مجتمع الدراسة حسب المديرية.

جدول (1) توزيع افراد مجتمع الدراسة حسب المديرية.

الرقم	المحافظة	العدد
1	اريحا	67
2	طولكرم	37
3	بيت لحم	37
4	نابلس	110
5	الإدارة العامة بمدينة رام الله والبيرة	37
	المجموع	288

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من (86) مبحوثا ومبحوثة من العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية، تم اختيارهم بطريقة العينة الطبقية العشوائية، وتمثل العينة ما نسبته (30%) من مجتمع الدراسة، وبعد اتمام عملية جمع البيانات تمكن الباحث من استرداد (82) استبانة، ويبين الجدول (2) توزيع أفراد العينة حسب المحافظة، وسنوات الخدمة.

جدول (2): يبين توزيع أفراد العينة حسب المحافظة، وسنوات الخدمة.

المتغير		العدد	النسبة المئوية	المجموع
المحافظة	أريحا	19	23.2	82
	طولكرم	11	13.4	
	بيت لحم	11	13.4	
	نابلس	31	37.8	
	رام الله/ الادرة المركزية	10	12.2	
سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	13	15.9	82
	5 – أقل 10 سنوات	16	19.5	
	سنوات فأكثر 10	53	64.6	

أداة الدراسة: بعد إطلاع الباحث على عدد من الدراسات السابقة والأدوات المستخدمة وعلى الأدب التربوي المتعلق بموضوع الدراسة وأهدافها قام بتطوير أداة من أجل التعّرف إلى واقع التحديات التي تواجه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية.

وقد تكونت الأداة في صورتها النهائية من قسمين:

القسم الأول: تضمن بيانات شخصية أولية عن المبحوثين.

القسم الثاني: اشتمل على الفقرات التي تقيس التحديات التي تواجه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية، وتتكون فقرات هذا القسم من (21) فقرة. موزعة على اربعة ابعاد، والجدول (3.3) يوضح توزيع ابعاد اداة الدراسة على الفقرات.

جدول (3) يوضح توزيع أبعاد أداة الدراسة على الفقرات.

الرقم	البعد	عدد الفقرات
1	تحديات الامكانيات البشرية	8
2	تحديات المرافق الصحية وتجهيزاتها	5
3	التحديات الادارية والتنظيمية	4
4	التحديات المرتبطة بفيروس كورونا	4
	المجموع	21

وقد بنيت الفقرات بالاتجاه السلبي حسب سلم خماسي وأعطيت الأوزان للفقرات كما هو آت:(بدرجة كبيرة جداً: خمس درجات، بدرجة كبيرة: أربع درجات، بدرجة متوسطة: ثلاث درجات، بدرجة قليلة: درجتين، بدرجة قليلة جداً: درجة وأحدة) وقد طبق هذا المقياس على جميع الفقرات باعتبارها فقرات سلبية.

وللتعرف إلى تقديرات أفراد العينة وتحديد (التحديات التي تواجه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية)، وفق قيمة المتوسط الحسابي تم حساب المدى (5-1 =4)، ثم تم تقسيمه على (4) للحصول على طول الفئة الصحيح (4/5 = 0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في الاستبانة (أو بداية الاستبانة وهى الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول الفئات كما يلى:

جدول (4): يوضح طول الفئات.

الرقم	المستوى	الدرجة
1	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1 – 1.79	منخفضة جداً
2	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 1.80 - 2.59	منخفضة
3	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 2.60 - 3.39	متوسطة
4	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 3.40 - 4.19	مرتفعة
5	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 4.20 - 5	مرتفعة جداً

صدق الأداة: استخدم الباحث صدق المحكمين أو ما يعرف بالصدق المنطقي وذلك بعرض الاستبانة على ثلاثة من المحكمين من ذوي الاختصاص بهدف التأكد من مناسبة الإستبانة لما أعدت من أجلها وسلامة صياغة الفقرات وانتماء كل منها للمجال الذي وضعت فيه.
ومن ناحية أخرى تم التحقق من الصدق بحساب مصفوفة ارتباط فقرات الأداة مع الدرجة الكلية لكل بعد، وذلك كما هو واضح في الجدول (5).

جدول (5) نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات التحديات التي تواجه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية.

تحديات الامكانيات البشرية			تحديات المرافق الصحية وتجهيزاتها		
الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية	الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية
1	.514**	.000	1	.782**	.000
2	.633**	.000	2	.712**	.000
3	.681**	.000	3	.837**	.000
4	.824**	.000	4	.841**	.000
5	.878**	.000	5	.735**	.000
6	.817**	.000			
7	.780**	.000			

8	.850**	.000			
التحديات الادارية والتنظيمية			التحديات المرتبطة بفيروس كورونا		
الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية	الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية
1	.812**	.000	1	.758**	.000
2	.756**	.000	2	.814**	.000
3	.689**	.000	3	.868**	.000
4	.763**	.000	4	.841**	.000

تشير المعطيات الواردة في الجدول (5) إلى أن جميع قيم ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية للأداة دالة إحصائياً وبدرجة عالية جداً، مما يشير إلى صدق الأداة وأنها تشترك معاً في قياس التحديات التي تواجه إدارة مراكز الاصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية.

ثبات الأداة: قام الباحث بالتأكد من ثبات الأداة (التحديات التي تواجه إدارة مراكز الاصلاح والتأهيل من خلال حساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا(Cronbach Alpha)، والجدول (6) يوضح نتائج معامل الثبات.

جدول (6): يوضح نتائج معامل الثبات.

الرقم	البعد	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	تحديات الامكانيات البشرية	8	.886
2	تحديات المرافق الصحية وتجهيزاتها	5	.838
3	التحديات الادارية والتنظيمية	4	.741
4	التحديات المرتبطة بفيروس كورونا	4	.837
الدرجة الكلية للتحديات		21	.937

تظهر النتائج الواردة في الجدول (6) أن أداة الدراسة بأبعادها المختلفة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، حيث تراوحت على ابعاد الاداة بين (.741)، وبين (.886)، في حين بلغت (.937) على الدرجة الكلية للتحديات معبرة جميعها عن درجة عالية إلى عالية جداً من الثبات.

إجراءات تطبيق الدراسة:

تم إتباع الإجراءات التالية من أجل تنفيذ الدراسة:

- القيام بحصر مجتمع الدراسة والمتمثل في العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية.
- بناء أداة الدراسة بعد اطلاع الباحث على مجموعة من الأدوات المستخدمة في مثل هذه الدراسة.
- تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على الدكتور المشرف وعدد من المحكمين.
- توزيع أداة الدراسة على المجتمع الهدف، في فترة انعقاد دورة كبار الضباط التاسعة عشرة من العام (2021م).
- تم إعطاء الإستبانات الصالحة أرقاماً متسلسلة وإعدادها لإدخالها للحاسوب.
- استخدم البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل البيانات واستخراج النتائج.

المعالجة الإحصائية

تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات، وتم استخدام الإحصاء الوصفي باستخراج الأعداد، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدى أفراد العينة واستجاباتهم على مقياس الدراسة وقد فحصت فرضيات الدراسة عن طريق: اختبار (ت) (t–test)، واختبار تحليل التباين الأحادي (one – way ANOVA)، واختبار توكي، واستخدم معامل الثبات كرونباخ ألفا لحساب ثبات الأداة، ومعامل الارتباط بيرسون(Pearson Correlation) لقياس الصدق، وذلك باستخدام الحاسوب باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS).

نتائج الدراسة

نتائج السؤال الأول: ما التحديات التي تواجه إدارة مراكز الاصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في مراكز الاصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع التحديات التي تواجه إدارة مراكز الاصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية على الدرجة الكلية وباقي الأبعاد، وذلك كما هو واضح في الجدول (7).

جدول (7) الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات لواقع التحديات التي تواجه إدارة مراكز الاصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية.

الرقم	البعد	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسب المئوية	الدرجة
1	تحديات الامكانيات البشرية	82	3.27	0.912	65.43	متوسطة
2	تحديات المرافق الصحية وتجهيزاتها	82	3.54	0.950	70.88	مرتفعة
3	التحديات الادارية والتنظيمية	82	3.52	0.915	70.43	مرتفعة
4	التحديات المرتبطة بفيروس كورونا	82	3.16	1.107	63.11	متوسطة
الدرجة الكلية للتحديات		82	3.37	0.838	67.46	متوسطة

يتضح من الجدول (7) أن الدرجة الكلية للتحديات التي تواجه مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية جاءت بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي قدره (3.37)، وبنسبة مئوية مقدراها (67.5%)، وعن أهم التحديات التي تواجه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية تمثلت في بعد (تحديات المرافق الصحية وتجهيزاتها) بمتوسط حسابي قدره (3.54) وبنسبة مئوية مقدارها (71%) معبرا عن درجة مرتفعة بينما جاء في المرتبة الرابعة والاخيرة بعد (التحديات المرتبطة بفيروس كورونا) بمتوسط حسابي قدره (3.16) وبنسبة مئوية مقدارها (63.1%) معبراً عن درجة متوسطة.

تتفق نتائج الدراسة مع توصل إليه حوامدة (2017) في دراسة حول واقع مراكز الإصلاح و التأهيل، حيث تبين أن هناك العديد من الجهود المبذولة من قبل الجهات المختصة في مجال التحديات الإدارية والتنظيمية. ويعزو الباحث السبب كون أن معظم مراكز الاصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية تفتقر لأدنى مقومات البنية التحتية والإنشائية، حيث أنها مباني قديمة وهي عبارة عن بيوت تم استئجارها أو شراؤها حيث تم بذل الكثير من الجهد والمال على تحسين واقعها لاستخدامها كمراكز اصلاح و تأهيل لإيواء النزلاء والتي لا زالت لا تناسب العملية الاصلاحية الحديثة من حيث الاحتياجات المعيشية والصحية ونسبة الازدحام العالية والمباني بالية و قديمة جداً. أن أماكن الصرف الصحي مهترئة ونسبة الرطوبة عالية وتمتاز ببرودة قارسة بالشتاء وبحرارة عالية في الصيف ولا يقتصر ذلك على النزلاء انفسهم بل على العاملين أيضا، ناهيك عن مواقع هذه المراكز في أماكن غير مناسبة بحيث لا توفر

الاحتياجات الصحية بالمقام الأول و غيرها من الشروط التي تتوفر لأي مركز إصلاح و تأهيل كما هو الحال في سجني طولكرم و بيت لحم.

ولتفصيل النتائج السابقة حسب الفقرات قام الباحث باستخراج الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لأبعاد المقياس كما يلي:

نتائج السؤال الفرعي الأول:

ما تحديات الامكانيات البشرية من وجهة نظر العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الفرعي الأول استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تحديات الامكانيات البشرية على الفقرات، وذلك كما هو واضح في الجدول(8).

جدول (8) الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات لتحديات الامكانيات البشرية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوي	الدرجة
1	تعاني مراكز الإصلاح من نقص في الكوادر البشرية الطبية الكافية في ظل جائحة كورونا	4.00	1.111	79.51	مرتفعة
2	يفتقر العاملون" المنتسبون" في مراكز الإصلاح والتأهيل للتدريب اللازم للتعامل مع حالات الطوارئ الصحية الخطرة.	3.85	1.112	77.07	مرتفعة
3	هناك ضعف في امتلاك العاملين "المنتسبين" في مراكز الإصلاح والتأهيل للمعارف العلمية اللازمة للتعامل مع الظروف الصحية الطارئة.	3.76	1.037	75.12	مرتفعة
4	يعاني العاملين "المنتسبين" في مراكز الإصلاح والتأهيل من ضعف التوعية بالعوامل الصحية	3.23	1.125	64.63	متوسطة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوي	الدرجة
5	يعاني العاملين "المنتسبين" في مراكز التأهيل والإصلاح من نقص في ادلة إجراءات العمل حول التعامل مع الإصابات الناجمة عن جائحة كورنا	3.29	1.024	65.85	متوسطة
6	تفتقد مركز الإصلاح والتأهيل إلى لوحات ارشادية للعاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل حول التعامل مع الحالات الصحية المصابة بكورونا	2.95	1.431	59.02	متوسطة
7	هناك تأخر في ابلاغ العاملين "المنتسبين" عن الحالات المصابة في مراكز الإصلاح والتأهيل	2.59	1.414	51.71	منخفضة
8	يتعامل العاملين "المنتسبين" بنوع من اللامبالاة بالتعامل مع المصابين بكورونا في مراكز الإصلاح والتأهيل	2.52	1.425	50.49	منخفضة

يتضح من الجدول (8) أن أهم تحديات الامكانيات البشرية تمثلت في الفقرة رقم (2) والتي تنص على (تعاني مراكز الإصلاح من نقص في الكوادر البشرية الطبية الكافية في ظل جائحة كورونا) بمتوسط حسابي قدره (4.00)، معبرة عن درجة مرتفعة، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (8) (يتعامل العاملين "المنتسبين" بنوع من اللامبالاة بالتعامل مع المصابين بكورونا في مراكز الإصلاح والتأهيل) بمتوسط حسابي قدره (2.52) معبرة عن درجة منخفضة.

وهذا يتفق مع ما كشفت عنه دراسة سيال (2020) Seal أن الأفراد المسجونون معرضون بشكل خاص للتعرض للفيروس والعدوى وعواقب المرض بسبب ارتفاع معدل الإصابة بالأمراض المزمنة وسوء الحالة الصحية بشكل عام.

ويعزو الباحث السبب أن الكوادر الطبية العاملة في عيادات مراكز الاصلاح والتأهيل غير مختصين وغير مدربين بشكل كامل للتعامل مع انتشار الوباء بين النزلاء وخاصة المحجوزين منهم، كما أن هذه العيادات عيادات عادية لا تتوفر فيها الأجهزة الطبية والمعدات والأسرة وأجهزة التنفس واجهزة قياس العلامات الجراحية وغيرها وهذا نفسه شكل تحدي لنقل الحالات الخطرة إلى المستشفيات في الخارج.

نتائج السؤال الفرعي الثاني:

ما تحديات المرافق الصحية وتجهيزاتها من وجهة نظر العاملين في مراكز الاصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية ؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الفرعي الثاني استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديات المرافق الصحية وتجهيزاتها على الفقرات، وذلك كما هو واضح في الجدول (9).

جدول (9) الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات لتحديات المرافق الصحية وتجهيزاتها.

الرقم	البعد	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسب المئوية	الدرجة
1	هناك نقص لدى مركز الإصلاح والتأهيل في المرافق المجهزة للتعامل مع الحالات الصحية الطارئة.	82	3.70	1.293	73.90	مرتفعة
2	يفتقر مراكز الإصلاح والتأهيل إلى الأطباء والممرضين ذوي الكفاءات الطبية القادرين على التعامل مع الظروف الصحية الطارئة.	82	3.04	1.252	60.73	متوسطة
3	مركز الإصلاح والتأهيل ينقصه مرافق مخصصة لعزل المرضى الذين يعانون من عوارض كورونا لنقل العدوى.	82	3.72	1.318	74.39	مرتفعة
4	يفتقر مركز الإصلاح والتأهيل إلى الميزانيات لإدارة الظروف الطارئة الناجمة عن جائحة كورونا.	82	4.04	1.094	80.73	مرتفعة
5	هناك نقص في الوسائل المختلفة لتوعية النزلاء في مركز الإصلاح والتأهيل بخطورة جائحة كورنا	82	3.23	1.125	64.63	مرتفعة

يتضح من الجدول (9) أن أهم تحديات المرافق الصحية وتجهيزاتها تمثلت في الفقرة رقم (4) والتي تنص على (يفتقر مركز الإصلاح والتأهيل إلى الميزانيات لإدارة الظروف الطارئة الناجمة عن جائحة كورونا) بمتوسط حسابي قدره (4.04)، معبرة عن درجة مرتفعة، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (2) (يفتقر مراكز الإصلاح والتأهيل إلى الأطباء والممرضين ذوي الكفاءات الطبية القادرين على التعامل مع الظروف الصحية الطارئة) بمتوسط حسابي قدره (3.04) معبرة عن درجة متوسطة.

وهذا يتفق مع ما جاءت به دراسة الداية وبن سامة وسليمان (2020) التي بينت أن هناك عوامل تحول دون تحقيق البرامج الإصلاحية أهمها (وجود ازدحاما في بيئة مراكز الإصلاح والتأهيل والضعف في مستوى المتخصصين في البرامج). ويرى الباحث أن قلة الموارد المادية والموازنات الخاصة التي تصرف لمراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية تشكل تحدي في توفير المستلزمات اللازمة للتعامل مع الجائحة والمحافظة على حياة النزلاء ومنها (المعقمات، الأطعمة، الأدوية، الملابس، مواد التنظيف، برامج وأدوات التفريغ النفسي.

نتائج السؤال الفرعي الثالث:

ما التحديات الادارية والتنظيمية من وجهة نظر العاملين في مراكز الاصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الفرعي الثالث استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحديات الإدارية والتنظيمية على الفقرات، وذلك كما هو واضح في الجدول(10).

جدول (10) الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات للتحديات الادارية والتنظيمية.

الرقم	البعد	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسب المئوية	الدرجة
1	تواجه مراكز الإصلاح والتأهيل صعوبة في التعاطي مع الزيارات العائلية في ظل انتشار جائحة كورونا.	82	3.72	1.147	74.39	مرتفعة
2	المركزية الشديدة تعيق قدرة إدارة مركز الإصلاح والتأهيل على تفعيل القرارات التنفيذية الحاسمة مثل منع الزيارات.	82	3.51	1.114	70.24	مرتفعة

3	اكتظاظ غرف مركز الإصلاح والتأهيل يعيق إمكانية الحد من انتشار كورونا بين النزلاء.	82	3.67	1.344	73.41	مرتفعة
4	ضعف الرقابة في مراكز الاصلاح و التأهيل يحد من المتابعة بكيفية الالتزام بتعليمات الوقاية من كورونا	82	3.18	1.258	63.66	متوسطة

يتضح من الجدول (10) أن أهم التحديات الإدارية والتنظيمية تمثلت في الفقرة رقم (1) والتي تنص على (تواجه مراكز الإصلاح والتأهيل صعوبة في التعاطي مع الزيارات العائلية في ظل انتشار جائحة كورونا.) بمتوسط حسابي قدره (3.72)، معبرة عن درجة مرتفعة، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (4) (ضعف الرقابة في مراكز الإصلاح و التأهيل يحد من المتابعة بكيفية الالتزام بتعليمات الوقاية من كورونا) بمتوسط حسابي قدره (3.18) معبرة عن درجة متوسطة.

ويعزو الباحث السبب أن أكثر الضغوط والتحديات التي واجهت مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية هي الزيارات الإجتماعية. حيث شكلت أكبر تحدي عند وقفها في كيفية تواصل النزلاء مع ذويهم حيث لا تتوفر الإمكانيات المطلوبة لتفعيل الزيارات اثناء الجائحة ولا يوجد البديل لها في المراكز مما شكل الضغط نفسه على النزلاء و الطواقم العاملة بسبب انقطاعهم عن ذويهم.

نتائج السؤال الفرعي الرابع:

ما التحديات المرتبطة بفيروس كورونا من وجهة نظر العاملين في مراكز الاصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الفرعي الرابع استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحديات المرتبطة بفيروس كورونا على الفقرات، وذلك كما هو واضح في الجدول(11).

جدول (11) الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات للتحديات المرتبطة بفيروس كورونا.

الرقم	البعد	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسب المئوية	الدرجة
1	عدد لا بأس به من النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل أصيب كورونا.	82	3.27	1.379	65.37	متوسطة

الرقم	البعد	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسب المئوية	الدرجة
2	انتشار كورونا بين النزلاء رجوعه الاحتكاك بين النزلاء والعاملين "المنتسبين" في المراكز.	82	2.87	1.403	72.20	متوسطة
3	انتشار كورونا بين النزلاء سببه الاحتكاك بينهم وبين زائريهم من خارج المركز.	82	2.87	1.322	57.32	متوسطة
4	الأمراض المستعصية المصاب بها النزلاء أسهمت بزيادة انتشار كورونا بينهم.	82	2.87	1.299	57.56	متوسطة

يتضح من الجدول (11) أن أهم التحديات المرتبطة بفيروس كورونا تمثلت في الفقرة رقم (1) والتي تنص على (عدد لا بأس به من النزلاء في مراكز الإصلاح و التأهيل أصيب بكرونا) بمتوسط حسابي قدره (3.22)، معبرة عن درجة متوسطة، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (3) (انتشار كورونا بين النزلاء سببه الاحتكاك بينهم وبين زائريهم من خارج المركز) بمتوسط حسابي قدره (2.87) معبرة عن درجة متوسطة.

تتفق نتائج الدراسة مع توصل اليه دراسة سيال (2020) Seal التي بينت أن سوء الحالة الصحية وارتفاع معدل الإصابة بالأمراض المزمنة داخل السجون وظروف الحبس هي من اهم التحديات التي تواجه الأفراد في المؤسسات الإصلاحية. ويرى الباحث أن العلاقة التبادلية والتشاركية بين العاملين والنزلاء على مدار الساعة أثر نوعا ما وبشكل سلبي وملحوظ على الطرفين وذلك من خلال التعامل اليومي اثناء توزيع المهام والواجبات ونقل النزلاء من غرفهم إلى المشاركة في البرامج والنشاطات الاصلاحية والتأهيلية الأمر الذي يفرض على كلا الطرفين التقارب الجسدي والازدحام الزائد خاصة في المراكز ذات البنية البالية مما أثر سلباً في نقل العدوى.

نتائج السؤال الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى0.05≥ (α) في متوسطات التحديات التي تواجه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية تعزى لمتغيرات (المحافظة، وسنوات الخدمة).

وانبثق عن هذا السؤال الفرضيات الصفرية (2–1) وفيما يلي نتائج فحصها:

نتائج الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات التحديات التي تواجه إدارة مراكز الاصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في مراكز الاصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية تعزى لمتغير المحافظة.

للتحقق من صحة الفرضية الأولى تم استخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للتحديات تبعاً لمتغير المحافظة ، وذلك كما هو واضح في الجدول (12).

جدول (12): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدرجة التحديات التي تواجه إدارة مراكز الاصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية تبعاً للمحافظة.

المتغير	المحافظة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تحديات الإمكانيات البشرية	اريحا	19	2.89	.706
	طولكرم	11	2.66	.685
	بيت لحم	11	2.95	.833
	نابلس	31	4.03	.688
	رام الله/ الادرة المركزية	10	2.66	.562
تحديات المرافق الصحية وتجهيزاتها	اريحا	19	3.45	.376
	طولكرم	11	3.22	.969
	بيت لحم	11	3.18	1.130
	نابلس	31	3.82	1.081
	رام الله/ الادرة المركزية	10	3.62	.954

المتغير	المحافظة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التحديات الإدارية والتنظيمية	اريحا	19	3.33	.667
	طولكرم	11	3.07	.888
	بيت لحم	11	2.75	.929
	نابلس	31	4.02	.740
	رام الله/ الادرة المركزية	10	3.68	1.014
التحديات المرتبطة بفيروس كورونا	اريحا	19	3.45	.376
	طولكرم	11	3.22	.969
	بيت لحم	11	3.18	1.130
	نابلس	31	3.82	1.081
	رام الله/ الادرة المركزية	10	3.62	.954
الدرجة الكلية للتحديات	اريحا	19	3.03	.479
	طولكرم	11	2.89	.647
	بيت لحم	11	2.80	.744
	نابلس	31	4.00	.739
	رام الله/ الادرة المركزية	10	3.23	.802

يتضح من الجدول (12) وجود اختلاف بين متوسطات التحديات التي تواجه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية لدى العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل تبعاً لمتغير المحافظة. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (13).

جدول (13): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في التحديات التي تواجه إدارة مراكز الاصلاح والتأهيل تبعاً لمتغير المحافظة.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
تحديات الامكانيات البشرية	بين المجموعات	29.673	4	7.418	15.178	.000**
	داخل المجموعات	37.634	77	.489		
	المجموع	67.306	81			
تحديات المرافق الصحية وتجهيزاتها	بين المجموعات	5.177	4	1.294	1.466	.221
	داخل المجموعات	67.964	77	.883		
	المجموع	73.142	81			
التحديات الادارية والتنظيمية	بين المجموعات	17.582	4	4.395	6.743	.000**
	داخل المجموعات	50.194	77	.652		
	المجموع	67.775	81			
التحديات المرتبطة بفيروس كورونا	بين المجموعات	50.665	4	12.666	20.041	.000**
	داخل المجموعات	48.665	77	.632		
	المجموع	99.330	81			
الدرجة الكلية للتحديات	بين المجموعات	20.919	4	5.230	11.179	.000**
	داخل المجموعات	36.021	77	.468		
	المجموع	56.940	81			

يتضح من الجدول السابق (13) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات التحديات التي تواجه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل لدى العاملين في مراكز الاصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية تبعاً لمتغير المحافظة، حيث كانت الفروق على الدرجة الكلية وباقي الأبعاد الأخرى باستثناء بعد (تحديات المرافق الصحية وتجهيزاتها)،

فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية للتحديات (11.179) عند مستوى الدلالة (.000)، وتظهر نتائج اختبار توكي (Tukey) لتأثير متغير (المحافظة) على الدرجة الكلية وأبعاد (تحديات الامكانيات البشرية، والتحديات الإدارية والتنظيمية، والتحديات المرتبطة بفيروس كورونا) أن الفروق كانت لصالح (محافظة نابلس). وتبعاً لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية الأولى على الدرجة الكلية وأبعاد (تحديات الإمكانيات البشرية، والتحديات الإدارية والتنظيمية، والتحديات المرتبطة بفيروس كورونا)، في حين تم قبولها على بعد (تحديات المرافق الصحية وتجهيزاتها).

يعزو الباحث السبب في وجود فروق تبعاً لصالح (محافظة نابلس) إلى أن ذلك قد يعود إلى نسبة ازدحام النزلاء داخل المركز حيث أن قدرته الاستيعابية (242) نزيل الامر الذي يعيق إدارة المركز من تسكين النزلاء بصورة تمكنهم من العيش بظروف أمنة وتباعد حتى في داخل الغرف.

نتائج الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات التحديات التي تواجه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

للتحقق من صحة الفرضية الثانية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحديات تبعاً لمتغير سنوات الخدمة، وذلك كما هو واضح في الجدول (14).

جدول (14): المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لدرجة التحديات التي تواجه إدارة مراكز الاصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية تبعاً لسنوات الخدمة.

المتغير	سنوات الخدمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تحديات الإمكانيات البشرية	اقل من 5 سنوات	13	3.02	0.621
	5 – اقل 10 سنوات	16	3.16	1.033
	10 سنوات فاكثر	53	3.37	0.932
تحديات المرافق الصحية وتجهيزاتها	اقل من 5 سنوات	13	2.91	0.972
	5 – اقل 10 سنوات	16	3.56	0.986
	10 سنوات فاكثر	53	3.69	0.885
التحديات الإدارية والتنظيمية	اقل من 5 سنوات	13	2.88	0.682
	5 – اقل 10 سنوات	16	3.36	0.949
	10 سنوات فاكثر	53	3.73	0.886
التحديات المرتبطة بفيروس كورونا	اقل من 5 سنوات	13	3.17	0.616
	5 – اقل 10 سنوات	16	3.20	0.980
	10 سنوات فاكثر	53	3.14	1.243
الدرجة الكلية للتحديات	اقل من 5 سنوات	13	3.00	0.480
	5 – اقل 10 سنوات	16	3.32	0.876
	10 سنوات فاكثر	53	3.48	0.879

يتضح من الجدول (14) وجود اختلاف بين متوسطات التحديات التي تواجه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل تبعاً لمتغير سنوات الخدمة. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (15).

جدول (15): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في التحديات التي تواجه إدارة مراكز الاصلاح والتأهيل تبعاً لمتغير سنوات الخدمة.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
التحديات الإدارية والتنظيمية	بين المجموعات	7.919	2	3.960	5.226	.007**
	داخل المجموعات	59.856	79			
	المجموع	67.775	81	.758		
التحديات المرتبطة بفيروس كورونا	بين المجموعات	0.059	2	.029	.023	.977
	داخل المجموعات	99.271	79			
	المجموع	99.330	81	1.257		
الدرجة الكلية للتحديات	بين المجموعات	2.503	2	1.252	1.816	.169
	داخل المجموعات	54.437	79			
	المجموع	56.940	81	.689		

يتضح من الجدول السابق (15) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات التحديات التي تواجه إدارة مراكز الاصلاح والتأهيل تبعاً لمتغير سنوات الخدمة على الدرجة الكلية وبعدي (تحديات الإمكانيات البشرية، والتحديات المرتبطة بفيروس كورونا)، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية للتحديات (1.816) عند مستوى الدلالة (0.169)، في حين تبين وجود فروق على بعدي (تحديات المرافق الصحية وتجهيزاتها، والتحديات الإدارية والتنظيمية) وتظهر نتائج اختبار توكي (Tukey) لتأثير متغير (المحافظة) على بعدي (تحديات المرافق الصحية وتجهيزاتها، والتحديات الادارية والتنظيمية) أن الفروق كانت لصالح (10 سنوات فاكثر). وتبعاً لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية الثانية على الدرجة الكلية وبعدي (تحديات الامكانيات البشرية، والتحديات المرتبطة بفيروس كورونا)، في حين تم رفضها على بعدي (تحديات المرافق الصحية وتجهيزاتها، والتحديات الادارية والتنظيمية).

يرى الباحث أن العمل في مراكز الإصلاح والتأهيل هو من الوظائف التي ترتكز في معظمها على مدى فهم العاملين وقدرتهم على تنفيذ البرامج الإصلاحية والتأهيلية في ظل جائحة كورونا.

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. ضرورة إنشاء فريق الأزمات للتعاطي مع الظروف الطارئة التي تنجم عن الوضع الإستثنائي بسبب جائحة كورونا وغيرها من الأمراض المعدية، والتعاون والتخطيط بين قطاعات (الصحة، والعدالة، والداخلية، والخدمات الطبية العسكرية، والشرطة).
2. تطبيق استخدام مؤتمرات الفيديو عن بعد مثل الزوم وغيرها فيما يتعلق بآلية التواصل بين النزلاء والأهالي.
3. توعية النزلاء في أسرع وقت ممكن على فهم النظافة العامة وطرق انتقال العدوى.
4. زيادة الموازنات المالية المخصصة للمراكز وبشكل يتناسب واحتياجات كل مركز على حدا.
5. تثقيف الموظفين (العاملين في الخدمات الطبية والرعاية الصحية و شؤون النزلاء) حول الاحتياطات القياسية مثل النظافة الشخصية، والمعرفة الأساسية بالأمراض، وطرق العدوى، وتطور المرض السريري.
6. العمل وبالسرعة القصوى على إنشاء مراكز إصلاح وتأهيل جديدة ذات مواصفات إصلاحية عصرية توفر الظروف والشروط الصحية في مرافقها وعلى رأسها السعة النموذجية لإيواء النزلاء بما ينسجم مع المواصفات الدولية المعتمدة من قبل الجهات المختصة.
7. التأكيد على إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل بضرورة تكثيف الجهود المبذولة في تقديم البرامج الإصلاحية وتطويرها بما يحقق التوافق النفسي والإجتماعي والحد من ظاهرة العود للجريمة.
8. العمل على تطوير مراكز الإصلاح والتأهيل وفق المعايير الدولية للحد من ظاهرة ازدحام هذه المراكز وتتوافق مع أهداف الإصلاح والتأهيل.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً. المراجع العربية:

- بواقنة، تهاني.(2009). تأهيل السجين لقانون الإصلاح والتأهيل الفلسطيني رقم (6) لسنة 1998. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- أبو بطيحان، فؤاد.(2013). واقع التأهيل التربوي لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بمحافظات غزة وسبل تطويره، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- حوامدة، مهدي.(2017). مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية بين الواقع والقانون، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

- الحاج، عرفات.(2020).كورونا المستجد الوباء الاستجابة الرسمية والمجتمعية الفلسطينية، مركز رؤية للتنمية السياسية اسطنبول، تركيا.
- داوود، زكريا.(2003). الأمة الإسلامية والتحديات المعاصرة، مقال منشور على موقع: www.alwihdah.com/print.php .
- الداية، رضا فايز وبن سامة، روسني وسليمان، ابراهيم.(2020). تقييم برامج التربية الإصلاحية المقدمة للنزلاء في مركز إصلاح وتأهيل الكتيبة بمحافظة غزة وفعاليتها في تحقيق التوافق النفسي والإجتماعي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية. عدد خاص (48)، 1460 – 1441.
- رمضان، عاصم.(2018). حقوق الإنسان الواجبة التطبيق في مراكز الإصلاح والتوقيف لأحكام القانون الدولي في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- سلاودة، عبد الجواد.(2018). السياسة التشريعية في قانون الإصلاح والتأهيل. عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- السيد، نجلاء.(2020). شبكات التواصل الإجتماعي وتنمية وعي المرأة بأزمة فيروس كورونا المستجد كمتغير في التخطيط لإدارة الازمة. مجلة دراسات في الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية، 1(52).
- عبد المجيد، ريم.(2020). تداعيات كورونا هل يقضي الفيروس علي العولمة، آفاق سياسية، مجلة المركز العربي للبحوث والدراسات، (54)، 6-10.
- المديرية العامة للشرطة.(2017). الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل. التقرير السنوي لإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل. رام الله– فلسطين.
- منظمة الصحة العالمية. (2020). التقرير الخاص بالصحة في العالم 2020.
- موسى، محمود علي محمود، الفرحاتي السيد.(2023). فوبيا الإصابة بأوميكرون وعلاقتها بالإكتئاب لدى المصابون بمتلازمة ما بعد كوفيد 19، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، 6(1)، 208– 167.

ثانياً. المراجع الاجنبية:

- Langat., K & Melly., J.(2020). Impact of COVID-19 on Incarcerated Offenders and Community Reintegration Challenges in Kenya Prisons. American Research Journal of Humanities and Social Sciences, 3(6).
- Malataliana, P.(2021). Striking a balance between decongesting prisons and successful offender reintegration: a critical analysis of massive offender releaes in mitigating against spread of COVID 19 in prisons. Academia Letters.
- Seal, D.(2020). Impact of COVID-19 on Persons in Correctional Facilities – A Commentary. Health Behavior And Policy Review, 7(2), 161-164.
- WHO.(2020). Report of the who-china joint mission on coronavirus disease (covid19), 16-24 February, Retrieved from https://www.who.int/wer/2020/en/.
- Phillips, J.(2021).What Omicron Does, and How It Does It. ArXiv preprint ArXiv: 2112. 04915.

مدى تأثر حرية الرأي والتعبير للصحفيين الفلسطينيين بقانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني من وجهة نظر الحقوقيين والصحفيين والجهات المعارضة

The extent to which the freedom of opinion and expression of Palestinian journalists is affected by the Palestinian Cybercrime Law from the point of view of human rights defenders, journalists and opposition parties

د. حامد شكيب عدوان

Hamed Shakeeb Adwan

رام الله - فلسطين

Abu_shakeeb@hotmail.com

الملخص

أُجريت هذه الدراسة في العام 2022، وهدفت إلى التعرف على مدى تأثر حرية الرأي والتعبير للصحفيين الفلسطينيين بقانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني، وذلك من خلال عرض ردود الأفعال الحزبية ومنظمات المجتمع المدني الصادرة تجاه هذا القانون، بالإضافة إلى التعرف على إيجابيات وسلبيات هذا القانون من وجهة نظر ذوي الاختصاص (الحقوقيين والصحفيين)، والجهات المعارضة.

تكون مجتمع الدراسة من عينة عشوائية من صحفيين وحقوقيين ذوي الاختصاص، واستخدم الباحث المنهج الكيفي، وبعد مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة تم إعداد أداة الدراسة المتمثلة بالمقابلة المعمقة، ووزعت أداة الدراسة على أفراد عينة الدراسة وعددهم (27) مبحوث.

أظهرت الدراسة عدداً من النتائج أهمها أنَّ القانون قد ساهم في سد هذا الفراغ التشريعي مع اتساع وتنوع أشكال الجرائم الإلكترونية وانتشارها خاصة وأننا بحاجة مجتمعية لأنّ يكون لدينا قانون جرائم إلكترونية لحماية المواطنين وممتلكاتهم، ولمحاسبة عمليات السرقة والابتزاز والتهديد والاستغلال الجنسي وغيرها من الجرائم، كما أفادت النتائج أنَّ هذا القانون لم يُطرح لنقاش مجتمعيّ واسع قبل إقراره، ولم يُطلب رأي هيئات المجتمع المدني ونقابة الصحفيين والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والشركات المزودة للإنترنت وغيرها في أحكامه، وأنَّ هذا القانون له ضرورة وأهمية كبيرة خاصة في حماية مؤسسات الدولة وبياناتها من قراصنة الإنترنت.

خَلُصت الدراسة إلى عدد من التوصيات تمثلت في ضرورة أنّ يتم نشر اللوائح التفسيرية للقانون وجعلها متاحة للجميع دون استثناء وتوضيحها، حيث أنَّ هناك بعض المواد لا زالت غامضة بالنسبة لبعض الصحفيين والحقوقيين حتى لا تبقى حجة على تنفيذ القانون وممارسته، ويجب على جهات الاختصاص نشر الثقافة العامة والوعي بمخاطر الجرائم الإلكترونية، في كافة وسائل الإعلام بكافة أشكالها لكافة المواطنين، وألَّا يمنح القانون حصانة للشخصيات العامة من الانتقاد الإيجابي، بشرط عدم الإساءة أو الشتم.

الكلمات المفتاحية: الجريمة الإلكترونية، حرية الرأي والتعبير، الصحفي

Abstract

This study was conducted in the year 2022, and aimed to identify the extent to which the freedom of opinion and expression of Palestinian journalists is affected by the Palestinian Cybercrime Law, by presenting the reactions of partisans and civil society organizations issued towards this law, in addition to identifying the pros and cons of this law from the point of view of people with Jurisdiction (jurists and journalists), and opposition parties.

The study population consisted of a random sample of journalists and jurists with specialization, and the researcher used the qualitative approach, and after reviewing the literature and previous studies, the study tool represented by the in-depth interview was prepared, and the study tool was distributed to the study sample (27) respondents.

The study showed a number of results, the most important of which is that the law has contributed to filling this legislative void with the widening and diversity of forms of electronic crimes and their spread, especially since we need a societal need to have an electronic crime law to protect citizens and their property, and to hold accountable theft, extortion, threats, sexual exploitation and other crimes, as indicated by the results That this law was not presented for a wide societal discussion before its approval, and the opinion of civil society organizations, the Journalists Syndicate, the Independent Commission for Human Rights, Internet providers and others was not sought in its provisions, and that this law is of great necessity and importance, especially in protecting state institutions and their data from Internet hackers.

The study concluded with a number of recommendations represented in the need for the explanatory regulations of the law to be published and made

available to all without exception and clarified, as there are some articles that are still vague for some journalists and jurists so that there is no longer an argument for the implementation and practice of the law, and the competent authorities must spread the general culture And awareness of the dangers of cybercrime, in all media in all its forms, for all citizens, and that the law does not grant immunity to public figures from positive criticism, provided that they do not abuse or insult.

Keywords: cybercrime, freedom of opinion and expression, journalist

1. مقدمة

تعتبر حقوق الإنسان وحرياته من المواضيع الشائكة، نظراً لأنها واسعة في مضمونها، وتنبع سعتها من شمولها على مجموعة كبيرة من الحقوق سواء المدنية أو السياسية أو الإجتماعية أو الاقتصادية، كما تنبع خطورتها من تدخلها في حياة الإنسان اليومية، وفي نشاطاته المختلفة، وعلاقاته الفردية والذهنية بالآخرين وبالسلطة القائمة على أمر الجماعة، وأي إنكار لحق من تلك الحقوق هو في النهاية إنكار لوجود الفرد ولكرامته، ونفي لشرعية وجود الدولة نفسها.

فالحديث عن حقوق الإنسان يكتسب أهمية متزايدة في هذه الأثناء، نظراً لحيوية الموضوع، باعتباره مطلباً شعبياً ودولياً قبل كل شيء، ويعتبر الإقرار بحقوق الإنسان، والنص عليها في القوانين المرعية وتطبيقها، دليلًا قاطعاً على رُقي المجتمعات سياسياً واجتماعياً وإنسانياً ومعياراً يقاس بموجبه تطورها ورقيها، والأمر ذاته ينطبق في فلسطين، إذ أصبح الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان يتقدم على سواه، بل أصبح يعتبر مطلباً أساسياً للتنمية السياسية على المستوى المحلي.

وفي ظل كافة المتغيرات على الساحة الفلسطينية والعربية، وعلى وجه الخصوص ما أفرزته الثورات العربية تحت مسمى (الربيع العربي) من تأثيرات على مفاهيم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في دساتيرها سواء بتغيير بعض دساتيرها الداخلية، أو تعديل بعضها الآخـر، كان لابد من الوقوف على منظومة الحقوق والحريات العامة، من حيث التنظيم والممارسة والرقابة على تطبيقها، ومدى مواءمتها مع الشرعة الدولية (معهد الحقوق، 2013).

ومع تطور العلم والتكنولوجيا ومواكبة الإنسان والدول لهذا التطور وانتشار شبكة الإنترنت في مختلف بلدان العالم بحيث أصبحت تغطي كل بقاع الأرض، والمعلومات التي تسبح في هذا الفضاء لا تعرف حدوداً أو جغرافية، أتاحت لتلك الفئة سهولة الوصول للمعلومات والاستفادة منها واستغلالها سواء على الصعيد الشخصي أو الدولي، وأحياناً أخرى يتم تدمير قواعد البيانات التي يتم استهدافها (حسين، 2002).

2.مشكلة الدراسة

تعتبر حرية الصحافة من الحريات العامة المقررة للمواطن والمضمونة في المواثيق الدولية والدساتير والقوانين الوطنية، وتعني حرية الصحافة الحق في الحصول على المعلومات من كل المصادر، وكذلك حق الانتقال وتبادل الآراء والأفكار، ونشرها ونقلها بدون أية قيود أو عدم وضع رقابة مسبقة على الصحافة إلا في حدود ضيقة جداً (حركاتي، 2019).

وفي ظل الانقسام الفلسطيني وغياب المجلس التشريعي الفلسطيني عن الانعقاد كصاحب السلطة الأصيلة في إقرار القوانين، قام الرئيس الفلسطيني وبموجب الصلاحيات

الدستورية الممنوحة له بإصدار مجموعة من القرارات بقانون لسد العجز أمام أي فراغ قانوني، ومن بين هذه القوانين قانون الجرائم الإلكترونية قرار بقانون رقم (16) لعام 2017م، والقانون المعدل رقم (10) لسنة 2018م.

ونتيجة لهذا القرار كان هناك ردّات فعل واحتجاجات في الشارع الفلسطيني لمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية الدولية ومؤسسات الحقوق الرقمية والإعلامية بالإضافة إلى عدد من الصحفيين والحقوقيين والنشطاء، والذين رأوا أن هذا القانون سيحُدُّ من الحريات العامة المنصوص عليها في القانون الدولي، وسيشكل اختراقاً للخصوصية، وسيقف عائقاً أمام حرية التعبير لديهم (حسب رأيهم)، حيث طالبوا الحكومة في حينه بتعديل هذا القانون، ليكون موائماً للقوانين والمعاهدات الدولية، في حين طالب آخرين بإلغائه، وعليه جاءت هذه الدراسة للبحث في إشكالية الدراسة الرئيسية المتمثلة في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي **ما مدى تأثر حرية الرأي والتعبير للصحفيين الفلسطينيين بقانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني؟**، وذلك من خلال دراسة إيجابيات وسلبيات هذا القرار من وجهة نظر الحقوقيين والصحفيين والجهات المعارضة.

3.أسئلة الدراسة

تفرع من السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي قام الباحث بصياغتها على النحو التالي:

- ما واقع الجريمة الإلكترونية في فلسطين؟
- ما قانون الجرائم الإلكترونية في فلسطين؟
- ما المقصود بحرية الرأي والتعبير في المنظومة القانونية الفلسطينية؟
- ما إيجابيات وسلبيات قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني؟

4. أهداف الدراسة

- التعرف على واقع الجريمة الإلكترونية في فلسطين.
- التعرف على قانون الجرائم الإلكترونية في فلسطين.
- التعرف على حرية الرأي والتعبير في المنظومة القانونية الفلسطينية
- التعرف على إيجابيات وسلبيات قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني.
- التعرف على مدى تأثر حرية الرأي والتعبير لدى الصحفيين بقانون الجرائم الإلكترونية.

5. أهمية الدراسة

- **أهمية عملية**: تتمثل في عرض ردود الأفعال الحزبية ومنظمات المجتمع المدني الصادرة تجاه هذا القانون، بالإضافة إلى التعرف على إيجابيات وسلبيات هذا القانون من وجهة

نظر ذوي الاختصاص، والخروج بتوصيات ومقترحات لجهات الاختصاص قد تساهم في تقديم حلول لمكأمن الخلل في قانون الجرائم الإلكترونية المعدل رقم (10) لسنة 2018م، وتعديلاته.

- **أهمية علمية**: ستعمل هذه الدراسة على فتح آفاق بحثية حول مدى تأثر حرية الرأي والتعبير للصحفيين الفلسطينيين بقانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني، وذلك بسبب قلة الدراسات المنجزة حول هذا الموضوع على حد علم الباحث، و كونها تقوم بسدّ فجوة بحثية علمية.

6.منهجية الدراسة

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الكيفي، باعتباره أحد أنواع البحوث التي يتم اللجوء إليها في سبيل الحصول على فهم متعمق ووصف شمولي للظاهرة الإجتماعية، وخاصة أننا بحاجة للحصول على وجهات نظر وأراء مختلفة حول مشكلة معينة.

7.مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من مجموعة من الصحفيين والحقوقيين ذوي الاختصاص، وشملت عينة الدراسة (27) مبحوث، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، مكونة من (17 صحفي و 10 حقوقيين).

8. أداة الدراسة

اعتمد الباحث في دراسته على أداة لجمع البيانات تمثلت في أسلوب المقابلة المعمقة كونها الأنسب لإجراء هذه الدراسة، حيث تعتبر المقابلات المعمقة أسلوب في جمع البيانات الكيفية، تتضمن توجيه عدد محدود من الأسئلة، لعدد محدد وصغير من عينة الدراسة، حيث أجريت هذه المقابلات مع عينة الدراسة المشار إليها أعلاه، بواسطة، وكانت الأسئلة على النحو التالي:

- **السؤال الأول**: هل أثر قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني على حرية الرأي والتعبير على الصحفيين في فلسطين؟ وضح ذلك؟
- **السؤال الثاني**: حسب رأيك كحقوقي ما هي إيجابيات هذا القانون وسلبياته؟

9.صدق الأداة

بعد الإطلاع على الإطار النظري والرسائل العلمية، والفرضيات المختلفة قام الباحث بصياغة أداة الدراسة وتصميمهماً بحيث تضمنت أهداف الدراسة وفرضياتها، وللتأكد من صدق هذه الأداة تم عرضها على عدد من المحكمين لتأكد صلاحيتها، حيث قام الباحث بإجراء التعديلات المقترحة لتوجيهاتهم وملاحظاتهم.

10.الدراسات السابقة

سيتم في هذا الجزء من الدراسة التعرف على أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع قانون الجرائم الإلكترونية، أو دارت في فلكه، حيثُ سيتم الإشارة إلى الهدف من وراء هذه الدراسات، وأهم النتائج التي توصلت إليها، وهي على النحو التالي:

1) **دراسة عبد الباقي (2018) بعنوان "التحقيق في الجريمة الإلكترونية وإثباتها في فلسطين: دراسة مقارنه"**، هدفت هذه الدراسة إلى الخروج بتوصيات للمُشرِّع الفلسطيني لتعديل القوانين ذات العلاقة، وتقديم توصيات وإرشادات في تحسين أداء المحقق الجزائي والقاضي، كما هدفت إلى تسهيل إجراءات التحقيق وموائمة السياسات وصولاً إلى تحقيق فعّال في الجرائم الإلكترونية، وأخيراً هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة في الوصول إلى تحقيق جنائي والتغلب على الصعوبات والمعضلات التي تعترض طريقه، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنَّ مُعظم القضاة وأعضاء النيابة العامة في فلسطين يجهلون المعلومات الأساسية الضرورية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، وكيفية التحقيق فيها وإثباتها، وينقصهم التدريب الملائم والكافي، وأنَّ التحقيق الالكتروني في فلسطين يُعاني من الفراغ التشريعي، فغياب أو نقص التشريعات يقود إلى تدني مستوى أداء قسم التحقيق في الجرائم الإلكترونية في الشرطة.

2) **دراسة بغدادي (2018) بعنوان "وسائل البحث والتحري عن الجرائم الإلكترونية"**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تناول وسائل البحث والتحري عن الجريمة الإلكترونية من منظور القوانين الفلسطينية، وخاصة بعد صدور القرار القانون الصادر بخصوص الجرائم الإلكترونية رقم (16) لسنة 2017م، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة أنه ونظراً لازدياد الجرائم الإلكترونية على الساحة الفلسطينية بشكل خاص وعلى الساحة الدولية بشكل عام صدر قرار بقانون ينظم الجرائم الإلكترونية ويحمل رقم (16) لسنة2017م، وبات هذا القانون فعالاً أمام المحاكم النظامية في فلسطين، كما أفادت النتائج أنَّه يوجد فرق كبير بين الضبط الإداري والضبط القضائي، فالأول مقتصر على رقابة المجتمع من المخاطر وإجراءاتوقائية لحماية المجتمع، أما مأمور الضبط القضائي يتولى سلطة الكشف عن مرتكبي الجريمة من خلال البحث والتحري.

3) **دراسة حسنية (2017) بعنوان "الجريمة الإلكترونية بين الشرعية الجنائية والإجرائية"**، جاءت هذه الدراسة لتوضيح الضرر الكبير الذي قد تلحقه الجريمة الإلكترونية بالمجتمع والصعوبات الجمة التي تواجه المختصين لتفتح باب التوسع في مواجهة هذه الجريمة، والعمل بكل قوة وحزم اتجاه من يرتكبه، استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المقارن، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الجريمة الإلكترونية أصبحت واقعاً مفروضاً لا بد من العمل على مواجهتها، والجريمة الإلكترونية في ظل غياب التنظيم التشريعي الدقيق لها يمكن القول أنها باتت تخلق أزمة لمبدأ الشرعية الجنائية، وهي ترتكب ضد الأشخاص المعنوية، وقد ترتكب ضد الأشخاص الطبيعيين.

4) **دراسة الشلالدة وربعي (2015) بعنوان "الجرائم الإلكترونية في دولة فلسطين المحتلة"**، فقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مجمل القواعد القانونية التي تعالج موضوع الجرائم الإلكترونية في ظل تزايد هذه الجرائم وغياب النصوص التشريعية الواجب توافرها، وكذلك هدفت للتعرف على الالتزامات الإقليمية والدولية الملقاة على عاتق دولة فلسطين في مواجهة هذه الجريمة، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى إن الانقسام الفلسطيني يقف عائقاً أمام متابعة وملاحقة الجرائم الإلكترونية بين جناحي الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى سيطرة الإحتلال الإسرائيلي على الفضاء الالكتروني الفلسطيني وهي تعتبر اكبر مرتكب للجرائم الإلكترونية على الأراضي الفلسطينية دون المقدرة على صد ذلك.

5) **دراسة العجمي (2014) بعنوان "المشكلات العملية والقانونية للجرائم الإلكترونية: دراسة مقارنة"**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بماهية الجريمة الإلكترونية، وبالمشكلات الموضوعية والإجرائية التي تثيرها، كما هدفت إلى المساهمة في إيجاد الحلول للمشكلات العملية والقانونية في الجرائم الإلكترونية، ومحاولة التعمق في كيفية مجابهتها من خلال التشريعات ومنها التشريع الكويتي والأردني، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن القواعد التقليدية في التشريع الجزائي الكويتي غير كافية لمواجهة الجرائم الإلكترونية وما تثيره من مشكلات، وأن الجرائم الإلكترونية تعد من الجرائم التي تمس بالاقتصاد الوطني والدولي، وتمس منظومة الأخلاق في المجتمع.

11. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أهدافها كونها تسعى إلى التعرف على مدى تأثر حرية الرأي والتعبير للصحفيين الفلسطينيين بعد فرض قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني المعدل لسنة 2018 م، وذلك من خلال تحديد إيجابيات وسلبيات هذا القرار.

كما تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة باعتمادها على المنهج الكيفي خلافاً للدراسات السابقة التي اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي.

واعتماداً على أدوات جمع البيانات والمعلومات فقد اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كون الباحث اعتمد على أسلوب المقابلة المعمقة للوصول إلى البيانات والمعلومات التي تحقق أهداف الدراسة، كونها توفر معلومات وفيرة وغنية يسعى الباحث للوصول إليها من خلال مقابلة جهات الاختصاص.

12 .الإطار النظري

المحور الأول/ الجريمة الإلكترونية مفهوم الجريمة الإلكترونية

لا يوجد إجماع على تعريف الجريمة الإلكترونية من حيث كيف تُعرف أو ما هي الجرائم التي تتضمنها الجريمة الإلكترونية، حيث أشار هلست ونيف أنَّ هناك غياب لتعريف عام وإطار نظري متسق في هذا الحقل من الجريمة، وفي أغلب الأحيان تُستخدم مُصطلحات الافتراضية والحاسوب والإلكترونية والرقمية وكلها تعكس فجوات مُهمة في التعريف (هلست ونيف، 2008).

ومما لا شك فيه أنَّ الجريمة بالمفهوم الواسع تعني كل مخالفة لقاعدة من قواعد تنظيم سلوك الإنسان في الجماعة، أو هي سلوك إجرامي من خلال ارتكاب فعل يجرمه القانون، أو الامتناع عن فعل أمر به القانون، وعلى العموم فالجريمة هي ذلك السلوك المضاد للمجتمع والذي يضر بصالحه بوجه عام (محمد، 2018).

وجاء تعريف الجريمة الإلكترونية بموجب المادة (1) من القانون العربي النموذجي الموحد في شأن مكافحة سوء استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بأنَّها كل فعل مؤثم يتم ارتكابه عبر أي وسيط الكتروني، وعرَّفها مكتب تقييم التقنية في أمريكا بأنها الجرائم التي تلعب فيها البيانات الكمبيوترية للجريمة والبرامج المعلوماتية دوراً رئيسياً، علماً أنَّ تعريف هذه الجريمة يتغير مع كل اكتشافات جديدة لها فهي عالمية ومتطورة باستمرار (حجازي، 2008).

وحسب مفهوم الباحث يمكن اعتبار الجريمة الإلكترونية بأنها نشاط غير قانوني يكون موجَّه نحو شخص ما أو كيان أو دولة، يستخدم فيه المجرم شبكة الإنترنت والتقنيات الحديثة بهدف الإضرار بالضحية أو الإساءة لسمعتهم أو لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية.

خصائص الجريمة الإلكترونية

تتميز الجرائم الإلكترونية بجملة من الخصائص لا تتوافر في الجرائم العادية وذلك حسب ما جاء لدى (محمد، 2018)، وهي تتمثل في:

- **صعوبة اكتشاف الجريمة الإلكترونية:** وذلك بسبب إخفاء كل الأدلة التي تشير إلى مرتكبها بطريقة فنية ذكية للغاية.
- **جرائم هادئة:** لا تتطلب مجهود عضلي لارتكابها ويمتاز الجاني بالذكاء والمهارات التقنية العالية، والمعرفة الجيد بأنظمة الحاسوب.
- **جرائم صعبة الإثبات:** يصعب تتبعها واكتشافها فهي لا تترك أثراً تسمح للسلطات باقتفاء أثرها.
- **جرائم عابرة للحدود:** بإمكان الجاني أنّ يقوم بجريمته في أي مكان بالعالم وهو جالس في بيته، وذلك لسهولة حركة المعلومات، فلا حدود فيها، وهناك إمكانية فعل الجريمة في أكثر من دولة في وقت واحد.

أهداف الجرائم الإلكترونية

يمكن تلخيص أهداف الجرائم الإلكترونية حسب ما أشارت له (مرعي، 2016) في دراستها بما يلي:

1) التمكن من الوصول إلى المعلومات بشكل غير شرعي كسرقة المعلومات أو الإطلاع عليها أو حذفها أو تعديلها بما يحقق هدف المجرم.
2) التمكن من الوصول عن طريق الشبكة العنكبوتية إلى الأجهزة الخادمة الموفرة للمعلومات وتعطيلها .
3) الحصول على المعلومات السرية للجهات المستخدمة للتكنولوجيا كالمؤسسات والبنوك والجهات الحكومية والأفراد وابتزازهم بواسطتها.
4) الكسب المادي أو المعنوي أو السياسي غير المشروع عن طريق تقنية المعلومات مثل عمليات اختراق وهدم المواقع على الشبكة العنكبوتية وتزوير بطاقات الائتمان وسرقة الحسابات المصرفية الخ.

واقع الجريمة الإلكترونية في فلسطين

إنَّ واقع الجرائم الإلكترونية وملاحقتها في فلسطين يعتبر حالة مختلفة عن واقع هذه الجرائم في مختلف الدول، وذلك بسبب وقوع دولة فلسطين تحت الإحتلال الإسرائيلي الذي يسيطر الأرض وما عليها وما فوقها، فهو يسيطر على سماء وفضاء فلسطين الالكتروني وغير الالكتروني سيطرةً تامة، مما يضفي لوناً خاصاً عند ملاحقة مثل هذه الجرائم (الشلالدة وربعي، 2015)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الانقسام السياسي الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي جعل من فلسطين شطرين لكل شطر سلطة حاكمة فيها، لها قوانينها وأنظمتها الخاصة والتي تختلف عن شقيقتها، وبالتالي صعوبة ملاحقة المعتديين من كل شطر على آخر.

المحور الثاني / حرية الرأي والتعبير

تعتبر حرية الرأي والتعبير هي أصل جميع الحريات التي تتصل بإبداء الآراء والأخبار والمعلومات وتلقيها والتعبير عنها بكافة الوسائل ولذلك تندرج تحت راية حرية التعبير حزمة من الحريات الأخرى ذات الصلة كحرية الصحافة وحرية الإعلام وحرية تداول المعلومات والحرية الأكاديمية وحرية الإبداع والحريات الرقمية والحق في الإضراب والحق في التجمع سواء بالتظاهر أو الاعتصام والحق في التنظيم، ويتوقف ممارسة هذه الحريات على كفالة حرية التعبير، نظراً لأنها الحرية الأصل، والتي إن انتقصت امتد هذا الانتقاص إلى سائر المنظومة وحمايتها بموجب الدستور تعني حماية لهذه الحريات (الهلالي، 2018).

مفهوم حرية الرأي والتعبير

يمكن تعريف حرية الرأي والتعبير بصورة عامة وفق القانون الدولي العام بأنها حرية الشخص في أنّ يقول ما يفكر به دون أنّ يُطارد وتشمل الحرية في استقصاء الإخبار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون التقيد بالحدود الجغرافية وبأي شكل سواء كانت مكتوبة أو شفهية أو مطبوعة وبأي وسيلة يختارها الشخص (مالك وعباس، 2012).

مظاهر حرية الرأي والتعبير

تتعدد وتختلف مظاهر التعبير عن الرأي من حيث أدواته، حيث تعتبر ممارسة هذه المظاهر هي الممارسة الفعلية والعملية للحق في حرية التعبير عن الرأي، وسنتطرق هنا لأهم هذه المظاهر، حسب ما أشار إليها الغول (2006)، وهي على النحو التالي:

- **الحق في الإطلاع على المعلومات**: ويعتبر هذا الحق أساسي في الحق في التعبير عن الرأي لأنه وبدون معلومات لا يمكن للشخص تكوين رأيه في أي قضية دون الحصول على المعلومات الكافية حولها.
- **حرية الطبع والنشر**: ترتبط حرية الطبع والنشر بحرية الرأي والتعبير ارتباطاً جوهرياً، حيث تمد

كافة شرائح المجتمع بالمعلومات والأخبار والقضايا الإجتماعية والسياسية والإقتصادية.

- **حرية النشر الالكتروني:** بدأ هذا المظهر بالبروز حديثاً وذلك مع التقدم العلمي والتطور التكنولوجي، حيث أصبح الإنترنت وسيلة مهمة لكافة أرجاء العالم، ليقوم من خلاله المواطنين بالتعبير عن آرائهم وهمومهم واحتياجاتهم.
- **حرية الرأي في مجال المرئي والمسموع:** يعتبر هذا المظهر من المظاهر الأوسع انتشاراً لتلبية حق المواطن في الاستعلام عن الأخبار ومعرفة المعلومات، وفي ممارسة حرية الرأي والتعبير.
- **حرية التجمع السلمي:** وحسب ما جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حيث نصت المادة (21) على "أن يكون الحق في التجمع السلمي معترفاً به ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلَّا تلك التي تفرض طبقاً للقانون، وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي، أو السلامة العامة، أو النظام العام، أو حماية الصحة العامة، أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم".

13.نتائج الدراسة ومناقشتها

بعد إجراء المقابلات المعمقة مع عينة الدراسة، والإطلاع على ردود الأفعال الرسمية من الجهات ذات العلاقة أو المعارضة، قام الباحث بجمع البيانات وتفريغها، حيث تم تقسيم هذه النتائج لعدة أقسام رئيسية تتمثل في:

القسم الأول / ردود الأفعال الحزبية ومنظمات المجتمع المدني الصادرة تجاه هذا القانون:

1) **الجبهة الشعبية:** طالبت الجبهة الشعبية بوقف العمل بقانون الجرائم الإلكترونية، باعتباره اعتداءً خطيراً على حرية الرأي والتعبير والتفافاً على نصوص القانون الأساسي الفلسطيني، كما رأت الجبهة في هذا القانون مجرد أداة قمعية في يد السلطة تستعملها في تقييد من يخالفونها الرأي ويعارضون سياساتها ويتصدون لانحرافاتها وممارساتها الخاطئة.

2) **القوى الوطنية والإسلامية في محافظة رام الله:** طالب منسق القوى الوطنية والإسلامية في محافظة رام الله "عصام بكر" بضرورة مراجعة القرارات بقوانين التي صدرت خلال فترة الانقسام، واستكمال الجهود الإيجابية على صعيد المصالحة بإلغاء قانون الجرائم الإلكترونية، وأضاف بكر أنَّ ما يحتويه قانون الجرائم الإلكترونية يتناقض مع القانون الأساسي الفلسطيني والمواثيق الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين، وأشار إلى أهمية المراجعة الشاملة لسلسلة القوانين التي صدرت خلال فترة الانقسام، في ظل غياب المجلس التشريعي.

3) **مؤسسة الحق الفلسطينية**: تشير مؤسسة الحق إلى أنَّ قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني المعدل يتعارض بشكل واضح مع الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في الخصوصية، والحق في الحصول إلى المعلومات، المكفولة في الاتفاقيات الدولية بما يشمل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي انضمت إليه دولة فلسطين بدون تحفظات والتعليق العام (34) على المادة (19) من العهد الدولي واتفاقية حقوق الطفل، كما أشار رئيس وحدة المناصرة المحلية والإقليمية في مؤسسة الحق عصام عابدين "أنَّ القانون يأتي في سياق حالة التدهور الخطيرة الحاصلة في منظومة الحقوق والحريات والنظام السياسي الفلسطيني برمته، نتيجة الصراع السياسي الحاصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة بين طرفي الانقسام فتح وحماس، حيث تتصاعد عمليات استدعاء واعتقال الصحفيين في الضفة الغربية وقطاع غزة".

4) **مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية**: قال محمود إفرنجي – منسق أعمال مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، أنّ قانون الجرائم الإلكترونية "بدلاً من أنّ يكون حامياً وضأمناً للحقوق والحريات للمواطنين، فإنَّه ينتقص منها وينتهكها لصالح السلطة"، ويرى إفرنجي أنَّ القانون يخالف بعض المبادئ القانونية الأساسية "بسريانه يوم نشره بالجريدة الرسمية، وهو قانون جزائي، يفترض أنّ تُعطى مهلة قانونية للمواطنين للاطلاع عليه، فالقرار بقانون فيه الكثير من الإشكاليات التي تجعل من الإصرار على تطبيقه من قبل الجهات المختصة أمراً مريباً".

5) **مسؤول ملف الحريات في نقابة الصحفيين الفلسطينيين**: يشير مسؤول ملف الحريات في نقابة الصحفيين الفلسطينيين (عمر نزّال)، إلى أنَّ النقابة رفضت القانون، واعترضت على (16) مادة تمسّ حرية الرأي والتعبير للمواطن والصحفيين، وقال "أن القانون ينتهك ويمس حرية الرأي والتعبير، ويشكّل إعاقة لعمل الصحفيين، وينتهك مبادئ أساسية في العمل الصحفي".

6) **الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان**: أشارت الهيئة إلى أنَّ قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني يحتوي على (11) تجاوزًا قانونياً، من بينها (انتهاك الحق في الخصوصية، عدم الشفافية، منح صفة الضبط القضائي، والحق في العلم بالقاعدة القانونية)، كما انتقدت عدم تفريق القانون بين الجنايات والجنح على أنه يفتقد لأساس قانوني، وطالبت الهيئة بالتوقف الفوري عن تطبيق قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني، وإعادة دراسته مع الجهات ذات العلاقة.

7) **منظمة العفو الدولية**: قالت مجدالينا مغربي – نائبة المديرة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، إنَّ "الأشهر القليلة الأخيرة قد شهدت تصعيداً حاداً

للهجمات من جانب السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية و"حركة حماس" في قطاع غزة على الصحفيين ووسائل الإعلام، في محاولة لإسكات الصوت المعارض، وهذه نكسة توقف الدم في عروق حرية التعبير في فلسطين، وأضافت "على ما يبدو فإنَّ السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تستعمل عبر حملة اعتقالاتها للصحفيين وإغلاق المواقع الإلكترونية التابعة لمعارضيها، أساليب الدولة البوليسية لإسكات انتقادات وسائل الإعلام وحجب المعلومات عن الناس تعسفاً".

القسم الثاني / إيجابيات القانون وسلبياته بعد التعديل، وذلك حسب وجهة نظر ذوي الاختصاص:

أثار نشر القرار بقانون رقم (16) لسنة 2017م، بشأن الجرائم الإلكترونية اعتراضات واسعة من قبل مؤسسات المجتمع المدني بشأن الآلية التي جرى فيها مناقشته وإقراره ونشره، حيث جرت العملية برمتها في أجواء من "السرية التامة" (حسب تعبيرهم) ولم يجرِ إشراك مؤسسات المجتمع المدني في مناقشته وبخاصة الأطراف المعنية (المؤسسات الأهلية، المؤسسة الوطنية، نقابة الصحفيين، نقابة المحامين، الشركات المزودة للإنترنت)، رغم مطالبة العديد من مؤسسات المجتمع المدني بالإطلاع عليه ومناقشته قبل إقراره ونشره، مما استدعى بهذه الأطراف كافة الخروج في مظاهرات واحتجاجات وتقديم اعتراضات ضد هذا القرار، مما استدعى من الحكومة الفلسطينية دراسة الموضوع وإجراء تعديلات على ذلك القرار، والذي بناءً عليه إصدر فخامة الرئيس "محمود عباس" مرسوماً رئاسياً بتعديل القانون السابق بقرار رقم (10) لسنة 2018م، ومع هذا التعديل ترى المؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني أنَّ القرار يرفض العدول عن بعض المواد التي تم الاعتراض عليها، وسنتطرق هنا إلى أهم السلبيات والإيجابيات المتعلقة بالقرار رقم (16) لسنة 2017م، وقرار رقم (10) لسنة 2018م، حسب تقديرهم ورؤيتهم وهي على النحو التالي:

الإيجابيات: بشكل عام وبالرغم من كل الملاحظات التي تم التحفظ عليها فإنَّ القانون الجديد المعدل يحمل في طياته بعض النقاط الإيجابية، وذلك حسب ما جاء في تصريحات الجهات ذات العلاقة أنفة الذكر، وهي على النحو التالي:

- تم إلغاء النصوص العامة الفضفاضة بشكل صريح في القانون الجديد.
- اهتم القانون الجديد بالتركيز على مكافحة قضايا الإرهاب وغسيل الأموال.
- تم إلغاء المواد التي تتعلق بالإدانة بالأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة، وأصبحت هناك عقوبة بالسجن تحت مسمى المساس بالأمن العام أو النظام العام أو إثارة النعرات الطائفية.
- أنَّ المادة (16) من القرار بقانون الجديد تحمي الأطفال والمراهقين والشباب دون السن القانوني وذوي الإعاقة حيث تعاقب كل من يستغلهم جنسياً أو يقوم بإرسال مواد إباحية

لهم لغايات التأثير عليهم واستغلالهم بالغرامة و/أو الحبس أو كلتا العقوبتين وتشمل هذه العقوبات كل من يقوم بإرسال مواد مسموعة أو مقروءة أو مرئية تتضمن أعمالاً إباحية لمن هم فوق سن الثامنة عشر دون رضاهم.

▪ تَكفَّل بحرية الصحافة والطباعة والنشر الورقي والمرئي والمسموع والالكتروني، وهذا من شأنه إعلاء قيمة الحريات في فلسطين والتكفل بالحفاظ عليها.

▪ يحمي الملكية الفكرية، إذ تم التأكيد على حرية الرأي والتعبير والنشر من خلال المادة (21) والتي كانت من أوائل المواد التي جوبهت في القرار بقانون القديم حيث تكفل هذه المادة ببنودها الأربعة حرية الرأي والتعبير بكل أشكالها (القول، الكتابة، التصوير، الفن).

▪ المادة رقم (27) من القرار بقانون الجديد تهدد أي موظف يستغل صلاحياته وسلطته أثناء تأدية عمله أو يسهل لغيره هذه المهمة فإنَّ له عقوبة تزيد بمقدار الثلث عن المواطنين العاديين وهذا من شأنه المساهمة في زيادة الخصوصية والحرص عليها.

السلبيات: تم الإشارة إلى مجموعة من السلبيات التي تضمنها القرار في طياته تتمثل في:

▪ يستمر القرار بقانون المعدل رقم (10) لسنة 2018م، في مادته (39) بسياسة حجب المواقع خلال (24) ساعة كما يهدد في مادته الرابعة كل من يدخل عمداً لهذه المواقع و/أو يستمر في التواجد فيها بعد علمه بذلك بمعاقبته بالحبس أو الغرامة أو كليهما وهذا يعد مساساً مباشراً بالحريات الإعلامية، عدا عن الآثار التي ستترتب على مثل هذا القرار من وقف العاملين في هذه المواقع عن عملهم وبالتالي له تأثير بشكل مباشر ليس فقط على الحريات وإنما على الأوضاع الإقتصادية التي يعيشها الشعب.

▪ يبقي القانون المعدل على صلاحيات النائب العام ومأموري الضبط القضائي: "الشرطة، والمخابرات العامة، والأمن الوقائي، والاستخبارات العسكرية، والدفاع المدني، ووزارة الإتصالات، والنيابة العامة، ومزودو خدمة الإنترنت" وبالإطلاع على القانون نرى البند الثاني من المادة (34) يتعارض مع البند الأول من نفس المادة ومع البند الأول من المادة رقم (36) حيث ينص البند الأول من كلتا المادتين على توكيل قاضي الصلح أو المحكمة المختصة بالإذن بمراقبة الإتصالات والمحادثات الإلكترونية وتسجيلها والتعامل معها والاعتراض الفوري على محتوى الإتصالات بينما البند الثاني من المادة الأولى يعطي هذه الصلاحية للنائب العام أو أحد مساعديه وهذا يشير إلى أنَّه لا يزال هناك توسع في الصلاحيات الممنوحة لهذه الأجهزة، وهذا من شأنه إعطاء صلاحيات للنيابة العامة أكبر من القضاء في عملية جمع البيانات والمعلومات.

▪ اقتصرت المصطلحات الفضفاضة في القرار بقانون المعدل على "الأمن القومي، النظام العام والآداب العامة" وقد علق منسق أعمال مجلس منظمات حقوق الإنسان محمود إفرنجي

على هذا الموضوع قائلاً "بالرغم من أن هذه المصطلحات موجودة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة رقم (19) منه إلا أن تلك المادة تعطي مساحة من الحريات على ألّا تتعارض هذه المصطلحات الثلاث مع القانون في دولة ذات نظام ديمقراطي وفيها ضمانات محاكمة عادلة"، فهل تتشابه الظروف في فلسطين لتوفير النظام الديمقراطي وضمانات المحاكمة العادلة لاستخدام هذه المصطلحات؟ (حسب حديثه).

- المادة رقم (45) في القرار بقانون المعدل تنص على أنه "كل من ارتكب جريمة بموجب أي تشريع نافذ باستخدام الشبكة الإلكترونية أو بإحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات، أو اشترك فيها أو تدخل فيها أو حرض على ارتكابها ولم ينص عليها في هذا القرار بقانون، يعاقب بالعقوبة ذاتها المقررة لتلك الجريمة في ذلك التشريع" ويقصد بذلك التشريع قانون العقوبات، وتعد هذه المادة مبطنة بحسب الدكتور عصام عابدين – رئيس وحدة المناصرة المحلية والإقليمية في مؤسسة الحق، حيث ينقل كل المصطلحات الفضفاضة والموجودة في قانون العقوبات مثل "الجرائم التي تنال من هيبة الدولة، وتوهن هيبة الأمة، وإثارة النعرات الطائفية" لتفعل في هذا القرار بقانون دون ذكر المصطلحات الفضفاضة بشكل مباشر وهذا يخالف المعاهدات والقوانين الدولية التي انضمت لها فلسطين في السابق.

- إنَّ القرار بقانون الجديد شرعن عملية جمع الأدلة بطرق غير شرعية، مع العلم أنَّ ما يجمع بطريقة غير شرعية يعتبر دليل غير شرعي بالقانون وبالتالي لا يمكن استخدامه، وهذا يتعارض مع المادة (37) التي اعتبرت هذه البيانات أو المعلومات من أدلة الثبات، والتي تنص على أن "يعتبر الدليل الناتج بأي وسيلة من وسائل تكنولوجيا المعلومات أو أنظمة المعلومات أو شبكات المعلومات أو المواقع الإلكترونية أو البيانات والمعلومات الإلكترونية من أدلة الإثبات".

- تمتد الملاحظات على القرار بقانون الجديد لتصل المادتين (42 و43) والتي تختص بتيسير التعاون مع الدول الأخرى، وهذا قد يوقعنا بفخ التعامل مع سلطات الإحتلال، والتهم التي قد توجه من قبلهم للفلسطينيين بخصوص قضايا التحريض عبر منصات التواصل الإجتماعي، وقد أشار إفرنجي إلى أن "هذين البندين مرهونين بإفصاح الحكومة الفلسطينية للشعب عن بنود اتفاقية أسلو والاتفاقيات الثنائية الأخرى"، وبهذا تبقى هاتين المادتين في منطقة ضبابية ليس بالإمكان الحكم عليها إلا بتوضيح الحكومة لهما بناء على اتفاقيتهما، وهنا يرى الباحث أن كافة بنود الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بما فيها أوسلو متوفرة ومنشورة وليست سرية، وبإمكان أيّا كان قراءتها ومعرفة بنودها وتفاصيلها، وبالتالي لا يمكن اعتبار البندين في منطقة ضبابية بسبب وضح بنود الاتفاقيات.

القسم الثالث/ المقابلات الشخصية: تم في هذا القسم مناقشة وتحليل نتائج المقابلات الشخصية لعينة الدراسة، والتي جاءت على النحو التالي:

الصحفيين:

- أفاد 70 % من عينة الدراسة أنَّ القانون مهم لحفظ الأمن العام ولعدم استخدام مواقع التواصل المجتمعي لأغراض مسمومة، ويساعد في استقرار الوضع الإجتماعي.
- أفاد 23 % من عينة الدراسة أنَّ القانون الجديد سيستخدم حجة للأجهزة الأمنية لقمع الحريات وملاحقة الصحفيين.
- أشار 22 % من عينة الدراسة أنَّ القانون يهدف إلى تحديد سقف حرية الرأي والتعبير وخاصة بما يتعلق بحجب مواقع إلكترونية، والتي كانت تعتبر بمثابة نهر المعلومات للصحفيين مما صادر القانون حق الوصول إلى المعلومة.
- دلت النتائج أنَّ 45 % من إجابات عينة الدراسة تفيد أنَّ القانون يتضمن مصطلحات فضفاضة وغير محددة قد يتم تأويلها.
- أكد 10 % من عينة الدراسة أنَّ القانون ينتهك خصوصيات المواطنين والمشتركين، حيث أُجبر مزودي الإنترنت والبرمجيات بالاحتفاظ بمعلومات عن المشتركين لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات مما يتعارض مع القوانين الدولية المتعلقة بتزويد خدمات الإنترنت.

الحقوقيين:

- أجمع كافة أفراد العينة (100 %) أنَّ إصدار تشريع ينظم المسائل الإلكترونية فكرة سليمة والمجتمعات تحتاج لقانون ينظم المسائل الإلكترونية وقضاياه.
- أشار 45 % من عينة الدراسة أنَّ القانون لم يفرق بين حرية الرأي والتعبير وبين النقد الإيجابي أو الإساءة للأشخاص.
- أشار 85 % من عينة الدراسة أنَّ القانون المعدل بقرار رقم (10) لسنة 2018م، أفضل بكثير من القرار رقم (16) لسنة 2017م، حيث تم إلغاء عقوبات الحبس على ما يتصل بحرية الرأي والتعبير.
- كانت نسبة 30 % من إجابات عينة الدراسة تفيد أنَّ حجب المواقع الإلكترونية يتم لأسباب غير واضحة، ويتم الحجب أيضاً بطريقة غير مفهومة وبنصوص غير واضحة وفضفاضة تقبل التأويل.
- أشار 80 % من عينة الدراسة أنَّه يوجد بعض النصوص غير محددة وغير واضحة مثل (المساس بالأمن العام أو النظام العام أو إثارة النعرات الطائفية، السلم الإجتماعي)، مما يجعل من النص قابل للتأويل والتفسير مما يؤدي إلى المساس بمبدأ المساواة وهذا لا يجوز.
- أشار 30 % أنَّ القانون الجديد يعالج جرائم محددة تتصل بالابتزاز والتشهير ونشر مواد تنتهك خصوصية الآخرين، ويعالج بعض قضايا الجرائم الإقتصادية وموضوع اقتحام حسابات الآخرين.
- 30 % أفاد أنَّ قانون الجرائم الإلكترونية ساري فقط في الضفة الغربية مما يخلق لدينا مسالة الازدواج التشريعي.

- دلت النتائج أنَّ 80 % من عينة الدراسة تفيد أنَّ القانون يساعد على تهديد الخصوصية الفردية "أي بمعنى أنّه بإمكان أجهزة إنفاذ القانون تفتيش المنازل والأجهزة الإلكترونية ومعرفة كلمات المرور وتفتيش الرسائل الخاصة بأجهزة النقال والبريد الالكتروني بدون إصدار أمر قضائي ومن دون رقابة قضائية" مما يهدد حرمة الخصوصية للأفراد.
- اعتبر 30 % من عينة الدراسة أنَّ القانون ما زال يتعامل مع انتقاد الشخصيات العامة باعتبار انتقادهم يقع في باب التشهير في حين تميل القوانين الحديثة إلى اعتبار قبول شخص ما لمنصب عام أنّ يواجه الانتقادات وألّا تنطبق عليه قواعد الخصوصية التي تنطبق على الشخصية غير العامة.

14. النتائج والتوصيات:

وبعد الإطلاع على نتائج المقابلات، تم التوصل لمجموعة من النتائج العامة وهي على النحو التالي:

- أكدت النتائج بأننا بحاجة مجتمعية لأن يكون لدينا قانون جرائم إلكترونية لحماية المواطنين

وممتلكاتهم، ولمحاسبة عمليات السرقة والابتزاز والتهديد والاستغلال الجنسي وغيرها من الجرائم، ولكن بالمقابل ألّا يشكل هذا القانون أي تهديد أو خطر لحرية الرأي والتعبير أو أن يهدد حق الناس في الخصوصية.

- أنَّ الجانب الإيجابي في هذا القانون أكثر من الجانب السلبي.
- القانون قد ساهم في سد فراغ تشريعي، وذلك مع اتساع وتنوع أشكال الجرائم الإلكترونية وانتشارها.
- ضرورة حماية مؤسسات الدولة وبياناتها من قراصنة الإنترنت.
- أهمية أنّ يتوافق القانون أو التشريع مع أحكام القانون الأساسي المعدل ومع الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان ومع المبادئ الدولية المعنية بمراقبة الإتصالات.
- القانون يتضمن نصوص غامضة ومصطلحات فضفاضة من شأنها إحداث التباس وضبابية عند تأويل مواده.
- القانون لم يُطرح لنقاش مجتمعيّ واسع قبل إقراره، ولم يُطلب رأي هيئات المجتمع المدني ونقابة الصحفيين والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والشركات المزودة للإنترنت وغيرها في أحكامه.
- قانون الجرائم إلكترونية المعدل لا يجيز إصدار أمر قضائي بالتفتيش.

وفي ختام قراءة النتائج العامة وبعد مراجعة جهات الاختصاص، والإطلاع على كافة القوانين التي تم إصدارها نجد أن فخامة الرئيس محمود عباس قام بإصدار مجموعة من القرارات بقانون لسد العجز وإجراء التعديل في القانون رقم (10) لسنة 2018 م، في عدد من بنوده ليتوافق مع التطورات التكنولوجية المستمرة والتي كانت على النحو التالي:

1) إصدار قرار بقانون رقم (28) لسنة 2020م، بتاريخ 1/9/2020م، بتعديل قرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م، خاص بالمادة رقم (15) من القانون الأصلي.
2) إصدار قرار بقانون رقم (38) لسنة 2021م، بتاريخ 2/10/2021م، بتعديل قرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م، حيث تضمن القانون الجديد إضافة مجموعة من المواد وحذف البعض، وتعديل مواد أخرى.

التوصيات

بناء على ما تقدم يورد الباحث أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة والتي كانت على النحو التالي:

- يجب على جهات الاختصاص نشر الثقافة العامة والوعي بمخاطر الجرائم الإلكترونية، في كافة وسائل الإعلام وبكافة أشكالها لكافة المواطنين.
- يجب توعية طلبة المدارس والجامعات بضرورة أخذ الحيطة والحذر وعدم التعامل والتعاطي مع الحسابات الوهمية أو الروابط أو الصفحات غير الرسمية أو المشبوهة.
- ضرورة حث المواطنين بالإبلاغ عن أي خلل أو حدث الكتروني يحدث معهم، وتوفير أرقام هواتف رسمية متاحة وآمنة للتواصل معها بخصوص هذا الأمر.
- ضرورة أن يتم نشر اللوائح التفسيرية للقانون، حيث أنَّ هناك بعض المواد لا زالت غامضة بالنسبة لبعض الصحفيين والحقوقيين، وجعلها متاحة للجميع دون استثناء وتوضيحها، حتى لا تبقى حجة على تنفيذ القانون وممارسته.
- ضرورة وجود منظومة متكاملة من البرامج الإلكترونية التي تحمي بيانات المؤسسات من عمليات القرصنة.
- يجب ألَّا يمنح القانون حصانة للشخصيات العامة من الانتقاد الإيجابي، بشرط عدم الإساءة أو الشتم.
- ضرورة توفير كادر بشري أمني وقضائي مؤهل قادر على التعامل مع هذه الجرائم وتدريبهم بشكل مستمر ليواكب كل عمليات التطور والتقدم التكنولوجي.
- يجب أن يميز القانون بين المحاكمة الجزائية والحق المدني، بحيث يسمح لمن يتضرر من نشر شيء ما بحقه، سواء كان فرداً أو شخصية اعتبارية بالمطالبة بالحق المدني.

قائمة المصادر والمراجع

- بغدادي، أدهم باسم نمر، (2018). وسائل البحث والتحري عن الجرائم الإلكترونية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس–فلسطين.
- حجازي، عبد الفتاح، (2008)، التزوير في جرائم الكمبيوتر والانترنت، دار الكتب القانونية، مصر، ص 21.

- حسنية، أحمد أسامه، (2017). الجريمة الإلكترونية بين الشرعية والإجرائية، مجلة جامعة الأزهر–غزة: عدد خاص بمؤتمر كلية الحقوق الخامس المحَّكم، مج 91، ص42-1.
- حسين، محمد، (2002)، المسؤولية القانونية في مجال شبكات الإنترنت، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، ص 8.
- حركاتي، جميلة، (2019). الصحافة المكتوبة بين الحرية والتقييد، مجلة العلوم الإنسانية: ع 52، ص 686–677.
- شلالدة، محمد، ربعي، عبد الفتاح، (2015). الجرائم الإلكترونية في دولة فلسطين المحتلة، في ضوء التشريعات الوطنية والدولية، جامعة جرش.
- عبد الباقي، مصطفى، (2018). التحقيق في الجريمة الإلكترونية وإثباتها في فلسطين: دراسة مقارنة، كلية الحقوق والإدارة العامة، دراسات، علوم الشريعة والقانون، مج 45، ع 4، ملحق 2، جامعة بير زيت، رام الله – فلسطين.
- العجمي، عبد الله دغش، (2014). المشكلات العملية والقانونية للجرائم الإلكترونية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، .
- الغول، احمد نهاد محمد، (2006). الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، حرية الرأي والتعبير في المواثيق الدولية والتشريعات المحلية، سلسة تقارير قانونية (65)، رام الله.
- محمد، رحموني، (2018). " خصائص الجريمة الإلكترونية ومجالات استخدامها"، مجلة الحقيقة: ع 41.
- مالك، هديل، عباس، نضال، (2012). دور القانون الدولي في حماية حرية الرأي والتعبير، المجلة الدولية والسياسية: ع ٢١، ص 330–319.
- مرعي، إسراء جبريل، (2016). الجرائم الإلكترونية "الأهداف – الأسباب – طرق الجريمة ومعالجتها" المركز الديمقراطي العربي.
- الهلالي، هالة السيد، (2018). حرية الرأي والتعبير بين المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مج 19، ع 2.
- واقع الحقوق والحريات العامة في فلسطين "بين التنظيم والرقابة"، (2013). معهد الحقوق–جامعة بيرزيت، القانون والسياسة، رام الله – فلسطين.
- Hulst, Van der, Neve, (2008). High-tech crime: inventarisatie van literatuur over soorten criminaliteit en hun daders. [High Tech Crime. Literature review abou crimes and their offenders Den Haag: WODC.

دور العلاقات العامة في إدارة الإستراتيجية الإتصالية الأمنية: دراسة تطبيقية على إدارة العلاقات العامة في وزارة الداخلية الفلسطينية

إعداد الباحثان

د. معين كوع

استاذ الإتصال الاستراتيجي والعلاقات العامة جامعة القدس

الباحث: حلمي رمضان

ملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى دور العلاقات العامة في وزارة الداخلية الفلسطينية في إدارة الإستراتيجية الإتصالية الأمنية. ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على المقابلات المعمقة، تكونت عينة الدراسة من (11) مديراً وممثلاً للعلاقات العامة في المؤسسة الأمنية الفلسطينية ووزارة الداخلية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها:

أن الإستراتيجية الإتصالية الأمنية، المعمول بها منذ أعوام داخل وزارة الداخلية الفلسطينية، تعتمد في بنائها على الاحتياجات والأهداف والتطلعات الخاصة بدوائر العلاقات العامة في المؤسسة الأمنية، حيث يتم إشراك دوائر العلاقات العامة في الإدارات المركزية في بناء الخطة الإستراتيجية الإتصالية الأمنية، وذلك من خلال مجموعة من اللقاءات الدورية بين المؤسسة الأمنية ممثلة بالعلاقات العامة لتبادل الخبرات واتخاذ الإجراءات الضرورية.

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة صياغة استراتيجية اتصالية أمنية من خلال تشكيل لجنة مكونة من جميع المؤسسة الأمنية والعسكرية لتكون موحدة لجميع الأجهزة، وضرورة مراجعة الإستراتيجية الإتصالية الأمنية كل ستة أشهر لفحص نقاط الضعف ومعالجتها ونقاط القوة وتدعيمها، واعتماد بناء الإستراتيجية الإتصالية الأمنية على الأهداف المشتركة لجميع الأجهزة الأمنية والعسكرية، وأهداف وزارة الداخلية بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: وزارة الداخلية، إستراتيجية الإتصال، الأجهزة الأمنية، المقابلة المعمقة.

Abstract

This study aimed to identify the role of public relations in managing the security communication strategy: an applied study on the management of public relations in the Palestinian Ministry of Interior. The Director of the Strategic Security Planning Unit in the Palestinian Ministry of Interior, the Deputy Director of the Strategic Security Planning Unit in the Ministry, the Director of the Office of the Official Spokesperson for the Palestinian Ministry of Interior, and representatives and directors of public relations in the Palestinian security services, with the aim of seeking their opinion on the role of public relations in managing the security communication strategy.

The study reached several important results, most notably: the existence of a security communication strategy, which has been in place for years within the Palestinian Ministry of the Interior. Building the strategic communication and security plan, through a series of periodic meetings between the security services and those specified in public relations to exchange experiences and take the necessary measures.

At the end of the study, the researcher recommended several recommendations, the most important of which are: When formulating the security communication strategy, a committee consisting of all security and military agencies should be formed to be unified for all agencies, and the need to review the security communication strategy every six months to examine and address weaknesses and strengths and strengthen them, and adopt building the security communication strategy on The common objectives of all security and military agencies, and the objectives of the Ministry of Interior in general.

,Keywords: Ministry of Interior, communication strategy, security services in-depth interview.

المقدمة

إن جوهر العلاقات العامة يقوم على التفاهم الإنساني وإقامة الصلات الحسنة بين أطراف لها مصالح مشتركة، بين أية مؤسسة سواء كانت تجارية أم صناعية أم خدمية أم اجتماعية أو سياسية وبين جمهور تلك المؤسسة؛ والعلاقات العامة هي النشاط الذي يقوم على توطيد الثقة والتفاهم المتبادل بين طرفين (الحاكم والمحكوم)، (القائد وشعبه)، (الحكومة والجماهير)، (المؤسسة وجمهورها)، وبين أية مؤسسة أو هيئة باختلاف أنواعها من جهة وبين فئات الجماهير ذات العلاقة مع المؤسسة، سواء كانوا عاملين أو مساهمين أو مستهلكين أو مجهزين أو أفراد المجتمع المحيط بالمؤسسة بشكل عام.

والعلاقات العامة هي نشاط إنساني يستند على وظيفة إدارية مستمرة ومخطط لها، تحتاج إلى الممارسة العملية والإدارية كالتخطيط ، والبحث العلمي، والتنظيم، والتنسيق، والتقييم، وتقوم بين طرفين كلاهما مؤثر ومتأثر في الوقت نفسه، فهي تتصف بالديناميكية والحيوية وقوة الفاعلية، فالعلاقات العامة تقوم على الأخذ والعطاء، والفهم المتبادل، والاستجابة المباشرة، والإيجابية من الطرفين، وهي سياسات وأعمال، ثم اتصال وإعلام الجمهور للمؤسسة، فهي تعكس وجهة نظر فئات الجمهور، وتعكس وجهة نظر المؤسسة لفئات الجمهور، فهي بذلك اتصال ذو اتجاهين (الشنار،2019).

كثيراً ما تواجه المؤسسات والمنظمات ازمات خلال عملها، وهذا ناتج عن المتغيرات الداخلية والخارجية التي تواجه المؤسسة، فالأزمات حدث رئيسي قد تتعرض له أي مؤسسة أو منظمة بغض النظر عن نوع وطبيعة هذه المؤسسة، وإن لم تكن المؤسسة أو المنظمة في أزمة فهي قد تكون في مرحلة ما قبل الحدوث؛ لهذا يجب أن تكون على استعداد تام لمواجهة الأزمات والمشاكل، وهناك بعض الأزمات التي تخرج عن السيطرة، كأن تحدث نتيجة تسرب معلومات هامة أو مغلوطة، وأحيانا قد تكون سرية، وعندها تتفاعل، أو تتفاقم، وتنتشر إلى خارج المنظمة فيحدث عكس ما تم التخطيط له، ومن هنا تأتي أهمية العلاقات العامة كدائرة مهمة في المؤسسة، لتلعب دوراً مهمّاً وأثراً كبيراً في التحكم وإدارة هذه الأزمات بالشكل المناسب الذي يعود بالفائدة على المؤسسة (Hale 2005,).

والجدير بالذكر أن إدارة الأزمات تعد من الأساليب الحديثة والتي لم تعرف إلا في منتصف الستينيات من القرن العشرين، ويعتبر علم ذو أهمية كبيرة وله أثر كبير في العلاقات العامة، وتأتي أهميته في فهم وفحص المواقف المفاجئة وغير المتوقعة والاستعداد لها، وإدارتها بشكل إيجابي وسريع وبأسلوب مناسب وبأقل خسائر ممكنة، حيث أن إدارة الأزمات وحل مشاكلها يترك أثراً على الناحية الإجتماعية والإقتصادية والنفسية والبيئية وحتى السياسية (صلاح الدين، 2018).

ونظراً لذلك فلا بد من وجود استراتيجية اتصالية تقوم بها دائرة العلاقات العامة لمواجهة تلك الأزمات، ومن هنا فالإستراتيجية الإتصالية جوهر نشاط العلاقات العامة، وبدون ذلك الإتصال لا يقوم نشاط العلاقات العامة بأي منظمة على اختلاف أنشطتها، هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى يعد الإتصال الوظيفة الأساسية للعلاقات العامة، حيث"تتفق معظم تعاريف العلاقات العامة على أن العلاقات العامة وظيفة اتصالية وإدارية في آن واحد، وذلك بناءً على أن عملية العلاقات العامة هي أساساً عملية اتصال بالجماهير، سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي بكل ما تنطوي عليه عملية الإتصال بالجماهير من ديناميكيات وطرق وأساليب تصب في مجملها لخدمة الفرد والمؤسسة (محمودي، 2019).

وعليه فالبرنامج الإتصالي للعلاقات العامة يجب أن يكون مرتبطاً بالخطة الإستراتيجية للمؤسسة لتتماشى مع متطلبات الجمهور، وسلوكياتهم، ما يجعلها منبعثة من إدارة الجمهور، وتتبادل المصالح معهم وكذلك الاحتياجات، وهذا ما يجعل الإتصال محور مركزي في إدارة العلاقات العامة، حيث يرى (ارجنتيوفورمان) أن الإستراتيجية الفعالة للعلاقات العامة هي إقامة نموذج يجمع بين التخطيط والتنفيذ والإتصال، إذ يتم التركيز في هذا الإطار على التكامل بين أهداف الخطة وأهداف الإتصال، باعتبار الجمهور محور البرنامج الإتصالي (هجيرة، 2015).

ويعتبر التخطيط الاستراتيجي ذو أهمية كبيرة خصوصاً في المجال الأمني لأن الأمن وتحديداً وقت وقوع الأزمات، يعد من أولويات التنمية والإستقرار، فعلى الصعيد الفلسطيني، واجهت المؤسسة الأمنية تحديات كبيرة منذ نشأتها في أواسط تسعينيات القرن الماضي، ومن هذه الانتهاكات والتحديات عمليات التدمير التي قامت بها سلطات الإحتلال الاسرائيلي بحق المنشآت الأمنية ومرافق الجهاز القضائي الفلسطيني منذ اندلاع الإنتفاضة الثانية عام (2000م)، فضلا عن القيود التي تفرضها سلطات الإحتلال على تنقل قوات الأمن الفلسطينية داخل الضفة الغربية، وتشتد تلك الأزمات عندما يواجه المجتمع الفلسطيني مخاطر وتحديات كبيرة، اذ أنه خلال العامين المنصرمين واجه المجتمع الفلسطيني تحديان بارزان أحدهما اقتصادي تمثل بعدم إنتظام صرف الرواتب لموظفي السلطة الفلسطينية نتيجة الحصار المالي الذي تفرضه سلطات الإحتلال على السلطة الفلسطينية ومؤسساتها منذ العام (2019م) إثر وقف تحويل أموال المقاصة للسلطة الفلسطينية والتي تشكل (63%) من ميزانية السلطة الفلسطينية (محمود، 2020).

وعليه تأتي الدراسة الحالية لتتناول دور العلاقات العامة في وزارة الداخلية الفلسطينية في إدارة الإستراتيجية الإتصالية الأمنية في ظل الظروف الاستثنائية والأزمات المركبة التي تتعرض لها المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

مشكلة الدراسة:

تتركز مشكلة الدراسة في مجموعة من القضايا التي تهتم بعرض معلومات عن مدى وجود استراتيجية اتصالية أمنية، وذلك من خلال تناول كيفية بنائها ومعالمها ودور العلاقات العامة في بناء هذه الإستراتيجية، وتحديد الجهات الشريكة التي تعمل معها العلاقات العامة في بناء الإستراتيجية الإتصالية، والأدوات والأساليب المستخدمة في تنفيذ الإستراتيجية الإتصالية الأمنية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على مستويات اشراك الجمهور الخارجي في بناء الإستراتيجية الإتصالية، بالإضافة إلى أهم المعيقات التي تواجه وزارة الداخلية في بنائها وتطويرها وتحسينها.

كما تتركز مشكلة الدراسة في مجموعة من القضايا التي تهتم بعرض معلومات عن مدى وجود إستراتيجية اتصالية أمنية تواجه عقبات لتطويرها، والتي يجب تقديمها للجمهور في ظل منظومة اجتماعية، وسياسية متشابكة، فبات من غير الواضح إيجاد منظومة مجتمعية متجانسة تجمع مكونات المجتمع الفلسطيني وتوجهاته، في ظل ظروف اقتصادية غير مستقرة تسيطر عليه الحزبية السياسية، وتحت الإحتلال الإسرائيلي الذي يعمل على تفكيك المنظومات الأمنية والإستراتيجية، وجاء هذا في ضوء التطور الذي حدث على وسائل الإتصال في السنوات الأخيرة، مما زاد من صعوبة إيجاد إستراتيجية اتصال واضحة تعمل على زيادة التحكم في تدفق المعلومات والعلاقات والتواصل من خلال استراتيجية أمنية تهدف لتعزيز السلم الأهلي ومكافحة المشكلات المختلفة في المجتمع الفلسطيني .

وعليه يرى الباحثان ازدياد وتيرة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه وزارة الداخلية في ظل الأزمات الحالية، والتي تستوجب وضع خطة عمل استراتيجية تتماشى مع الظروف الطارئة الناشئة، وعليه لا بد من دراسة معالم الإستراتيجية الإتصالية في وزارة الداخلية الفلسطينية والوسائل الإتصالية التي تستخدمها العلاقات العامة في إدارة الإستراتيجية الإتصالية الأمنية. وبالتالي التعرف على مدى ارتباط البرنامج الإتصالي للعلاقات العامة في الأجهزة الأمنية مع الخطة الإستراتيجية لوزارة الداخلية.

وفي ضوء ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما دور العلاقات العامة في وزارة الداخلية الفلسطينية في إدارة الإستراتيجية الإتصالية الأمنية؟

وانبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما معالم الإستراتيجية الإتصالية الأمنية داخل وزارة الداخلية الفلسطينية؟
2. هل هناك تواصل بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة (دائرة العلاقات العامة والجمهور) عند بناء استراتيجية اتصالية أمنية؟

3. ما الوسائل الإتصالية التي تستخدمها العلاقات العامة في إدارة الإستراتيجية الإتصالية الأمنية؟

4. هل يتم الاخذ بعين الاعتبار العلاقة مع الجمهور الخارجي عند بناء الإستراتيجية الإتصالية الأمنية وفي إدارة الأزمات الأمنية؟

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

تتمثل أهمية الدراسة في إلقاءها الضوء على مدى توافر استراتيجية اتصالية أمنية داخل وزارة الداخلية الفلسطينية، ودراسة الوسائل الإتصالية التي تستخدمها العلاقات العامة في إدارة الإستراتيجية الإتصالية الأمنية، وبالتالي فإن مثل هذه الدراسات قليلة وحديثة كون تطبيقها ينحصر على العلاقات العامة في وزارة الداخلية الفلسطينية.

وعليه سوف تساعد نتائج هذه الدراسة في تحسين اداء دوائر العلاقات العامة عند بناء استراتيجية اتصالية أمنية.

الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الدراسة كذلك في كونها إضافة علمية جديدة في دراسة العلاقات العامة وذلك باعتمادها على نظرية إدارة العلاقات العامة في المجال الأمني والتي لم يتم تناولها بالشكل المطلوب على المستوى المحلي أو حتى العربي – حسب علم الباحثان–.

وبالتالي يأمل الباحثان بأن يستفيد من نتائج الدراسة عدة أطراف ذات علاقة بموضوع الدراسة ولعل أبرزها وزارة الداخلية الفلسطينية، وكذلك الباحثان في مجال العلاقات العامة، ومن ثم، تعمل على توعية المدراء والممثلين للعلاقات العامة في مجتمع الدراسة في فهمهم طبيعة عملهم، وتكشف لهم عن مدى حساسيته، وأهميته، الأمر الذي يؤدي إلي زيادة فرص العلاقات والتواصل لديهم، وتعزز العلاقات الإيجابية الفاعلة، وتقلل من الضغوط المترتبة عليهم.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. دراسة معالم الإستراتيجية الإتصالية داخل وزارة الداخلية الفلسطينية.
2. التعرف إلى مستوى التواصل بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة (دائرة العلاقات العامة والجمهور) عند بناء استراتيجية اتصالية أمنية.

3. التعرف إلى الوسائل الإتصالية التي تستخدمها العلاقات العامة في إدارة الإستراتيجية الإتصالية الأمنية.
4. دراسة مدى الأخذ بعين الاعتبار العلاقة مع الجمهور الخارجي عند بناء الإستراتيجية الإتصالية الأمنية وفي إدارة الأزمات الأمنية.

حدود الدّراسة: حددت هذه الدّراسة بالحدود التالية:

الحدود البشرية: اقتصرت حدود هذه الدّراسة في تطبيقها على مدير وحدة الإعلام المركزي الفلسطيني/ مكتب الناطق الرسمي بإسم وزارة الداخلية الفلسطينية، ومدير وحدة التخطيط الإستراتيجي الأمني في وزارة الداخلية الفلسطينية، ونائب مدير وحدة التخطيط الإستراتيجي الأمني في الوزارة، ومدير مكتب الناطق الرسمي بإسم وزارة الداخلية الفلسطينية، وممثلي العلاقات العامة في الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

الحدود المكانية: اقتصرت حدود هذه الدّراسة على وزارة الداخلية في مدينة رام اللّه كونها مركز العمليات الرئيسي.

الحدود الزمانية: قام الباحثان بإجراء المقابلات خلال العام 2022. حيث الفترة التي أجريت فيها الدراسة.

الإطار النظري:

نظرية إدارة العلاقات

أول من صاغ نظرية إدارة العلاقات العامة هو (فيرغسون Ferguson 1984)، حيث أوضحت أنه من خلال التأكيد على العلاقات بدلاً من المنظمة أو جمهور المنظمة أو عملية الإتصال، سيكون من الممكن دراسة أهمية هذه العلاقات، وبالتالي يمكن للباحثين بعد ذلك اكتساب نظرة ثاقبة حول السمات المختلفة للعلاقات بين المنظمة وجماهيرها، وكذلك قياس تأثير هذه العلاقات على المواقف والسلوك تجاه المنظمة، وقد زادت الدراسات الأكاديمية التي تركز على فهم العلاقات بين المنظمة والجمهور بشكل كبير، فمن خلال التركيز على العلاقة كوحدة تحليل، يجادل بعض علماء العلاقات العامة بأن مساهمة العلاقات العامة لا تتعلق فقط بالتخطيط الاستراتيجي وتنفيذ الإتصالات التي تهدف إلى التأثير والإعلام والحصول على التعليقات من أصحاب المصلحة الرئيسيين، في حين أن إدارة تطوير استراتيجيات الإتصال وتنفيذ المخرجات جزء لا يتجزأ من العلاقات العامة، فإن نظرية إدارة العلاقات ترى أن جوهر العلاقات العامة هو بناء علاقات متبادلة المنفعة مع الجمهور يمكن أن تعزز أو تعوق فرص المنظمة لتحقيق أهدافها(Chandler, 2014).

يرى (بويي BOIE 2012) بأنه من أجل أن تكون العلاقات العامة ذات قيمة وأهمية داخل المنظمة، يجب أن يكون ممارسو العلاقات العامة قادرين على إثبات أن جهودهم تركز في تحقيق الوصول إلى أهداف هذه المنظمات من خلال البناء على المدى الطويل لعلاقات قوية مع الجمهور الإستراتيجي، وبالتالي يجب على أي منظمة التواصل مع الجمهور بكافة أصنافه، خاصة تلك الحكومية والتي لها تأثير مباشر بحياة الناس. فمجرد عمل المنظمات لا يكفي للتأثير على الجمهور المستهدف، فمن الضروري أن يدرك الجمهور أيضاً أعمال وتصرفات المنظمة. وبالتالي، يجب أن يكون للمنظمات تواصل فعال وثابت مع جماهيرهم، وتم تعريف إدارة العلاقات على أنها وظيفة الإدارة التي تستخدم الإتصال الاستراتيجي.

تتبنى نظرية العلاقات العامة الافتراض غير المعلن بأن سلوكيات المنظمة تستند إلى الإدراك وليس على آليات الانفعالات، على سبيل المثال، عادة ما يأخذ التواصل في الأزمات نظرة عقلانية للمنظمة وعملها من خلال اتخاذ الافتراضات التي تكون كالتالي: المنظمة تدير الأزمات بشكل استراتيجي، والمنظمة تفكر بعقلانية ويمكن الحفاظ على هذه العقلانية طوال الأزمات. وبالتالي فالعلاقات العامة، التي يعتبر الإتصال بالأزمات جزءاً منها، هي شكل من أشكال إدارة الإتصال مع التركيز على السيطرة. يعمل كل من النهجين الوظيفي والإيجابي للعلاقات العامة على إفتراض أن العلاقات العامة تتكون من عمليات استراتيجية تشمل التحسين المخطط واتخاذ القرار والرقابة والحوكمة، ويبدو أن نظرية العلاقات العامة تفترض عموماً، مع بعض الإستثناءات كما هو الحال في المجال الفرعي للاتصال بالأزمات، أن الجمهور غالباً ما يتصرف على أساس الإدراك وليس العواطف (Ning,2019).

في هذه النظرية، يتم تعريف العلاقات العامة على أنها: الإدارة الأخلاقية والفعالة للعلاقات بين المنظمة والجمهور، مركزة مع مرور الوقت على المصالح المشتركة والأهداف المشتركة لدعم المنفعة المتبادلة، وتقوم نظرية إدارة العلاقات العامة على ما يلي (Schoen,2005):

- الإعتراف بالدور المركزي للعلاقة مع الجمهور في العلاقات العامة.
- إعادة صياغة دور العلاقات العامة كوظيفة إدارية.
- تحديد مكونات وأنواع العلاقة بين المنظمة والجمهور، وارتباطهم بالمواقف العامة، والتصورات، والمعرفة، والسلوك، حيث تعتبر العلاقة إستراتيجية للقياس لدى العلاقات العامة.
- بناء إستراتيجية العلاقة بين المؤسسة والعامة على أسس عملية.

وبالتالي في جوهرها تركز إدارة العلاقات على الحفاظ على جودة العلاقة داخل المؤسسة كهدف اساسي للاتصال. وببساطة تنجم جودة العلاقات عن التركيز على التواصل الذي يسعى إلى تحقيق نتائج طويلة الأجل وليس مخرجات قصيرة الأجل. ويقر هذا النهج أيضاً بأن المنظمة وجمهورها قد حددوا توقعات من بعضهم البعض توقعات اذا لم يتم الوفاء

بها أو اذا كانت غير متجانسة تماماً فقد تعرض هذه العلاقة الحساسة بينهما للخطر.

ومفهوم إدارة العلاقات هو الأساس لتغيير كبير في تصور العلاقات وممارستها. يتم استبدال العلاقات العامة التقليدية بمفهوم أن العلاقات العامة هي إدارة العلاقة بين المنظمة ومجموعات أصحاب المصلحة المتفاعلة. على الأقل جزء من سبب تزايد شعبية العلاقة هي أن الإدارة تقدم حلولاً للعديد من التحديات التي تواجه الجمهور، وبالتالي توثيق العلاقة ما بين المنظمة والجمهور الخارجي، وبالتالي تحتفظ إدارة العلاقات بتوطيد العلاقات بين المنظمة وأصحاب المصلحة، خاصة عندما تكون المصالح المشتركة والأهداف المشتركة، وعلاوة على ذلك، فإن نموذج العلاقة يدعم تحديد التغيير السلوكي الحقيقي (John A. Ledingham,2018) .

وعليه فإن إدارة العلاقات في مجال العلاقات العامة تعني بشكل متبادل العلاقات المفيدة بين المنظمات وجمهورها بحيث تم تطويرها وصيانتها وتوسيعها بمرور الوقت. حيث توافق المختصين في مجال العلاقات العامة على أن العلاقات – سواء كانت شخصية أو مهنية – تتميز بمجموعة من التوقعات لدى طرفي العلاقة بشأن سلوك كل منهما المستمدة من طبيعة العلاقة بين الأطراف، ومشاركة جميع الأطراف في عملية صنع القرار بحيث يستجيب الطرفان للتواصل من بعضهما البعض بشكل مباشر، بحيث تنخرط أطراف العلاقة في الأنشطة التي تجعل العلاقة أكثر قوة ومتانة بين المؤسسة والجمهور، وبالتالي الاستعداد للانفتاح وسماع الآراء بين طرفي العلاقة، وعليه تبذل أطراف العلاقة جهداً لطمأنة الأطراف الأخرى بأن مخاوفهم مشروعة وإظهار الإلتزام بالعلاقة، ومن ثم المشاركة في المهام بحيث تعمل المنظمات والجمهور معاً للتعامل في مواجهة الأزمات والمشاكل (Chandler ,2014).

وبما أن النظرية تركز على العلاقة ما بين المنظمة والجمهور الداخلي والخارجي، فمن خلال تلك النظرية سيتم فحص كيف يتم بناء الإستراتيجية الإتصالية الأمنية في الوزارة ومدى تأثير العلاقة ما بين الوزارة والجمهور الداخلي على فحوى تلك الإستراتيجية وبالتالي مدى التواصل ما بين أطراف العلاقة عند بناء الإستراتيجية الإتصالية الأمنية في الوزارة، ومن ثم تحقيق أهداف المؤسسة من خلال عملية التواصل بين الأطراف، ومدى مشاركة الجمهور الخارجي في بناء تلك الإستراتيجية.

مفهوم الإستراتيجية الإتصالية:

تعرف الإستراتيجية الإتصالية على أنها "مجموعة من القرارات الهامة حول الأهداف الإتصالية التي يجب الوصول إليها، والوسائل المطبقة من أجل تحقيقها وهي تحتوي على أشكال الإتصال في المؤسسة فكل اتصال يوجه للجمهور المتلقي رسالة مختلفة لأنه غير متجانس،

ويمكن أن يمتد عمر الإستراتيجية الإتصالية من ثلاث سنوات إلى خمس بحيث تدعمها المنظمة أو المؤسسة لتحقيق أهدافها" (يحياوي، 2019).

وهناك من عرّفها على أنها: هي مجمل الخطط والبرامج التي تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار من أجل تحقيق الوصول إلى التطلعات الراهنة والمستقبلية التي تعبر عن فلسفة المؤسسة بالاعتماد على الإجراء الفعلي والتقني والاستراتيجي الذي تقوم به إدارتها من أجل بعث رسالة وأولويات المؤسسة والتي تهدف لتحقيق وفرض مكانتها (شعبان، 2019).

منهج الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة المقابلات المعمقة مع مدير وحدة الإعلام المركزي الفلسطيني/ مكتب الناطق الرسمي بإسم وزارة الداخلية الفلسطينية، ومدير وحدة التخطيط الإستراتيجي الأمني في وزارة الداخلية الفلسطينية، ونائب مدير وحدة التخطيط الإستراتيجي الأمني في الوزارة، ومدير مكتب الناطق الرسمي بإسم وزارة الداخلية الفلسطينية، وممثلي ومدراء العلاقات العامة في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وذلك بهدف استطلاع آراءهم حول دور العلاقات العامة في إدارة الإستراتيجيةالإتصالية الأمنية.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع مدراء وممثلي دوائر العلاقات العامة في الأجهزة الأمنية الفلسطينية ووزارة الداخلية والبالغ عددهم (11) مديراً وممثلاً.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (11) مديراً وممثلاً، حيث تم مقابلتهم، كمدير وحدة الإعلام المركزي الفلسطيني / مكتب الناطق الرسمي بإسم وزارة الداخلية الفلسطينية، ومدير وحدة التخطيط الإستراتيجي الأمني في الوزارة ونائب مدير وحدة التخطيط الإستراتيجي الأمني في وزارة الداخلية، ومدير مكتب الناطق الرسمي بإسم وزارة الداخلية، ومدراء العلاقات العامة في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وهي عينة قصدية وتعرف على أنها العينة التي قام الباحثان باختيارها عمداً لإعتقادهما بأنها تمثل المجتمع الأصلي ولديها المعلومات الكافية التي أراد الباحثان الحصول عليها، وهي توفر الكثير من الجهد والوقت (أبو علام، 2013).

أداة الدراسة:

المقابلة المعمقة:

استخدم الباحثان المقابلات المعمقة مع عينة ممثلة لمجتمع الدراسة من مدير وحدة الإعلام المركزي الفلسطيني/ مكتب الناطق الرسمي بإسم وزارة الداخلية، ومدير وحدة التخطيط

الإستراتيجي الأمني في وزارة الداخلية، ونائب مدير وحدة التخطيط الإستراتيجي الأمني في الوزارة، ومدير مكتب الناطق الرسمي بإسم وزارة الداخلية، وممثلي ومدراء العلاقات العامة في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، حيث تم مراعاة الضوابط والمعايير في إعداد أسئلة المقابلة لتتناسب وطبيعة الدراسة وأسئلتها، وقد تم عرض الأسئلة على اثنين من المحكمين الاكاديميين لتحكيمها، بعد عرضها واجازتها من مشرف الدراسة، وتم إجراء التعديلات اللازمة بعد ملاحظات المحكمين بالتوافق مع المشرف.

إستراتيجية الإتصال الأمنية:

على المستوى الفلسطيني فقد تبين وجود استراتيجية اتصالية أمنية داخل المؤسسة الأمنية وأن هذه الخطة الإستراتيجية معمول بها منذ أعوام داخل وزارة الداخلية الفلسطينية. وتكون الإستراتيجية الإتصالية الأمنية مكتوبة ومعتمدة من قبل وزارة الداخلية الفلسطينية ومتفق عليها من قبل مدراء العلاقات العامة في الأجهزة الأمنية، كما أنها موجودة ضمن الخطة الإستراتيجية الوطنية لقوى الأمن، وأن هذه الإستراتيجية تخلق وتوجه اعتماداً على المتغيرات والتطورات البارزة في الساحة الفلسطينية (مكتب الناطق الرسمي بإسم وزارة الداخلية، 2021).

وتعتمد دوائر العلاقات العامة داخل المؤسسات الأمنية في بناء الإستراتيجية الإتصالية الأمنية على الاحتياجات والأهداف والتطلعات الخاصة بها، بالإضافة إلى اعتمادها على الخطة الإستراتيجية العامة لقوى الأمن لضمان وحدة هذه الخطط والتوافق فيما بينها مما يسهل عملية تنفيذها والاستفادة منها، وأن بناء هذه الإستراتيجية يتم وفق مهام ووظائف ورسالة موحدة ووفق التخطيط المشترك والشراكة الحقيقية، بالإضافة إلى بنائها وفق العمل المشترك بين العلاقات العامة للأجهزة الأمنية (مدير وحدة التخطيط الإستراتيجي الأمني في وزارة الداخلية، 2021).

ويتم اشراك دوائر العلاقات العامة في الإدارات المركزية في بناء الخطة الإستراتيجية الإتصالية الأمنية، وذلك من خلال مجموعة من اللقاءات الدورية بين الأجهزة الأمنية والمحددة بالعلاقات العامة لتبادل الخبرات واتخاذ الإجراءات الضرورية، وأن دوائر العلاقات العامة هي جزء أساسي في بناء الإستراتيجية وذلك من خلال اللجنة العليا للعلاقات العامة والإعلام، وأن الأجهزة الأمنية هي الذراع المسؤول عن تنفيذ هذه الخطة مما يعني ضرورة اشراكهم لضمان ملائمة خططها مع ما سيتم تنفيذه على أرض الواقع (مدير مكتب الناطق الرسمي بإسم وزارة الداخلية).

وينطوي تحت وزارة الداخلية قوى الأمن الداخلي المتمثلة في أجهزة الأمن الوقائي والشرطة والضابطة الجمركية والدفاع المدني والتوجيه السياسي وبالتالي هي جزء أصيل من هذه الإستراتيجية، ويظهر دورها البارز من خلال التكامل والتشابك مع كافة قوى الأمن الأخرى وذلك بالاهتمام والدعم المتواصل وتقديم الدعم المادي واللوجستي بهدف بناء وتنفيذ هذه

الإستراتيجية على أكمل وجه، وكذلك وجود دور اتصالي بارز لدائرة العلاقات العامة في وزارة الداخلية يعتمد على بناء شراكة حقيقية في بناء الخطط العملية المشتركة ما بين الأقسام واللجان المتعددة والمرتبطة بدوائر العلاقات العامة والاعلام، وأن دور العلاقات العامة في وزارة الداخلية يظهر من خلال التنسيق والتواصل ما بين الأجهزة المختلفة والجهات الدولية المانحة والداعمة لها (ممثلي ومدراء العلاقات العامة في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، 2021).

وتتم الشراكة في بناء الإستراتيجية الإتصالية الأمنية فقط مع الجهات الحكومية والدوائر التابعة للأجهزة الأمنية، اما على صعيد الشراكة مع المؤسسات خارج القطاع الحكومي فلا توجد.

ومن أهم معالم الإستراتيجية الإتصالية الأمنية تقوم على صياغة رسالة إعلامية موحدة للمؤسسة الأمنية، وبناء شراكة مع مختلف مكونات المجتمع لإبراز دور المؤسسة الأمنية بكافة أذرعها، وأن هذه المعالم تظهر من خلال توحيد الخطاب الإعلامي في المؤسسة الأمنية وتعميق العلاقة مع الجمهور، كما تظهر هذه المعالم من خلال رؤية ورسالة وأهداف توضح من أجل الوصول إلى توحيد الرسالة الإعلامية الأمنية الموجة للجمهور، وأن الإستراتيجية الأمنية الإتصالية تقوم على العقيدة الأمنية للمؤسسة الأمنية الفلسطينية والتي تقوم على حماية المصالح الحقيقية للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى بناء شراكات مختلفة مع الجهات المستهدفة وتنفيذ برامج تحقق الأهداف الإستراتيجية.

استخدام مواقع التواصل الإجتماعي في الإستراتيجية الإتصالية الأمنية:

يتم تحديث الإستراتيجية الإتصالية الأمنية باستمرار وذلك وفق التطورات الميدانية من خلال الاعتماد على التغذية العكسية، حيث يتم اشراك العديد من الخبراء والمحللين والمطلعين في هذه المواضيع للاستفادة من آرائهم وتوجهاتهم، وأن تحديث هذه الإستراتيجية مرتبطة بالتطور العلمي والتكنولوجي القائم، وهذا ما ظهر بصورة واضحة عند اعتماد هذه الإستراتيجية على وسائل التواصل الإجتماعي بهدف التواصل مع الجمهور واستخدام التقنيات الحديثة في ذلك، وأن هذه الإستراتيجية يتم مراجعتها في بداية كل عام للتأكد من ملائمة الأنشطة والخطط الفرعية مع أهدافها وخطتها العامة وتقييم مراحل تنفيذها ومراجعتها لضمان عدم وجود أخطاء أو مشاكل فيها، فيما أشار أحد المبحوثين إلى أن هذه الإستراتيجية لا يتم تحديثها (مدير وحدة التخطيط الإستراتيجي الأمني في وزارة الداخلية، 2021).

ويتم استخدام مجموعة من الأدوات والأساليب في تنفيذ الإستراتيجية الإتصالية الأمنية، حيث يتم التركيز في الوقت الحاضر على الأساليب الحديثة والتقنية التي تعتمد على وسائل التواصل الإجتماعي (نائب مدير وحدة التخطيط الإستراتيجي الأمني في وزارة الداخلية، 2021).

نتائج الدراسة

تحليل أداة الدارسة (المقابلة)

1. مستوى وجود استراتيجية اتصالية أمنية داخل المؤسسة الأمنية:

يناقش الباحثان مستوى وجود استراتيجية اتصالية أمنية داخل المؤسسة الأمنية من وجهة نظر العينة التي شملتها الدارسة، ومن خلال النتائج يتبين وجود اجماع حول وجود استراتيجية اتصالية أمنية، وأشارت إجابات عينة الدراسة أن هذه الخطة الإستراتيجية معمول بها منذ أعوام داخل وزارة الداخلية الفلسطينية.

2. مستوى اعتماد الإستراتيجية الإتصالية من الجهات المختصة:

تشير النتائج إلى وجود استراتيجية اتصالية أمنية مكتوبة ومعتمدة من قبل وزارة الداخلية الفلسطينية اعتماداً على اجابات عينة الدارسة، حيث أشارت إجابات العينة إلى أن هذه الإستراتيجية مكتوبة ومتفق عليها من قبل مدراء العلاقات العامة في الأجهزة الأمنية، كما أنها موجودة ضمن الخطة الإستراتيجية الوطنية لقوى الأمن، بينما أشارت بعض الآراء إلى أن هذه الإستراتيجية تخلق وتوجه اعتماداً على المتغيرات والتطورات البارزة في الساحة الفلسطينية.

3. مستوى اشراك دوائر العلاقات العامة في الأجهزة الأمنية المختلفة في بناء الإستراتيجية الإتصالية:

تشير النتائج الموضحة إلى أنه يتم اشراك دوائر العلاقات العامة في الإدارات المركزية في بناء الخطة الإستراتيجية الإتصالية الأمنية، وذلك من خلال مجموعة من اللقاءات الدورية بين الأجهزة الأمنية والمحددة بالعلاقات العامة لتبادل الخبرات واتخاذ الإجراءات الضرورية، كما أشارت النتائج إلى أن دوائر العلاقات العامة هي جزء أساسي في بناء الإستراتيجية وذلك من خلال اللجنة العليا للعلاقات العامة والإعلام، وأوضحت بعض إجابات عينة الدراسة إلى أن الأجهزة الأمنية هي الذراع المسؤول عن تنفيذ هذه الخطة مما يعني ضرورة اشراكهم لضمان ملائمة خططها مع ما سيتم تنفيذه على أرض الواقع.

4. دور العلاقات العامة في وزارة الداخلية في بناء الإستراتيجية:

يتضح من خلال استجابات المبحوثين بأن دوائر العلاقات العامة داخل المؤسسة الأمنية تعتمد في بناء الإستراتيجية الإتصالية الأمنية اعتماداً على الاحتياجات والأهداف والتطلعات الخاصة بها، بالإضافة إلى اعتمادها على الخطة الإستراتيجية العامة لقوى الأمن لضمان وحدة هذه الخطط والتوافق فيما بينها مما يسهل عملية تنفيذها والاستفادة منها، كما أشارت آراء عينة الدراسة إلى أن بناء هذه الإستراتيجية يتم وفق مهام ووظائف ورسالة موحدة ووفق التخطيط المشترك والشراكة الحقيقية، بالإضافة إلى بنائها وفق العمل المشترك بين العلاقات العامة للأجهزة الأمنية.

وأكد المبحوثون إلى أنه ينطوي تحت وزارة الداخلية قوى الأمن الداخلي المتمثلة في أجهزة الأمن الوقائي والشرطة والضابطة الجمركية والدفاع المدني والتوجيه السياسي وبالتالي هي جزء أصيل من هذه الإستراتيجية، ويظهر دورها البارز من خلال التكامل والتشابك مع كافة قوى الأمن الأخرى وذلك بالاهتمام والدعم المتواصل وتقديم الدعم المادي واللوجستي بهدف بناء وتنفيذ هذه الإستراتيجية على أكمل وجه، كما أشارت إجابات عينة الدراسة إلى وجود دور اتصالي بارز لدائرة العلاقات العامة في وزارة الداخلية يعتمد على بناء شراكة حقيقية في بناء الخطط العملية المشتركة ما بين الأقسام واللجان المتعددة والمرتبطة بدوائر العلاقات العامة والاعلام، كما أشارت بعض الإجابات إلى أن دور العلاقات العامة في وزارة الداخلية يظهر من خلال التنسيق والتواصل ما بين الأجهزة المختلفة والجهات الدولية المانحة والداعمة لها.

الجهات الشريكة مع العلاقات العامة في وزارة الداخلية في بناء الإستراتيجية الإتصالية الأمنية:

أكد المبحوثون أن الشراكة في بناء الإستراتيجية الإتصالية الأمنية تتم مع الجهات الحكومية والاعلامية ودائرة التخطيط الاستراتيجي في وزارة الداخلية الفلسطينية، اما على صعيد الشراكة مع المؤسسات خارج القطاع الحكومي فلا توجد شراكة كما بينت نتائج المقابلات.

معالم الإستراتيجية الإتصالية الأمنية في وزارة الداخلية الفلسطينية:

أكد المبحوثون على أن معالم الإستراتيجية الإتصالية الأمنية تقوم على صياغة رسالة إعلامية موحدة للمؤسسة الأمنية، وبناء شراكة مع مختلف مكونات المجتمع لإبراز دور المؤسسة الأمنية بكافة أذرعها، وأشارت إجابات عينة الدراسة أن هذه المعالم تظهر من خلال توحيد الخطاب الإعلامي في المؤسسة الأمنية وتعميق العلاقة مع الجمهور، كما تظهر هذه المعالم من خلال رؤية ورسالة وأهداف توضح من أجل الوصول إلى توحيد الرسالة الإعلامية الأمنية الموجة للجمهور، كما أوضحت بعض الإجابات أن الإستراتيجية الأمنية الإتصالية تقوم على العقيدة الأمنية للمؤسسة الأمنية الفلسطينية والتي تقوم على حماية المصالح الحقيقية للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى بناء شراكات مختلفة مع الجهات المستهدفة وتنفيذ برامج تحقق الأهداف الإستراتيجية.

5. تحديث الإستراتيجية الإتصالية الأمنية في وزارة الداخلية:

تشير النتائج إلى أنه يتم تحديث الإستراتيجية الإتصالية الأمنية باستمرار وذلك وفق التطورات الميدانية من خلال الاعتماد على التغذية العكسية، حيث يتم اشراك العديد من الخبراء والمحللين والمطلعين في هذه المواضيع للاستفادة من آرائهم وتوجهاتهم، كما اشارت النتائج إلى أن تحديث هذه الإستراتيجية مرتبطة بالتطور العلمي والتكنولوجي القائم، وهذا ما ظهر بصورة واضحة عند اعتماد هذه الإستراتيجية على وسائل التواصل الإجتماعي بهدف التواصل مع الجمهور واستخدام التقنيات الحديثة في ذلك، كما أشارت بعض الآراء إلى أن هذه

الإستراتيجية يتم مراجعتها في بداية كل عام للتأكد من ملائمة الأنشطة والخطط الفرعية مع أهدافها وخطتها العامة وتقييم مراحل تنفيذها ومراجعتها لضمان عدم وجود أخطاء أو مشاكل فيها، فيما أشار أحد المبحوثين إلى أن هذه الإستراتيجية لا يتم تحديثها.

6. الأدوات والأساليب المستخدمة في تنفيذ الإستراتيجية الإتصالية الأمنية:

تشير النتائج إلى أنه يتم استخدام مجموعة من الأدوات والأساليب في تنفيذ الإستراتيجية الإتصالية الأمنية، حيث يتم التركيز في الوقت الحاضر على الأساليب الحديثة والتقنية التي تعتمد على وسائل التواصل الإجتماعي، كما أشارت إجابات عينة الدراسة إلى أنه يتم اشراك لجان مشتركة من جميع الأجهزة الأمنية من خلال لقاءات متواصلة لتحديد الطرق والأساليب التي يجب استخدامها من خلال هذه الأدوات، وبينت إجابات عينة الدراسة إلى أن هذه الأدوات تعتمد على التشبيك المباشر مع المؤسسات المختلفة لتنفيذ برامج تحقق الأهداف المشتركة، والتواصل مع المؤسسات الشريكة واطلاعها على الخطط والبرامج المقررة، بالإضافة إلى الإطلاع على المراحل المختلفة لتنفيذ هذه البرامج المشتركة، كما تعتمد دوائر العلاقات العامة في تنفيذ هذه الخطط على الدراسة والتحليل المستمر للأدوات والأساليب المستخدمة بهدف اعتمادها بصورة فعالة والاستفادة منها.

7. الوسائل الإتصالية التي تستخدمها العلاقات العامة في إدارة الإستراتيجية الإتصالية الأمنية:

توضح النتائج الواردة إلى تعدد الوسائل الإتصالية التي يتم استخدامها من قبل العلاقات العامة في المؤسسة الأمنية، حيث يتم التواصل مع الجهات المختلفة بالعديد من الطرق التي تعتمد على وسائل الاعلام واللقاءات مع كافة شرائح المجتمع من خلال الفيديوهات والمنشورات المختلفة، وتتعدد الوسائل الإتصالية المستخدمة من قبل العلاقات العامة لتشمل المقابلات، استطلاعات الرأي، المنشورات عبر مواقع التواصل الإجتماعي والوسائل التقنية الحديثة كالحاسوب وبعض البرامج الإتصالية الإلكترونية، كما أشارت آراء عينة الدراسة إلى أنها تعتمد على وسائل الإتصال والتواصل من خلال تحضير وترتيب اللقاءات المباشرة مع اللجان المشتركة للمؤسسات والجمهور الخارجي.

8. الجدول الزمني الخاص بالإستراتيجية الإتصالية الأمنية:

من خلال النتيجة السابقة وبعد استطلاع المبحوثين يرى الباحثان وجود العديد من وجهات النظر، فبعض أفراد عينة الدراسة ترى بأن الإستراتيجية الإتصالية المرتبطة بجدول زمني محدد تكون مرتبطة غالباً بتنفيذ الخطط المشتركة للمؤسسات الأمنية المختلفة، وبالتالي يوجد جدول زمني خاص بتنفيذ النشاطات المتعلقة بها، فيما حددها البعض ب (3) سنوات وبعضها الآخر (5) سنوات، أما فيما يتعلق بوجهة النظر الثانية والتي أكدت عدم وجود جدول زمني خاص اعتماداً على أن هذه الخطة تتكون من أنشطة يتم تحديد موعدها وفترتها بمراعاة

الظروف والتحديات، مما يعني عدم تقييدها بفترة زمنية محصورة، وبالتالي فإن الظروف هي من تحدد الجدول الزمني، فمن الممكن إجراء التعديلات بناءاً على المعطيات التي تفرضها الوقائع في الشارع الفلسطيني. وبالتالي فإن التخبط والتباين في الإجابات يعود لعدم وجود جدول زمني دقيق للإستراتيجية الإتصالية الأمنية.

9. تقييم التقدم الخاص في تنفيذ الإستراتيجية الإتصالية الأمنية:

تشير الإجابات إلى وجود تقييم خاص بتنفيذ الإستراتيجية الإتصالية الأمنية وذلك من خلال الاجتماعات الدورية ووضع الملاحظات والاستفادة من التغذية الراجعة واستطلاعات الرأي المختلفة، بالإضافة إلى دراسة ردود أفعال الجمهور المتابع والحكومة والموظفين العاملين في العلاقات العامة بشكل عام، كما أشارت بعض الآراء الخاصة بعينة الدراسة إلى أن هذا التقييم يعتمد على مراجعة الجدول الزمني المقرر للخطط والبرامج المنفذة، وتقييم النتائج الجزئية لكل مرحلة زمنية، بالإضافة إلى الاهتمام بإجراء الدراسات والأبحاث حول هذه القضايا.

10. التحديات والمعيقات التي تواجه الإستراتيجية الإتصالية الأمنية داخل المؤسسة الأمنية:

تشير النتائج إلى تعدد المعيقات والتحديات المرتبطة بالإستراتيجية الإتصالية الأمنية، حيث اشارت إجابات عينة الدراسة إلى أن التحديث الأبرز كان يرتبط بالوضع السياسي والأمني غير المستقر والذي تواجهه المؤسسة الأمنية، بالإضافة إلى أزمة انتشار فايروس كورونا وتبعاًت ذلك، إضافة إلى أثر إجراءات الإحتلال الإسرائيلي وضعف الإنتماء والدعم المادي والمعنوي الذي تواجهه المؤسسة الأمنية.

11. علاقة الجمهور الخارجي في بناء الإستراتيجية الإتصالية الأمنية

(مستوى اشراك الجمهور الخارجي):

من خلال استجابات المبحوثين يتبين أن بناء الإستراتيجية الإتصالية الأمنية يأخذ بالحسبان العلاقة مع الجمهور الخارجي، وبالتأكيد هذا يعود لارتباط تلك الإستراتيجية بتأكيدها على حفظ الأمن داخل المجتمع ومجابهة التحديات الداخلية كالجرائم بكافة أشكالها، وهذا يتطلب بناء علاقة قوية مع الجمهور الخارجي.

12. مستوى تطور العلاقة مع الجمهور الخارجي:

من خلال استجابات المبحوثين يتبين ما تم تناوله في النتيجة رقم (11) أن بناء الإستراتيجية الإتصالية الأمنية يأخذ بالحسبان العلاقة مع الجمهور الخارجي، وبالتالي تأتي استجابات المبحوثين لتؤكد على أن مستوى تطور العلاقة مع الجمهور الخارجي هو مستوى عالي.

13. **مستوى اعتماد العلاقات العامة في المؤسسة الأمنية على بناء علاقات متبادلة المنفعة مع الجمهور عند بناء استراتيجية اتصالية أمنية:**

من خلال استجابات المبحوثين يتبين ما تم تناوله في النتيجة رقم (11) ورقم (12) حول طبيعة العلاقة مع الجمهور عند بناء الإستراتيجية الإتصالية الأمنية، وبالتالي فاستجابات المبحوثين حول بناء علاقات متبادلة المنفعة مع الجمهور الخارجي عند بناء استراتيجية اتصالية أمنية هو على مستوى عالي. وهو ما يتوافق مع استجاباتهم في النتيجتين رقم (11) ورقم (12).

14. **مستوى قياس تأثير الإستراتيجية الإتصالية على علاقات ومواقف وسلوك الجمهور اتجاه المؤسسة الأمنية:**

من خلال استجابات المبحوثين في يتبين أن مستوى قياس تأثير الإستراتيجية الإتصالية على علاقات ومواقف وسلوك الجمهور اتجاه المؤسسة الأمنية هو مستوى عالي، وبالتالي فإن بناء أي استراتيجية اتصالية أمنية يأخذ بعين الاعتبار وبشكل أساسي واستراتيجي العلاقة مع الجمهور الخارجي وقياس سلوكهم تجاه المؤسسة الأمنية.

15. **مستوى التواصل مع الجمهور عند حدوث أزمة أمنية محددة:**

من خلال استجابات المبحوثين يتبين أن مستوى التواصل مع الجمهور عند حدوث أزمة أمنية محددة هو مستوى عالي، وهو ما يفسر أن نجاح أي إستراتيجية اتصالية أمنية تعتمد بشكل كبير على تعاون الجمهور مع المؤسسة الأمنية في حال حدوث الأزمات.

16. **مدى الاهتمام برأي الجمهور عند عملية صنع القرار الخاص بمواجهة الأزمة:**

يناقش الباحثان مستوى إشراك الجمهور الخارجي في بناء الإستراتيجية الإتصالية الأمنية من وجهة نظر العينة التي شملتها الدارسة، ومن خلال الأدلة التجريبية نجد بأن مستوى المشاركة مرتفع حيث وصلت النسبة إلى 55%، ويمكننا الإشارة إلى الحقائق التالية اعتماداً على المقابلات المعمقة التي تم إجراءها مع عينة الدراسة وهي كما يلي:

- يتم اشراك الجمهور الخارجي بهدف تحديد الأولويات المرتبطة به وتنفيذها.
- يتم الأخذ بعين الاعتبار تطور العلاقة مع الجمهور الخارجي ومصلحة الجمهور.
- تهتم دوائر العلاقات العامة في المؤسسة الأمنية بتنفيذ زيارات متبادلة مع المجتمع المدني لتقوية العلاقات مع الجمهور الخارجي وذلك في سياق تقوية العلاقات المتبادلة للمنفعة ما بين جميع الأطراف.
- يتم قياس تأثير الإستراتيجية الإتصالية على علاقات ومواقف وسلوك الجمهور.
- يتم التواصل مع الجمهور عند حدوث الأزمات المختلفة من خلال وسائل مختلفة.
- تهتم العلاقات العامة في الإطلاع على أراء الجمهور في الأزمات المختلفة.

17. طرق تحقيق الإستراتيجية الإتصالية الأمنية لأهدافها ورؤيتها:

تشير النتائج إلى تعدد الطرق التي تعتمد عليها العلاقات العامة بهدف تحقيق الإستراتيجية الإتصالية الأمنية لأهدافها ورؤيتها المحددة، وذلك من خلال التواصل الدائم والشراكة في الكثير من الجوانب، بالإضافة إلى التعاون مع الجمهور لتحقيق أهداف المؤسسة الأمنية بكافة أذرعها، والعمل على تحقيق أنشطتها وتنفيذ أعمالها من خلال تنفيذ برامج مشتركة.

18. الاقتراحات الخاصة ببناء علاقات قوية ومتينة ما بين المؤسسة والجمهور عند بناء استراتيجية أمنية:

تشير النتائج إلى وجود العديد من الاقتراحات المرتبطة ببناء علاقات قوية ما بين المؤسسة والجمهور والتي تتم من خلال التواصل الفعال مع الجمهور بالدرجة الأولى، ومراجعة دورية للخطط والبرامج وتقييم نتائج كل مرحلة، وتعزيز إمكانيات الدوائر المكلفة بذلك، بالإضافة إلى تأهيل الضباط المكلفين بالإتصال مع مختلف الفئات وبناء مركز اعلامي موحد لجميع الأجهزة الأمنية.

الاقتراحات الخاصة بتحسين الإستراتيجية الإتصالية الأمنية

أشارت النتائج الخاصة بتحليل إجابات عينة الدراسة حول الاقتراحات الخاصة بتحسين الإستراتيجية الإتصالية الأمنية بوجود العديد من الاقتراحات الفعالة والتي يمكننا حصرها بما يلي:

1. زيادة الثقة والتفاهم بين المؤسسة الأمنية والجمهور.
2. ترسيخ صورة المؤسسة الجيدة في ذهن الجمهور.
3. الاعتماد على أخذ أراء الجمهور والعمل بها.
4. بناء خطة استراتيجية اتصالية وفعالة.
5. توفير مواد الخطة الإتصالية حتى يتمكن الجمهور من الإطلاع عليها.
6. ربط الموازنات المادية بالخطط المتفق عليها.

المعيقات التي تواجه العلاقات العامة عند عملية التخطيط للاستراتيجية الإتصالية وتنفيذها وتقييمها

أشارت النتائج الخاصة بتحليل إجابات عينة الدراسة حول المعيقات التي تواجه العلاقات العامة عند عملية التخطيط للاستراتيجية الإتصالية وتنفيذها وتقييمها والتي يمكننا حصرها بما يلي:

1. عدم توفر معلومات كافية ودراسات حول الخطط الإتصالية الأمنية.
2. عدم توفر تمويل خاص بتنفيذ هذه الخطط.
3. عدم الاستفادة من عملية التقييم الخاصة بمراحل تنفيذ الخطط.

4. الوضع السياسي غير المستقر.
5. ممارسات الإحتلال الإسرائيلي ومصادرة الأراضي وتعكير صفو الحياة الإجتماعية.

19. مدى الاستفادة من الأخطاء الموجودة في الإستراتيجية الإتصالية الأمنية السابقة

توضح الآراء الخاصة بعينة الدراسة إلى أنه لا يتم الاستفادة من الأخطاء الموجودة في الإستراتيجية الإتصالية الأمنية السابقة، وفي بعض الحالات تكون هذه الاستفادة جزئية وغير مفيدة بالصورة المطلوبة، بحيث يجب على دوائر العلاقات العامة تحديد نقاط القوة والضعف فيها والاستفادة منها.

20. أثر الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية في تطبيق الإستراتيجية الإتصالية الأمنية داخل المؤسسة الأمنية:

تشير النتائج إلى وجود أثر بالغ للأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية في تطبيق الإستراتيجية الإتصالية الأمنية، مما يعني بأنها تشكل من أكبر التحديات والمعيقات التي تواجهها.

21.مدى استخدام مواقع التواصل الإجتماعي من قبل العلاقات العامة في وزارة الداخلية بهدف إدارة الإستراتيجية الإتصالية الأمنية والتواصل مع الجمهور:

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (20) إلى ارتفاع مستوى استخدام مواقع التواصل الإجتماعي من قبل العلاقات العامة في وزارة الداخلية بهدف إدارة الإستراتيجية الإتصالية الأمنية والتواصل مع الجمهور، وخاصة بأن نسبة مستخدمي مواقع التواصل الإجتماعي من الفلسطينيين مرتفعة جداً، وأصبح العديد من المواطنون يستخدمون الشبكة العنكبوتية ومواقع التواصل لتقديم الشكاوى أو إبداء الملاحظات أو السؤال عن قضية محددة وذلك بسبب سهولة استخدامها، بينما أشارت بعض الآراء إلى التحفظ على استخدام هذه المواقع بسبب حساسية المواضيع المنشورة وبهدف المحافظة على خصوصيتها (نائب مدير وحدة التخطيط الإستراتيجي الأمني في الوزارة، 2021).

مناقشة النتائج:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: وجود استراتيجية اتصالية أمنية داخل وزارة الداخلية:

يتضح من خلال اجابات المبحوثين وجود استراتيجية اتصالية أمنية، وأن هذه الخطة الإستراتيجية معمول بها منذ أعوام داخل وزارة الداخلية الفلسطينية، وهي مكتوبة ومعتمدة من قبل وزارة الداخلية الفلسطينية وهذه الإستراتيجية مكتوبة ومتفق عليها من قبل مدراء العلاقات العامة في الأجهزة الأمنية، كما أنها موجودة ضمن الخطة الإستراتيجية الوطنية لقوى الأمن.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: مدى التواصل بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة (دائرة العلاقات العامة والجمهور) عند بناء استراتيجية اتصالية أمنية:

وهو ما يتفق مع مبادئ نظرية إدارة العلاقات والتي ترى ضرورة وجود استراتيجية للعمل لدى دوائر العلاقات العامة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة مزيان(2019) والتي تبين من خلال وجود استراتيجية اتصالية، وتتعارض مع دراسة الكوع، والهندي (2020) والتي اظهرت نتائجها وجود ضعف في أسلوب الإتصال لدى مؤسسة الشرطة الفلسطينية

تشير النتائج إلى اشراك الجمهور الخارجي عند بناء استراتيجية اتصالية أمنية بهدف تحديد الأولويات المرتبطة به وتنفيذها ويتم الأخذ بعين الاعتبار تطور العلاقة مع الجمهور الخارجي ومصلحة الجمهور، وأن معالم الإستراتيجية الإتصالية الأمنية تقوم على صياغة رسالة إعلامية موحدة للمؤسسة الأمنية، وبناء شراكة مع مختلف مكونات المجتمع لإبراز دور المؤسسة الأمنية بكافة أذرعها، وتظهر هذه المعالم من خلال توحيد الخطاب الإعلامي في المؤسسة الأمنية وتعميق العلاقة مع الجمهور، ويظهر كذلك أن بناء الإستراتيجية الإتصالية الأمنية يأخذ بالحسبان العلاقة مع الجمهور الخارجي، وبالتأكيد هذا يعود لارتباط تلك الإستراتيجية بتأكيدها على حفظ الأمن داخل المجتمع ومجابهة التحديات الداخلية كالجرائم بكافة أشكالها، وهذا يتطلب بناء علاقة قوية مع الجمهور الخارجي، أن أهمية العلاقات العامة المتصلة بالجمهور الخارجي ، ولذلك يعتبر كسب ثقة الجمهور الخارجي من أهم أهداف أنشطة العلاقات العامة داخل أي منظمة ، فعلى المنظمة أن تقوم بتحديد أهم الجماهير المتصلة بها وتسعى إلى تدعيم علاقتها معها والعمل على إرضائها، وكسب ثقتها.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة السلعوس (2018) والتي أظهرت نتائجها أن جهاز العلاقات العامة يستخدم الأساليب الإتصالية التي تتضمن الإتصال الشخصي والإتصال الجمعي، ويتعارض مع نتيجة دراسة مزيان (2019) والتي اظهرت نتائجها التواصل مع الجمهور الخارجي،وهذا ما يتفق مع نظرية الدراسة وهي نظرية إدارة العلاقات والتي من أهم مبادئها أن إدارة العلاقات في مجال العلاقات العامة تعني بشكل متبادل العلاقات المفيدة بين المنظمات وجمهورها بحيث تم تطويرها وصيانتها وتوسيعها بمرور الوقت.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: معالم الإستراتيجية الإتصالية مع الجمهور في إدارة الأزمات الأمنية:

ومن خلال النتائج يتبين أن مستوى التواصل مع الجمهور عند حدوث أزمة أمنية محددة هو مستوى عالي، وهو ما يفسر أن نجاح أي إستراتيجية اتصالية أمنية تعتمد بشكل كبير على تعاون الجمهور مع المؤسسة الأمنية في حال حدوث الأزمات. ويتم تحديث الإستراتيجية

الإتصالية الأمنية باستمرار وذلك وفق التطورات الميدانية من خلال الاعتماد على التغذية العكسية، حيث يتم اشراك العديد من الخبراء والمحللين والمطلعين في هذه المواضيع للاستفادة من آرائهم وتوجهاتهم.

وهو ما يتفق مع نتيجة دراسة طاحون (2016) والتي اظهرت نتائجها تواصل العلاقات العامة مع الجمهور، وتتفق هذه النتيجة مع مبادئ نظرية الدراسة (نظرية إدارة العلاقات).

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: الأخذ بعين الاعتبار العلاقة مع الجمهور الخارجي عند بناء الإستراتيجية الإتصالية الأمنية حيث يعد الإتصال بالجمهور الخارجي ضرورياً لنجاح جهود إدارة العلاقات العامة أوقات الأزمات، حيث أن جهود الاستجابة للأزمة لن تنجح إذا لم يتم إعلام الجمهور بها، ومن ثم لابد من فتح قنوات الإتصال مع الجماهير ووسائل الإعلام لنقل المعلومات عن الإجراءات والخطوات المتبعة التصحيحية.

وأكد المبحوثين على أن بناء الإستراتيجية الإتصالية الأمنية يأخذ بالحسبان العلاقة مع الجمهور الخارجي، وبالتأكيد هذا يعود لارتباط تلك الإستراتيجية بتأكيدها على حفظ الأمن داخل المجتمع ومجابهة التحديات الداخلية كالجرائم بكافة أشكالها، وهذا يتطلب بناء علاقة قوية مع الجمهور الخارجي، وأن معالم الإستراتيجية الإتصالية الأمنية تقوم على صياغة رسالة إعلامية موحدة للمؤسسة الأمنية، وبناء شراكة مع مختلف مكونات المجتمع لإبراز دور المؤسسة الأمنية بكافة أذرعها، وأشارت إجابات عينة الدراسة أن هذه المعالم تظهر من خلال توحيد الخطاب الإعلامي في المؤسسة الأمنية وتعميق العلاقة مع الجمهور، وأشارت آراء عينة الدراسة إلى أنها تعتمد على وسائل الإتصال والتواصل من خلال تحضير وترتيب اللقاءات المباشرة مع اللجان المشتركة للمؤسسات والجمهور الخارجي.

وهو ما يتفق مع مبادئ نظرية إدارة العلاقات والتي من أبرز مبادئها الإعتراف بالدور المركزي للعلاقة مع الجمهور في العلاقات العامة. وكذلك تتفق نتائجها مع نتائج دراسة طاحون (2016) والتي اظهرت التواصل مع الجمهور الخارجي من قبل العلاقات العامة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: الوسائل الإتصالية التي تستخدمها العلاقات العامة في إدارة الإستراتيجية الإتصالية الأمنية:

تشير النتائج إلى أنه يتم استخدام مجموعة من الأدوات والأساليب في تنفيذ الإستراتيجية الإتصالية الأمنية، حيث يتم التركيز في الوقت الحاضر على الأساليب الحديثة والتقنية التي تعتمد على وسائل التواصل الإجتماعي. وتوضح النتائج إلى تعدد الوسائل الإتصالية التي يتم استخدامها من قبل العلاقات العامة في المؤسسات الأمنية، حيث يتم التواصل مع الجهات المختلفة بالعديد من الطرق التي تعتمد على وسائل الاعلام واللقاءات مع كافة شرائح المجتمع من خلال الفيديوهات والمنشورات المختلفة. حيث تتعدد الوسائل الإتصالية المستخدمة من قبل العلاقات العامة لتشمل المقابلات، استطلاعات الرأي، المنشورات عبر

مواقع التواصل الإجتماعي والوسائل التقنية الحديثة كالحاسوب وبعض البرامج الإتصالية الإلكترونية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة السلعوس (2018) والتي تبين من خلالها التواصل مع الجمهور من خلال وسائل الإتصال الحديثة، ودراسة طاحون (2016) والتي اظهرت نتائجها تواصل العلاقات العامة مع الجمهور باستخدام وسائل الإتصال الإلكترونية الحديثة، ودراسة شنطاوي (2015) حيث اظهرت نتائجها التواصل مع الجمهور عبر الوسائل الإتصالية الحديثة،وهو ما يتفق مع مبادئ نظرية إدارة العلاقات.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور العلاقات العامة في إدارة الإستراتيجية الإتصالية الأمنية: دراسة تطبيقية على إدارة العلاقات العامة في وزارة الداخلية الفلسطينية، ومدى إشراك دوائر العلاقات العامة في الإدارات المركزية في بناء الخطة الإستراتيجية الإتصالية الأمنية، وعليه فقد طرحت السؤال الرئيس التالي:

ما دور العلاقات العامة في وزارة الداخلية الفلسطينية في إدارة الإستراتيجية الإتصالية الأمنية؟

ولتحقيق هذا الهدف فقد استخدمت الدّراسة أداة المقابلة التي تمّ تطبيقها على عينة قصدية عددها ١١ شخصا يمثلون مدير وحدة الإعلام المركزي الفلسطيني/ مكتب الناطق الرسمي بإسم وزارة الداخلية الفلسطينية، ومدير وحدة التخطيط الإستراتيجي الأمني في الوزارة ونائب مدير وحدة التخطيط الإستراتيجي الأمني في وزارة الداخلية، ومدير مكتب الناطق الرسمي بإسم وزارة الداخلية، ومدراء العلاقات العامة في الأجهزة الأمنية الفلسطينية حيث اقتصرت الدّراسة على محافظات الضفة الغربية فقط. وقد تمَّ إجراء هذه الدّراسة خلال العام 2021.

وقد توصلت الدّراسة إلى وجود إستراتيجية اتصالية أمنية، معمول بها منذ أعوام داخل وزارة الداخلية الفلسطينية، وتعتمد دوائر العلاقات العامة داخل المؤسسات الأمنية في بناء الإستراتيجية الإتصالية الأمنية على الاحتياجات والأهداف والتطلعات الخاصة بها، ويتم إشراك دوائر العلاقات العامة في الإدارات المركزية في بناء الخطة الإستراتيجية الإتصالية الأمنية، وذلك من خلال مجموعة من اللقاءات الدورية بين الأجهزة الأمنية والمحددة بالعلاقات العامة لتبادل الخبرات واتخاذ الإجراءات الضرورية.

وتتوافق هذه النتائج مع نظرية إدارة العلاقات والتي ترى ضرورة وجود استراتيجية للعمل لدى دوائر العلاقات العامة وأن إدارة العلاقات في مجال العلاقات العامة تعني بشكل متبادل العلاقات المفيدة بين المنظمات وجمهورها بحيث تم تطويرها وصيانتها وتوسيعها بمرور الوقت والإعتراف بالدور المركزي للعلاقة مع الجمهور في العلاقات العامة.

في ضوء ما تقدم من نتائج خلُصَ الباحثان إلى عدة توصيات:

- عند صياغة الإستراتيجية الإتصالية الأمنية يجب تشكيل لجنة مكونة من جميع الأجهزة الأمنية والعسكرية لتكون موحدة لجميع الأجهزة، حيث اظهرت النتائج تباين في الإستراتيجية الإتصالية بين الأجهزة الأمنية المختلفة.
- ضرورة مراجعة الإستراتيجية الإتصالية الأمنية كل ستة أشهر لفحص نقاط الضعف وعلاجها ونقاط القوة وتدعيمها.
- ضرورة اعتماد بناء الإستراتيجية الإتصالية الأمنية على الأهداف المشتركة لجميع الأجهزة الأمنية والعسكرية، وأهداف وزارة الداخلية بشكل عام.
- ضرورة عقد دورات تدريبية مكثفة لدائرة العلاقات العامة في وزارة الداخلية للتدريب على وسائل الإتصال الحديثة وطرق استخدامها ليتم تطويعها في بناء الإستراتيجية الإتصالية الأمنية.

المصادر والمراجع العربية والاجنبية

أولاً: المراجع العربية

أبو علام، رجاء.(2013). مناهج البحث الكمي والنوعي والمختلط، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

السلعوس، محمد. (2018). الأنشطة الإتصالية لجهاز العلاقات العامة في مستشفى الملك المؤسس عبد اللّه الجامعي ومدى أهميتها وانعكاسها على الجمهور، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب: اتحاد الجامعات العربية – الجمعية العلمية لكليات الآداب، 15(2)، 739 - 769.

شعبان، عماد الدين.(2019). دور الإستراتيجية الإتصالية في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة الإقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

الشنار، سمر اسماعيل.(2016). مدى كفاءة العالقات العامة الفلسطينية في تطوير وتحفيز جمهورها الداخلي مصنع الزيوت النباتية عنبتاوي ومصنع الأرز نموذجا، كلية الاعلام فرعي علاقات عامة، نابلس، فلسطين.

صلاح الدين، صفاء.(2018). تأثير العلاقات العامة فى مؤسسات القطاع الخاص على إدارة الأزمات دراسة تطبيقية بجمهورية مصر العربية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، 3(45)، 700-647.

طاحون، محمد.(2016). استخدام وسائل الإتصال الحديثة بإدارات العلاقات العامة في المؤسسات التعليمية للتواصل مع جماهير المؤسسة، المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان، جامعة القاهرة – كلية الإعلام – قسم العلاقات العامة والإعلان، (7)، 129 - 189.

عواطف، زواقة.(2015). الإستراتيجية الإتصالية ودورها في تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين،

رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

محمود، حسام.(2020). مع تفاقم أزمتها المالية. هل تقبل السلطة الفلسطينية أموال المقاصة؟ موقع مصر العربية الالكتروني، تاريخ الدخول للموقع

https://bit.ly/34CGr9A :29/10/2022

محمودي، محمد بشير.(2019). الوظيفة الإتصالية للعلاقات العامة وتطور المنظمة، جامعة محمد خضير بسكرة، مجلة العلوم الانسانية، 19(2):525-506.

مزيان، فوزي.(2019). دور العلاقات العامة في تكوين الصورة الإيجابية عن المؤسسة الأمنية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، 11(3)، 254-243.

هجيرة، رمضان.(2015). لمحات حول عملية الإتصال والعلاقات العامة وعلاقتها بتفعيل التنمية المحلية، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والإتصالية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الاصدار: 28، 170-144.

يحياوي، ابراهيم.(2019). استراتيجية الإتصال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والإجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد لمين دباغين، الجزائر.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

BOIE, C.(2012).Public relations and relationship management theory.
Institutional perspectives, 1(15)/2012, 3-18

Chandler, C.(2014). Exploring the relevance of relationship management theory to investor relations, Presented to the School of Journalism and Communication and the Graduate School of the University of Oregon

Hale, J.(2005).Crisis response communication challenges'. Journal of Business Communication, 2(42), 211223.

John A.(2018). Relationship Management The Core Focus of Public Relations, Capital University, U.S.A.

Schoen, M.(2005). Museum-public relationships: exploring the relationship management theory of public relations, Submitted to the Graduate Faculty of the Louisiana State University and Agricultural and Mechanical College in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Mass Communication.

تأثير ثورة الإتصال والتكنولوجيا على الأمن في فلسطين

اعداد/ عقيد

معتصم محمد مفلح زيد الكيلاني

مدير وحدة الاعلام الأمني – جهاز المخابرات العامة

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى تأثير ثورة الإتصال والتكنولوجيا على الأمن في فلسطين ولتحقيق اهداف هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي– أسلوب تحليل المضمون، من خلال الرجوع إلى الكتب والبحوث والدراسات السابقة والشبكة العنكبوتية للإجابة عن تساؤلات الدراسة وفرضياتها وقد خلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، أبرزها: لم تكن فلسطين معزولة عن الثورة التكنولوجية وعن التهديدات التي أفرزها العصر الرقمي. كما وفرت ثورة التكنولوجيا والإتصالات لأجهزة الأمن الفلسطينية العديد من الأدوات التي أسهمت في تطور أدائها. أيضاً يعاني المجتمع الفلسطيني من خطاب الكراهية والتحريض والتنمر عبر وسائل التواصل الإجتماعي. كذلك تواجه أجهزة الإعلام الأمني الفلسطينية مجموعة من المعوقات مثل نقص الموارد المادية والبشرية، وضعف التنسيق بين الأجهزة الإعلامية والأمنية في مجال مهددات الأمن القومي. كما يعاني الإعلام الأمني الفلسطيني من الخلط بين دور العلاقات العامة في المؤسسة الإعلامية ودور الإعلام الأمني والدمج بينهما.

وفي ضوء هذه الاستنتاجات التي توصلت اليها هذه الدراسة فإن الباحث يوصي بتعزيز وتطوير القوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية لتواكب التطور المتسارع في هذا المجال. وضرورة الاهتمام بوحدات الإعلام الأمني والجرائم الإلكترونية والسيبرانية وتعزيزها بالإمكانيات البشرية والفنية اللازمة لنقل الرسائل الإعلامية بفاعلية واحتراف.

مقدمة

لكلّ شيء في الحياة وجهان، وجه جيد ووجهٌ سيء، والتكنولوجيا بوصفها أداة مُساعدة للفرد ووسيلة تسرّع سير عجلة الحياة الدَّوّارة تحوَّلت من أداة طوع الاستخدام إلى قوَّة موجّهة للأفراد حتَّى أصبحوا هم في إمرتها، واتَّخذت بذلك وجهتين مختلفتين بين كونها أداة نافعة ومساعدة، وبين كونها قوَّة موجّهة ومسيطرة على إرادة المرء وأفكاره ونظرته إلى الحياة.

يعتبر الإتصال أحد الحاجات البشرية الأساسية، فمنذ عهد إشارات الدخان، مرورًا بالحمام الزاجل، وصولا إلى عهد التليفون والتلغاز، سعى البشر دومًا إلى ابتكار وسائل تمكنهم من الإتصال فيما بينهم لمسافات أطول، وبأزمان أسرع ووسائل أكثر موثوقية. اليوم، يشهد العالم ثورة عنوانها الإتصال وتكنولوجيا المعلومات. هذا التسارع التكنولوجي الهائل جعل العالم يوصف بأنه (قرية صغيرة)، حيث باتت وسائل الإتصال اليوم أكثر تنوعا وسرعة، وجعلت التكنولوجيا من حياة البشرية مجالا أسهل ما فيه الإتصال والتواصل وتبادل المعلومات والأخبار، وأصبح تبادل المعلومات والصور والفيديوهات من أسهل ما يمكن أن يقوم به الإنسان في القرن الحادي والعشرين. ويعتبر الكثيرون أن الثورة التكنولوجية مفتاح الولوج إلى المستقبل، وامتلاك ناصية القوة والتطور والحداثة في عالم متغير. وقد كان للتطور في مجال الإتصالات تأثير عميق في بنية المجتمعات البشرية عبر التاريخ، فمع كل تطور لتسهيل وتحسين أساليب الإتصال، كانت البشرية تنتقل من مرحلة حضارية إلى أخرى أكثر تطوراً (السويدي، 2018).

تعتبر المعلومات سمة العصر الحالي حتى أن البعض أطلق عليه "عصر المعلومات". وتكتسب المعلومات أهميتها من انتشارها وتبادلها بين البشر، وما كان لهذا العصر أن يكون عصرا للمعلومات لولا وجود شبكات المعلومات التي كانت تمثل الخلايا العصبية التي تتولى نقل المعلومات عبر الدول، وبخروج المعلومات التي كانت على الدوام مخزنة في أجهزة الحواسيب إلى الشبكات وإلى الفضاء وانتقالها من قارة إلى أخرى حملت معها آفاقًا جديدة للبشرية. وبقدر ما حملت معها من آمال وأحلام وتوقعات واعدة، فإنها حملت معها من المخاوف الأمنية، وخلقت من المخاطر والمشكلات قدرًا مماثلًا (فرحان، 2021).

يرى الباحث أن ثورة التكنولوجيا والإتصالات تعتبر فاعلا أساسيا في رسم السياسات الأمنية في العصر الحالي، ولا يمكن أن يتم عزل السياسات الأمنية عن أدوات التكنولوجيا الحديثة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يعتبر التطور التكنولوجي وثورة الإتصالات من أهم مميزات العصر الحديث، وباتت المعلومات وحفظها وحمايتها المادة الإستراتيجية التي تتسابق الدول على امتلاكها. وأصبح الإعلام وأدواته من أهم الفاعلين على الساحة الدولية، خصوصا بعد انتشار الهواتف الذكية المرتبطة بالإنترنت وظهور تطبيقات التواصل الإجتماعي التي جعلت من كل مواطن

صحفيا يستطيع أن يصنع التأثير. ومن أهم الجهات التي تأثرت بهذا التطور هي أجهزة الأمن. وتتمثل مشكلة البحث في التحديات التي فرضتها ثورة الإتصالات والتكنولوجيا على أجهزة الأمن في مجال حماية الدولة عبر الإعلام والهجمات السيبرانية.

ومما تقدم فإن الباحث يرى أنه من الأهمية بمكان دراسة الانعكاسات التي تنتج عن تأثير ثورة الإتصال والتكنولوجيا على الأمن في فلسطين. لذا جاءت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس:

- ما تأثير ثورة الإتصالات والتكنولوجيا على تحقيق الأمن في فلسطين؟

وقد انبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تشكل ثورة الإتصالات والتكنولوجيا تحديا امام تحقيق الأمن في فلسطين؟
- هل تشكل ثورة الإتصالات والتكنولوجيا فرصة امام تحقيق الأمن في فلسطين؟

فرضيات الدراسة:

- تشكل ثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات تهديدا أمام أجهزة الأمن الفلسطينية في تحقيق الأمن في فلسطين.
- تشكل ثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات فرصة أمام أجهزة الأمن الفلسطينية في تحقيق الأمن في فلسطين.

منهجية الدراسة:

إن الإجابة على التساؤلات السابقة تتطلب جمع كثير من البيانات وتحليلها، ولهذا فإن الباحث استخدم المنهج الوصفي–أسلوب (تحليل المضمون) في هذه الدراسة، اعتقاداً منه بأنه سيتمكن من دراسة ثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات على تحقيق الأمن في فلسطين.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية ما يمثله الفضاء الإلكتروني اليوم واعتماد الدول إلى درجة كبيرة على التكنولوجيا في إدارة مؤسساتها ورقمنة نظامها الإداري والمعلوماتي، حيث ظهرت مصطلحات من قبيل (الحكومات الإلكترونية)، كما بات الإعلام من أهم الفاعلين على الساحة السياسية الداخلية والخارجية؛ في ظل انتشار مواقع التواصل الإجتماعي وأدوات الإتصال الرقمي. وتدور معارك صامته في العالم الرقمي لا يُسمع فيها صوت هدير الدبابات والمدافع، ولا تراق فيها الدماء، لكنها ليست أقل خطورة وفتكا. فمن يمتلك الفضاء الإلكتروني والإعلام بات يمتلك أبرز عوامل القوة. فقد تَسقط أنظمةٌ بقوة الإعلام، وقد تفلس شركات عملاقة نتيجة تعرضها لهجمات سيبرانية. هذا ما استوجب أن تقوم الدول والمؤسسات الأمنية بمجموعة من التغييرات التي تتناسب مع هذه البيئة العالمية الجديدة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. معرفة ما إذا كانت ثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات تشكل تهديدا أمام أجهزة الأمن الفلسطينية في تحقيق الأمن في المجتمع.
2. معرفة ما إذا كانت ثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات تشكل فرصة أمام أجهزة الأمن الفلسطينية في تحقيق الأمن في المجتمع.

الأدوات المستخدمة:

استعان الباحث بالكتب والدراسات السابقة التي بحثت في تأثير ثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات على أمن الدول والمؤسسات والافراد، وبالمقالات، والدراسات التي لها علاقة بثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كذلك تم الرجوع إلى الشبكة العنكبوتية من أجل تحصيل الكم الأكبر من البيانات.

حدود الدراسة:

الحد الزماني: تم إجراء هذه الدراسة نهاية (2021م)

الحد الموضوعي: ركزت الدراسة على تأثير ثورة الإتصال والتكنولوجيا على الأمن في فلسطين

مصطلحات الدراسة:

ثَوْرة: (اسم) ثَوْرة: مصدر ثارَ، ثَورة: (اسم) الجمع: ثَوْرات وثَوَرات الثَّوْرَة: تغيير أساسي في الأوضاع السياسية والإجتماعية يقوم به الشعب في دولةٍ مَّا (محدثة) ثورة المعلومات/ ثورة المعلوماتيَّة: التقدُّم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، الذي أعطى قدرة فائقة للحركة المعلوماتيّة على المستوى العالميّ بتجاوز كل حواجز القوميّات. الثَّوْرَةُ الأَهْلِيَّةُ: الحَرْبُ الدَّاخِلِيَّةُ (معجم المعاني، 2017).

تكنولوجيا المعلومات والإتصالات (ICT): كافّة الآليات التقنيّة الحديثة المُستعملة في الإتصالات الخلوية واللاخلوية، ووسائل الإعلام، وإدارة الشبكات وتنظيم الرقابة عليها (techopedia،2020).

ثورة المعلومات information revolution، هي النمو السريع لكمية المعلومات، وهذا ما أدى إلى هذه الحقبة الحالية التي يُعتبر فيها امتلاك المعلومات ونشرها، قوة محركة للمجتمع. (نبيل،2021)

ثورة الإتصالات: تلك الظاهرة عميقة الأثر الذي تجلى بظهور الابتكارات والاختراعات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات. (السويدي، 2018)

أمن: (اسم) مصدر أمن، أمن أمان، اطمئنان من بعد خوف والأمن الدَّاخِليُّ: ما يَمَسُّ الوَضْعَ الدَّاخِليَّ بالبِلادِ وَصِيانَتَهُ بالحِفاظِ على سِيادَةِ القانُونِ والأمن الخارِجِيُّ: ما يَمَسُّ حُدودَ البِلادِ وَحِمايَتَها وَسِيادَتَها ضِدَّ أَيِّ اعْتِداءٍ خارِجِيٍّ والأمن العامّ: النَّشاط الحكوميّ الذي يهدف إلى استقرار الأمن في البلاد، والأمن القوميّ: تأمين كيان الدَّولة والمجتمع ضد الأخطار التي تتهدّدها داخليًا وخارجيًا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديًا واجتماعيًا لتحقيق التَّنمية الشَّاملة (معجم المعاني، 2017).

مخاطر ثورة الإتصال والتكنولوجيا على تحقيق الأمن في فلسطين

مقدمة

تميزت المرحلة الممتدة من العقد الأخير من القرن الماضي حتى اليوم بتزايد المعلومات وازدياد مستخدميها واعتماد الإنسان عليها في حياته اليومية.

وبازدياد حجم المعلومات، إزدادت الحاجة إلى تبادلها وانتقالها بين الأفراد وداخل المؤسسة أو من مؤسسة إلى أخرى أو بين الدول، وانتشرت شبكات المعلومات، وامتدت الخطوط التي تنقل تدفقا هائلاً من المعلومات عبر الكرة الأرضية. وجاء (الإنترنت) ليضع المعلومات على اختلاف أنواعها وكمياتها وأهدافها في متناول أيدي الجميع (موزي، 2009).

برز في ذات الحقبة مميزات أهمها بدء الانتقال إلى الحياة الرقمية وازديا اعتماد الإنسان عليها، والدخول في العالم الافتراضي، إضافة إلى تطور التجارة الإلكترونية، وانتشار استخدام شبكة الإنترانت (قندلجي والسامرائي، 2010).

يقول فريد سباير (FRID SBAIR) أستاذ التاريخ الكبير في جامعة أمستردام، وجامعة أيندوهفن للتكنولوجيا عن ثورة المعلومات في كتابه "التاريخ الكبير ومستقبل البشرية": (الموجة الثالثة للعولمة)، إنه إذا كان اكتشاف المطبعة، وازدهار صناعة الطباعة قبل خمسة قرون قد أحدث متغيرات جذرية في مسار المعرفة، ومن ثم أحدث متغيرات جذرية في تاريخ الإنسان، فإن الثورة المعلوماتية أكثر جذرية، من حيث كثافتها ونوعيتها (المحمود، 2021).

ويمكن تعريف ثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات بأنها تلك الظاهرة عميقة الأثر الذي تجلى بظهور الابتكارات والاختراعات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات. وبناءً عليه، فإن العلاقة تبدأ بالتقارب أكثر مع الحوسبة والإتصالات بواسطة التقنية فيما يتعلق بالنصوص والأصوات والصور، كما أن طرق إيصال المعلومات والبيانات تعتمد على أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة والتلفزيونات ذات الوظائف المتعددة(Grazia D. Santangelo, 2001).

يستخلص الباحث مما سبق أن ثورة المعلومات تعني التعامل مع تدفق كم هائل من المعلومات عبر الشبكة العنكبوتية، وأن هذه المعلومات باتت سهلة الوصول. بل إنها أصبحت تقريبا في متناول الجميع استنادا إلى تطور وسائل الإتصال والتواصل.

مظاهر تأثير ثورة المعلومات والإتصالات على الأمن:

تعددت ملامح الظاهرة الأمنية في واقعنا المعاصر حيث باتت الظاهرة الأمنية عابرة لحدود الدولة القومية، وتعددت نوعية مصادر التهديد الأمني. وظهرت أنواع جديدة من التهديدات الأمنية لم تكن معروفة سابقا، وتغير مضمون التهديدات الأمنية التقليدية وتغير الوزن النسبي لأهميتها.

أثرت ثورة الإتصالات وثورة المعلومات في إحداث تحول وتغيير من المتوقع أن يمتد تأثيره ويتطور في المستقبل، مما يخلق عالمًا مختلفًا تمامًا. الجانب الأول من جوانب التغيير ذو طبيعة اقتصادية، ويركز على اقتصاد المعرفة العالمي والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات. وأصبح حجم التغيير هنا مذهلا بكل المقاييس. أما التحول الثاني فهو الجانب الإجتماعي السياسي، وكيفية تآكل الأفكار التقليدية للسيادة الوطنية التي كانت موجودة منذ أن تم تأسيس مفهوم الدولة القومية الحديثة بعد معاهدة وستفاليا عام(1648)، حيث كسرت الثورة التكنولوجية وثورة الإتصالات جميع الحدود والحواجز المحلية والدولية، وأثرت على قيم الهوية الوطنية لمواطني المجتمعات المختلفة. والتحول الثالث يتعلق بالجانب الأمني والعسكري. حيث وفرت ثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات منصة خطيرة للإرهابيين والجماعات المتطرفة لتوسيع ونشر أفكارهم المظلمة عبر المجتمعات. علاوة على ذلك، فقد توفرت وسائل جديدة يمكن أن تستخدمها القوى المتنافسة والمتضاربة لإلحاق الضرر بمنافسيها (السويدي، 2018).

كما أدى الانتشار الهائل لاستخدام مواقع التواصل الإجتماعي إلى إحداث "ثورة كبرى" تركت تأثيراتها على كافة جوانب الحياة، وعلى رأسها الأمن الوطني للدول، الذي أصبح يواجه تحديات وتهديدات جديدة، حيث توسع مفهوم الأمن ذاته ليتجاوز نطاق مواجهة التهديدات العسكرية وحماية الوطن، إلى مجالات أخرى تشمل الإستقرار السياسي والاقتصادي والانسجام الإجتماعي وسلامة البيئة. كما أضحت مواقع التواصل هذه، وسيلة ناجحة لخدمة الجماعات الإرهابية والمتطرفين وكل أشكال الجرائم الجنائية والمالية والعنصرية، ليس فقط على مستوى الأفراد والدول، بل تعدتها إلى تشكيل منظومات عالمية عابرة للحدود،

وهنا تكمن أهمية قراءة هذه الظاهرة بموضوعية وتأنٍ كي تتمكن الأجهزة الأمنية من محاصرة هذه الظواهر والحد من سلبياتها (ملاعب، 2019).

ويمكن الإشارة إلى الأدوار الشائكة والخطيرة لوسائل التواصل الإجتماعي والمتمثلة في تضليل الرأي العام وتوجيه الرأي العام، بعيداً عن الحقيقة، ونشر التطرف والترويج لخطاب الكراهية، ونشر الشائعات الهدامة، خاصة مع تنامي ظاهرة الحسابات الوهمية في وسائل التواصل الإجتماعي، التحريض على الفوضى وإثارة الاضطرابات وعلى زعزعة الأمن (العيسوي، 2020).

كما إن التطور في تكنولوجيا الإتصال والمعلومات والإعلام كان له أثره على النشاط الأمني، اذ أنه بقدر ما خلق من تحديات، بقدر ما أوجد من فرص. والعبرة في كيفية التعامل معه بما يقلل من المخاطر، وبما يساعد على خلق الفرص. وقد أوجد هذا التطور مجالات عمل جديدة للأنشطة الأمنية (المصري 2020).

ويرى الباحث أنه بناء على ما تمت دراسته، فإن التدفق المعلوماتي عبر الإنترنت يعتبر أحد أهم تحديات الأمن في العصر الحديث، وأن ثورة الإتصالات والمعلومات أحدثت تحولا وتغييرا مهاما ومتسارعا بدرجة كبيرة في مجالات أساسية في حياة المجتمعات في واقعنا المعاصر. وكان أهم مجالات هذا التحول المجالات الإقتصادية، والإجتماعية، والأمنية والعسكرية. فقد أوجدت تلك الثورة ملامح جديدة للظواهر الأمنية، أهمها أن الجرائم باتت عابرة للحدود بفضل استخدام وسائل التكنولوجيا المعاصرة. كما أوجدت نظاما اجتماعيا جديدا لمفهوم القبيلة التقليدي من خلال الإنتماء إلى مجموعات افتراضية عبرها. وأصبحت هذه القبائل الافتراضية تسهم في خلق توجهات للرأي العام عبر ما بات يعرف بأنه شكل من أشكال القوة الناعمة، مما يستوجب من أجهزة الأمن متابعة هذه المجتمعات الافتراضية، والحرص على عدم تحول هذه القبائل الافتراضية إلى مهددات للأمن، وألا يتم استغلالها بشكل سلبي من قبل جهات تستهدف أمن الدولة واستقرارها.

جرائم الإنترنت

تعتبر جرائم الإنترنت شكلا ناشئا من أشكال الجريمة العابرة للحدود وأسرعها نموا. وبينما أصبحت شبكة الإنترنت جزءا أساسيا من حياتنا، فإن المجرمين والارهابيين يستفيدون منها كذلك. وبات الفضاء الإلكتروني مكانا مثاليا للمجرمين يُمَكّنهم من الوصول، مع إخفاء هوياتهم، إلى المعلومات الشخصية التي نقوم عن قصد أو عن غير قصد، بتخزينها على الإنترنت. وقد ارتفعت التهديدات للسلامة على الإنترنت ارتفاعا هائلاً في السنوات الأخيرة على الصعيد العالمي. فيما تعتبر البلدان النامية أقل قدرة على مكافحة الهجمات الإلكترونية

وجرائم الإنترنت. حيث يستغل مجرمو الإنترنت الثغرات القانونية وضعف التدابير الأمنية في بعض الدول لارتكاب جرائم الإنترنت، إضافة إلى ما يشكله الافتقار إلى التعاون الأمني بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية (UNODC Cybercrime Report, 2012).

استفادت ظاهرة الإرهاب بشكل خطير من الثورة التكنولوجية في وسائل الإعلام والإتصال، بحيث أصبح للتطور التكنولوجي دور استراتيجي حيوي بالنسبة للمجتمع الدولي، على مختلف الأصعدة السياسية والإقتصادية والأمنية وغيرها. وتفشت ظاهرة الاستخدام غير الشرعي للفضاء الرقمي في ظل معادلة تُزاوج ما بين تكنولوجيات الإتصال والمعلومات والإرهاب والأشكال الجديدة من الحروب. حيث بات الأمن الدولي في عصر العولمة مهدداً، ويصنف الإرهاب الإلكتروني بأنه أحد التهديدات الأمنية الجديدة (غريب، 2018).

أدت التهديدات المعلوماتية مؤخرا في كل أنحاء العالم إلى ارتفاع خيالي في تكاليف الشركات والمؤسسات في سوق تشهد حالة تجديد مستمرة، من أجهزة حماية، ومراكز مراقبة عن بعد وتشفير، وإدارة الهويات، ومعلومات بشأن التهديدات المقبلة، وصيادي مكافآت العثور على الثغرة في الأنظمة. ويشير هنري أغران، رئيس الاتحاد الفرنسي لمديري تكنولوجيا المعلوماتية، إلى مدى تعقيد الإجراءات الوقائية لأمن المعلومات التي باتت ضرورية، وما يترتب عليها من كلفة إضافية للشركات والدول، حيث تتوقع شركة "غارتنر" الأميركية المختصة في مجال أمن المعلومات، نحواً بأكثر من 12 % للسوق العالمية للأمن المعلوماتي في عام 2021، لتصل إلى ١٥٠ مليار دولار بعد ارتفاع بلغت نسبته 6.4 % في عام 2020 (صحيفة انديبندنت عربية الإلكترونية، 2021).

استحوذ الشعور بالإلحاح السيبراني مؤخرا على القطاعين العام والخاص حيث قفزت التهديدات السيبرانية إلى مصدر القلق الأول للرؤساء التنفيذيين في الولايات المتحدة، وحل في المرتبة الثانية على مستوى العالم، حيث يؤكد استطلاع US Digital Trust Insights DTI الذي أُجري على 322 من مديري المعلومات والرؤساء التنفيذيين في أبريل 2021،

أن الاستثمارات الإلكترونية لمنظماتهم قد ارتفعت هذا العام بمبالغ كبيرة. ويتوقعون أن يرتفع الإنفاق بشكل أكبر عام 2022 (insights, trust digital 2021).

ويرى الخبير في شركة " ويفستون" الامريكية للإدارة العالمية واستشارات تكنولوجيا المعلومات. (جيروم بيلوا) أن ما يحد من نمو سوق الأمن المعلوماتي اليوم هو نقص القدرات البشرية المتمثلة في نقص عدد الخبراء والأشخاص المدربين على الصعيد العالمي. ومن المتوقع أن تبقى 3.5 ملايين وظيفة شاغرة في عام 2021، بحسب أرقام "برايس ووتر كوبرز". ويقول بيلوا، "في القطاع الذي أعرفه، الاستشارات والخدمات، نحن مضطرون لرفض بعض الطلبات". وبات التحدي الكبير هو بوضوح اجتذاب مواهب، سواء كانوا من الشباب أو مهنيين (صحيفة انديبندنت عربية الإلكترونية، 2021).

استندت إلى الثورة التكنولوجية ثورة أخرى في وسائل الإتصال وانتشار هائل لاستخدام مواقع التواصل الإجتماعي، ما أدى إلى إحداث تغييرات كبرى تركت تأثيراتها على كافة جوانب الحياة، وعلى رأسها "الأمن القومي" للدول، بعد أن أضحت مواقع التواصل وسيلة ناجحة لخدمة الجماعات الإرهابية (فودة، 2020).

أظهرت الأرقام العالمية التي نشرها موقع "إنترنت وورلد ستاتيس internetworldstats" المتابع لتطورات مؤشرات خدمات الإنترنت حول العالم أن عدد مستخدمي الإنترنت حول العالم سجل مع نهاية النصف الأول من العام 2020 أكثر من 4.8 مليار مستخدم. معنى ذلك أن نسبة انتشار استخدام الإنترنت قد بلغت حوالي 62 % قياسا بعدد سكان العالم المقدر بأكثر من ٧.٧ مليار إنسان. وتعد نسبة الانتشار هذه أعلى نسبة يسجلها استخدام الإنترنت في العالم منذ بدايات انتشار الخدمة عام(1995م) (internetworldstats, 2020).

أمنيا، يتنوع تأثير مواقع التواصل الإجتماعي على الأمن القومي للدول، تشمل جوانب عديدة تتعلق بالانسجام الإجتماعي والثقافي والقيّمي، وانتشار أشكال جديدة من الجرائم، واستخدامها من قبل جماعات الإرهاب والجريمة المنظمة في التخطيط والتنفيذ لأعمالها الإجرامية، ونشر أفكار التطرف والترويج لها واستقطاب أعضاء جدد، إلى جانب إجبار الدول على اتخاذ إجراءات للضبط قد تؤثر في صورتها على المستوى الدولي (ملاعب، 2019).

تستخدم وسائل التواصل الإجتماعي في تنفيذ الجرائم بكل أنواعها، وتعتبر كذلك من التغيرات العميقة التي تحملها هذه الوسائل إلى حياة الفرد والمجتمع، وقد سهلت تجاوز الرقابة والأعراف والتقاليد، واستطاعت الأنظمة السياسية اتخاذ تدابير فنية تتحكم بالمضامين التي تبث عليها، ولكن ذلك لم يمنع التدفق الهائل للمعلومات والرسائل (عوض، 2020).

أمن المعلومات

يقصد بأمن المعلومات "حماية المعلومات والبيانات المتداولة عبر شبكة الإنترنت من العبث والتخريب والتبديل، أو من أي خطر يهددها مثل وصول أي شخص غير مخول للوصول إليها والعبث ببياناتها والإطلاع عليها، وذلك من خلال توفير الوسائل والطرق اللازمة لحمايتها من المخاطر الداخليّة والخارجيّة". ويتألف أمن المعلومات من مجموعة من العناصر تتمثل في (أولاً: السريّة: تعني منع اطلاع أي شخص غير مخوّل من الوصول إلى بيانات شخص آخر. وثانياً: التكامليّة وسلامة البيانات: وتعني التكامليّة هنا المحافظة على البيانات من التعديل أو التغيير من قبل الأشخاص غير المخوّلين بالوصول لها. وثالثاً: توفر البيانات: بمعنى توفر البيانات كاملةً عند الحاجة إليها بحيث تكون صحيحة(دعدوع، 2016).

ولا يمكن حماية المعلومات إلا من خلال تخطيط سليم لحماية البيئة المعلوماتية للدولة أو المؤسسة وحتى للفرد. ويستوجب التخطيط السليم لأمن المعلومات الإجابة عن التساؤلات التالية (فرحان، 2021):

1. ما الذي نريد أن نحميه؟ لذا يجب أولاً أن نصنف المعلومات والبيانات من معلومات عادية لا تحتاج إلى حماية إلى معلومات تتطلب درجة قصوى من الحماية.

2. ما المخاطر التي تتطلب هكذا حماية؟ تبدأ عملية تحديد المخاطر بتصور كل خطر قد يمس المعلومات ابتداءً من قطع الكهرباء حتى اختراق النظام عبر نقاط الضعف، ومن ثم تصنيف هذه المخاطر من حيث مصدرها، وأهداف المتسببين بها، وتأثيرها على نظام الحماية.

3. كيف تتوفر الحماية؟ وهنا تجد كل منشأه أو جهة حكومية أو أمنية طريقتها الخاصة في توفير الأمن، وفق تصنيف المعلومات والبيانات المراد حمايتها ومتطلبات الحماية والإمكانات المادية للحماية.

4. ما أهم الخطط لمواجهة الأخطار عند حصولها؟ تتضمن هذه الخطط مراحل متتالية، تبدأ من مرحلة الإجراءات التقنية والإدارية والإعلامية والقانونية اللازمة عند حصول ذلك، ثم مرحلة إجراء التحليلات لطبيعة المخاطر التي حصلت، وسبب حصولها، وكيفية منع حصولها لاحقاً.

ويعاني أمن المعلومات من مجموعة من المهددات أبرزها (دعدوع، 2016):

- الفيروسات: وهي برامج صغيرة مكتوبة بلغة الحاسوب تصل إلى البيانات المخزنة تعبث بها، ويكون مصدرها مواقع الإنترنت والرسائل البريديّة غير الموثوقة، والبرامج المقلدة غير الأصليّة.
- هجوم تعطيل الخدمة: عبارة عن هجوم يقوم به القرصان من أجل تعطيل خدمة السيرفر في الشبكة.
- مهاجمة المعلومات المرسلة: بمعنى اعتراض الرسائل المرسلة من جهة لأخرى والعبث بها.
- هجوم القرصنة الكاملة: وهو التحكم بجهاز حاسوب الضحيّة والعبث بكل ملفاته.

يستنتج الباحث أنه وبناء على ما سبق، فإن الثورة التكنولوجية خلقت تهديدات أمنية جديدة. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في الكلفة المادية في مجال حماية المعلومات ومواجهة الهجمات الإلكترونية، وأن الدول النامية هي الأقل قدرة على مكافحة جرائم الإنترنت بسبب ضعف الإمكانيات ونقص القدرات اللوجستية والبشرية اللازمة. يمكن القول إن التحدي الأهم في المستقبل هو القدرة على التكيف مع التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وحماية المعلومات.

الثورة التكنولوجية ووسائل الإتصال والأمن في فلسطين:

تحتل فلسطين المرتبة (123) عالميًا في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، بحسب تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات للعام 2017 (IDI Rank, 2017).

استنادا إلى تقرير IPOKE) حول الإنترنت في فلسطين، فقد بلغ عدد مستخدمي الهواتف النقالة حول العالم عام (2020م) حوالي (5.200) مليار شخص، وبلغ عدد مستخدمي الإنترنت (3.950) مليار شخص منهم (3.800) مليار شخص يستخدمون الإنترنت من خلال الهاتف المحمول. أما في فلسطين فقد بلغ عدد مستخدمي الهاتف المحمول (4.200) مليون مستخدم وهناك (7) مليون جهاز هاتف محمول وحاسوب ثابت وأجهزة أخرى مربوطة بخدمة الإنترنت في الضفة الغربية وقطاع غزة. يستخدم منهم (92%) تطبيق التواصل الإجتماعي (فيسبوك)، فيما يستخدم (76%) تطبيق (واتس اب). ويستخدم (63%) تطبيق (انستغرام)، و(64%) تطبيق (يوتيوب)، و(25%) تطبيق (تويتر). وتبلغ نسبة الذكور منهم (53.2%)، والإناث (46.8%)(IPOKE, 2020).

لم تكن فلسطين معزولة عن الثورة التكنولوجية وعن التهديدات التي أفرزها العصر الرقمي رغم أن هذه البيئة التكنولوجية وتطور وسائل الإتصال نمت فيما يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات هيكلية ناجمة عن سياسات الهيمنة الاستعمارية الإسرائيلية التي كرست علاقات التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وفرضت قيودًا على نمو مختلف القطاعات الإقتصادية الفلسطينية، وبخاصة قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، إذ تفرض سلطات الإحتلال هيمنة على الفضاء التكنولوجي الفلسطيني، وتعيق تطويره (Post–Digital Era).

بناء علية، فقد أكد المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه عام (2018م)، على وجوب تنفيذ قرارات المجلس المركزي، المتعلّقة بالتخلّص من علاقات التبعية التي كرسها بروتوكول باريس الاقتصادي، "بما يدعم استقلال الاقتصاد الوطني ونموه". (المجلس الوطني الفلسطيني، 2018)

ضمنت وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية في خطتها الإستراتيجية القطاعية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد (2017–2022)، أولويّتين سياسيتين للحكومة لهما صلة بالانفكاك التكنولوجي من الإحتلال: الأولى، تصعيد الجهود وطنيًا ودوليًا لإنهاء الإحتلال؛ والثانية، المشاركة الفاعلة في المنظومة الدولية من خلال تحسين مكانة فلسطين في الاتحاد الدولي للاتصالات، وتعزيز التعاون مع الشركات الدولية على المستويَيْن الإقليمي والدولي. (الخطة الإستراتيجية القطاعية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد، 2017–2022).

مؤشرات القطاع التكنولوجي الفلسطيني

أظهرت نتائج المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، للعام 2019، ارتفاع نسبة الأسر التي لديها جهاز حاسوب في فلسطين إلى 33.2% (بواقع 35.7% في الضفة و28.7% في القطاع)، وتبين أن 97.3% من الأسر تملك خط هاتف خلوي نقال واحد على الأقل، وأن 79.6% من الأسر لديها نفاذ للإنترنت (بواقع 83.5% في الضفة و72.7% في القطاع)

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).

الجرائم الإلكترونية في فلسطين

إزدادت الجرائم الإلكترونية في فلسطين منذ عام 2015. وتشمل هذه الجرائم سرقة الهوية والتشهير والإبتزاز، خاصّة للنساء. وقد شرعت وحدة الجرائم الإلكترونية في الشرطة الفلسطينية بإجراء تحقيقات في الجرائم الرقمية التي ارتُكِبت من قبل مواطنين فلسطينيين أو ضدّهم. وكانت الوزارات والمسؤولون الفلسطينيون قد استُهدِفوا هم أنفسهم من قبل حملات التصيّد الإلكتروني الاحتيالي والقرصنة. و للشرطة الفلسطينية، يُعزى هذا الارتفاع في الجريمة الرقمية إلى عاملين رئيسيين، الأول: زيادة الإتصال بالإنترنت واستخدام وسائل الإعلام الإجتماعية، والثاني: عدم وجود قوانين تسمح لموظفي إنفاذ القانون بمقاضاة الجرائم التي تُرتكب من خلال شبكات الكمبيوتر (عياد، 2018).

ووفقاً لما كتبه العقيد لؤي ارزيقات المتحدث باسم الشرطة الفلسطينية، فإن الجريمة الإلكترونية تُعتبر من الجرائم الحديثة التي ظهرت في السنوات الأخيرة، وارتُكبت بحق عدد من الأشخاص وتنوعت أشكالها بين الابتزاز والتهديد والتشهير والقرصنة والاحتيال المالي وإفساد الرابطة الزوجية وانتحال الشخصية والسب والشتم وسرقة حسابات مواقع التواصل والبريد الإلكتروني. وفي إطار متابعة الجريمة الإلكترونية، فقد تلقت دائرة الجرائم الإلكترونية في المديرية العامة للشرطة عام 2020 ما مجموعه 2720 شكوى بنسبة ارتفاع بلغت 2%.اعن عام 2019 الذي تلقت فيه الدائرة 2420 قضية. وأضاف ارزيقات: "نلاحظ وبمتابعة الشكاوى المقدمة للدائرة بأن الذكور تقدموا بـ 1392 شكوى بنسبة 51% من مجموع القضايا، بينما شكلت قضايا النساء ما نسبته 42% بعدد قضايا 1130 شكوى وكانت نسبة 7% قضايا مشتركة. وكان أبرز أنواعها وأكثرها تسجيلا التهديد ٥٩٩ قضية، ومن ثم القرصنة 475، وكان الابتزاز في المرتبة الثالثة، وبلغ عدد قضاياه ٤١٤ شكوى، وقضية إفساد الرابطة الزوجية في المرتبة الأخيرة، وبلغت 57 قضية"

(الموقع الإلكتروني للشرطة الفلسطينية palpolice.ps).

أثرت وسائل التواصل الإجتماعي على العلاقات الأسرية والإجتماعية في فلسطين. قال عضو المحكمة الشرعية القاضي عطا المحتسب: "إنه وعلى الرغم من ارتفاع مؤشرات الطلاق التي ينبغي متابعتها والسعي إلى التقليل منها، إلا أن أكثر قضايا الطلاق وخاصة النزاع والشقاق منها تحدث بسبب مواقع التواصل الإجتماعي"، وأشار إلى خطورة هذه الوسائل في تدمير العلاقة بين الزوجين إذا لم يحسنا استخدامها (شبكة راية، 2020).

حول مدى انتشار الجريمة الإلكترونية في فلسطين، قال مدير وحدة الجرائم الإلكترونية في الشرطة الفلسطينية العقيد سامر الهندي، إن ظاهرة الابتزاز الإلكتروني تعتبر واحدة من أنواع الجريمة الإلكترونية، وآخذة بالارتفاع. ويعزى ذلك إلى التطور التكنولوجي. ويعتبر عام(2020م) الأكثر ارتفاعًا خلال السنوات الماضية. وقال إن ظاهرة انتشرت في الآونة

الأخيرة على منصات التواصل الإجتماعي تتمثل في الشعوذة والعلاج من السحر، وإن الفئة الأكثر تضررا من هذه الجرائم هي من النساء(الهندي،2021).

تعتبر الجريمة الإلكترونية من أكثر أشكال الجرائم انتشارا في المجتمع الفلسطيني. يقول المتحدث باسم الشرطة الفلسطينية لؤي ارزيقات إنه تم تسجيل أكثر من (2000) حالة خلال العام الواحد، ومن ثم جرائم القتل، حيث تم تسجيل(33) حالة قتل منذ بداية العام (2021م)، تلتها جرائم السرقة والاعتداءات. (ارزيقات، 2021).

ويعاني المجتمع الفلسطيني أيضا من خطاب الكراهية والتحريض والتنمر وعدم قبول الآخر عبر وسائل التواصل الإجتماعي. وبناء عليه فقد أطلق المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) حملة إعلامية بعنوان (التخوين والتكفير خطر على السلم الأهلي)، لمحاربة خطاب الكراهية في فلسطين في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الإجتماعي، وبيان أخطاره الجسيمة على السلم المجتمعي وعلى حقوق الإنسان، وتهدف للتشجيع على التمسك بقيم الحوار والتسامح. (mada center 2020,).

يستنتج الباحث أن ثورة الإتصال والتكنولوجيا عبر الشبكة العنكبوتية أوجبت على جميع الدول والمؤسسات وحتى الأفراد بأن يكونوا أكثر حذرا في التعامل مع التكنولوجيا بما في ذلك دولة فلسطين التي تعيش ضمن هذه البيئة الرقمية الدولية، وأن هذه الثورة تعتبر تحديا أمام الأجهزة الأمنية في تحقيق الأمن للدول، وأن من أبرز المجالات التي أثرت فيها التكنولوجيا وثورة الإتصالات على البيئة الأمنية التي تتعامل معها أجهزة الأمن الفلسطينية في الوقت الحاضر هي: التأثير في الرأي العام واستغلالها من قبل جماعات معادية، للتحريض وبث خطاب الكراهية، والتأثير في الأمن الإجتماعي، إضافة إلى انتشار أشكال جديدة من الجرائم. ففلسطين، مثلها مثل باقي دول العالم تأثرت بهذا النوع من الجرائم المرتبطة بالتكنولوجيا، ويؤكد ذلك ما ورد في تقرير الشرطة الفلسطينية المتعلق بالجرائم في فلسطين من ارتفاع في الجرائم الإلكترونية خلال الأعوام الثلاثة الماضية وتقرير البيئة الرقمية في فلسطين الذي أورده جهاز الإحصاء الفلسطيني.

تأثير ثورة الإتصال والتكنولوجيا على تحقيق الأمن في فلسطين

مقدمة

وفرت الثورة التكنولوجية والإتصالات لأجهزة الأمن العديد من الأدوات التي أسهمت في تطور عمل وأداء الأجهزة الأمنية، ومساعدة ضباط الأمن على القيام بمهامهم بشكل أكثر احترافا. ففي الرابع عشر من أبريل (2017م)، قالت وكالة «China Daily» إن طفلاً كان قد اختُطِف

من أهله منذ (27) سنة عاد إلى عائلته بفضل برنامج تكنولوجي متقدم للتعرُّف إلى الوجوه استخدمته الشرطة، وفي عام (2016م) تم الكشف عن جريمة قتل جرت في ألمانيا قبل (34) عامًا بفضل التقدم التكنولوجي في مجال تحليل الحمض النووي «دي إن أيه»، وفي التاسع من يناير (2018م) أعلنت شرطة نيويورك معرفة الجاني في جريمة اغتصاب حدثت قبل (23) سنة؛ بفضل التقدم الذي حدث في تقنية تحليل الحمض النووي كذلك (السويدي، 2018).

لذا يتزايد يومًا بعد يوم الاعتماد على التكنولوجيا في مجالات الإتصال أو النقل أو البحث عن أي معلومات أو حتى الترفيه. لقد قامت التكنولوجيا بتوظيف العلم والمعرفة في العديد من مجالات الحياة بطريقة مدروسة لتسهيل حياة الأفراد، وإضافة قيمة للمجتمعات، فقد أحدثت ثورة ونقلة نوعية في العديد من المجالات والأصعدة سواء أكانت العلمية منها أو العملية، كما أصبح جزء كبير من تواصلنا، وحركتنا، وعملنا، وتسوقنا، وتعاملاتنا المالية، ومعاملاتنا الحكومية، وتعليمنا، وبحثنا عن المعلومة ومتابعة الأخبار والأحداث، وغيرها من تفاصيل حياتنا اليومية مرتبطا بالأجهزة الذكية، وبشبكة الإنترنت ووسائل الإتصال والتواصل. التي توفر الفرص للأشخاص لتعزيز وتسهيل الإتصال بينهم، بدءاً من الهواتف الثابتة والجوالة إلى الإنترنت وما يرتبط بها من قدرة الأشخاص على التواصل في غضون ثوانٍ، مما يساعدهم في نشر الأخبار (scientific world info 2019,).

كما أدت التكنولوجيا إلى اختفاء بعض الجرائم أو تراجعها بشكل كبير؛ فعلى سبيل المثال جرائم مثل سرقة السيارات قد اختفت من بعض الدول، أو تراجعت إلى أقل حد؛ بفضل التكنولوجيا الحديثة في السيارات التي تجعل سرقتها أمرا صعبا، فضلا عن كاميرات المراقبة وغيرها. كما أن جرائم التحرش في المواصلات والمجمعات التجارية والأماكن العامة قد أصبحت في غاية الصعوبة بفضل كاميرات المراقبة الدقيقة. ويسهم التطور التكنولوجي كذلك في سرعة الاستجابة للأحداث الأمنية والكوارث الطبيعية؛ لأنه يزيد من فاعلية أنظمة الإتصال والتنسيق، وأنظمة التواصل بين أجهزة الأمن والجمهور (السويدي، 2018)

الإعلام الأمني:

يشير مفهوم الإعلام الأمني إلى العلاقة بين الإعلام والأمن، حيث تنوعت تعريفاته بالنظر إلى تنوع زوايا النظر لدى كل باحث.

تعريف الإعلام الأمني:

عرفه الجحني (2000) بأنه: كل ما تقوم به الجهات ذات العلاقة من أنشطة إعلامية توعوية بهدف المحافظة على أمن الفرد والجماعة والوطن ومكتسباته في ظل المصالح المعتبرة .أما (بغداباي، 2019).

فعرفه بأنه "كل الأنشطة الإعلامية والإتصالية المقصودة والمخطط لها من طرف رجال الأمن عبر رسائل إعلامية في إطار إستراتيجية أمنية شاملة.

وقد انطلق كثيرون إلى تعريف الإعلام الأمني من خلال ما يُعرف بـ "صيغة لاسويل" (Lasswell formula) التي تعني (من يقول ماذا لمن وبأي وسيلة وبأي تأثير؟). هذه الصيغة منسوبة إلى (هارولد لاسويل Dwight Lasswell) عالم الاجتماع الأمريكي الذي درس تأثير أجهزة الإعلام على تكوين الرأي العام سنة 1948 وهو الذي نبه إلى عناصر رئيسية في العملية الإعلامية يطلق عليها عناصر عملية الإتصال وهي: (المرسل) و(الرسالة) و (الوسيلة) و(المستقبل) و(التغذية الراجعة) (المشارقة، 2013).

وهذه العناصر ذاتها هي عناصر عملية الإتصال والتواصل التي يستخدمها الإعلام الأمني في إيصال رسائله.

علاقة الأمن بالإعلام:

العلاقة بين الأمن والإعلام علاقة ارتباطية، فالإعلام بوسائله المختلفة يلعب دوراً بارزاً ويؤثر بفعالية في دعم نشر المعرفة الأمنية ويساعد في عمل الأجهزة الأمنية، وأصبح الإعلام بلا منازع صاحب الدور الأكبر في التوعية بأبعاد القضايا الأمنية. وأضحى الإعلام الأمني مفهوما إعلامياً متخصصا في المجتمعات الحديثة، يمتلك غايات إعلامية وقائية واجتماعية ويقوم بدور مهم في ترسيخ أمن المجتمعات واستقرارها. وله دور مهم في بناء الأمن الوطني للدولة وتخطيط إستراتيجيتها، وهو دور يقوم على أساس التفاعل مع التحديات والتهديدات الموجهة للأمن الوطني، ومن أجل تأكيد استراتيجية الدولة في مواجهة هذه التحديات، كما أصبح للأعلام الأمني دور مؤثر في مواجهة مشاكل وقضايا المجتمع من خلال الإسهام في مناقشة هذه القضايا وإيجاد الحلول المناسبة لها، ويبرز دور الإعلام الأمني بشكل واضح، وقت الحرب، من أجل مواجهة الدعاية المضادة والحرب النفسية الموجة ضد الدولة. (عامر، 2017).

وظائف الإعلام الأمني:

تُعرف وظيفة الإعلام الأمني بأنها الوظيفة التي تقدم من خلالها وسائل الإعلام مواد أمنية متخصصة (بالمعنى الشامل للأمن) عبر استخدام مختلف أساليب العمل الإعلامي، وبالاستفادة من القدرات المؤهلة إعلاميًا وأمنيًا، ويمكننا أن نشير إلى بعض هذه الوظائف (الجاف، 2016):

1. خلق صورة ذهنية إيجابية لدى المواطنين عن الأجهزة الأمنية ووظائفها ومهامها. وتشكيل بيئة حاضنة للأنشطة الأمنية وخلق رأي عام مساند لها.
2. إعداد البيانات والأخبار الإعلامية المتعلقة بالجوانب الأمنية. والتعريف بالأنشطة التي تقدمها أجهزة الأمن والتي يحتاج إليها المواطن.
3. توعية الجماهير بكل ما هو جديد في نطاق القضايا الأمنية، ودوافعها وطرق معالجتها.

4. إعداد السيناريوهات اللازمة للتعامل الإعلامي مع الأزمات الأمنية المحتملة.
5. المتابعة الدقيقة والمستمرة لما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة المحلية والدولية وتوثيقها وتحليلها.

المعوقات التي تواجه الإعلام الأمني

تواجه أجهزة الإعلام الأمني مجموعة من المعوقات خاصة عند تغطية الأزمات الأمنية من قبيل: الافتقار إلى فلسفة إعلامية أمنية واضحة ومحددة المعالم، كنقص النظريات والأسس والاستراتيجيات التي تشكل إطار الفكر الأيديولوجي الذي يقوم عليها الإعلام، وضعف الخطط الإعلامية وتضاربها مع الخطة الأمنية وعدم وضوحها أثناء الأزمات الأمنية، وكذلك نقص الموارد المادية والبشرية لأجهزة الإعلام الأمني الذي يؤدي إلى ضعف تغطية الأحداث للأزمة الأمنية، ثم غموض في الأزمات الأمنية. إضافة إلى إحجام خبراء الإعلام ومسؤولي الأمن عن التشخيص الحقيقي للأزمة، الأمر الذي يحول دون تغطية الأزمة إعلامياً بنجاح.

ومن أهم ما تواجهه أجهزة الأمن من معوقات عن تغطية الأزمات الأمنية أيضا، عدم وجود استراتيجية إعلامية واقعية ذات برامج وخطط تتواكب مع الإعلام العالمي، وضعف التنسيق بين الأجهزة الإعلامية والأمنية في مجال مهددات الأمن القومي، إضافة إلى صعوبة الحصول على معلومات وبيانات دقيقة وحديثة، مما يؤدي إلى عجز الأجهزة الإعلامية عن تقديم صورة متكاملة عن حالة الأمن وجهود الأجهزة الأمنية في دعم الأمن والإستقرار. يُضاف إلى ذلك ضعف توصيل رسالة الأمن في إرساء دعائم الأمن، وعدم إطلاع الإعلام على حجم المخاطر الأمنية المحيطة بالبلاد، وضعف الاهتمام بالتوعية الأمنية، ومحدودية الإهتمام بمشاكل المواطن الأمنية عبر أجهزة الإعلام (عامر، 2017).

وتتمثل التحديات التي تواجهها الأجهزة الأمنية الفلسطينية في مجال الإعلام الأمني بالأمور التالية (ارزيقات، 2020):

- نقص الكادر البشري المتخصص في إدارة واستعمال هذه الأدوات.
- عدم مواكبة التطور الكبير الحاصل في الإعلام الجديد.
- الخوف أو التردد والتأخر في نشر الرواية الرسمية التي تمثل موقف المؤسسة الأمنية.
- تجارب المؤسسة الأمنية في المتحدث باسمها هي تجارب شخصية مرتبطة بشخصية المتحدث وليس ضمن إطار منظم في جسم أو هيئة أو إدارة.
- ضعف التدريب اللازم للعاملين في الإعلام الأمني وخاصة الدوراّت المتقدمة في الإعلام الجديد وأدواته وكيفية استخدامه بالطرق المثلى والتعرف على النظريات الإعلامية.
- الخلط بين دور العلاقات العامة ودور الإعلام الأمني في الأجهزة الأمنية رغم تباين الاختصاصات.
- عدم الإتصال المباشر بين العاملين في الإعلام الأمني على المستويات القيادية في المؤسسة

وعدم اطلاعهم على سياسة الإدارة العليا مما يشتت العمل ولا يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

- عدم وجود خطة موحدة في الإعلام الأمني تحدد الأهداف الرئيسية المراد تحقيقها.

أهمية ثورة التكنولوجيا والإتصال لأجهزة الأمن:

تعتبر ثورة التكنولوجيا والإتصال مهمة جداً في عمل أجهزة الأمن التي استشعرت ضرورة مواكبة التطور التقني، والتفتت إلى أهمية الإعلام في أداء المهام الأمنية في العديد من المجالات منها:

جمع المعلومات:

تعتمد أجهزة الاستخبارات على مصادر وأساليب وتكتيكات مختلفة للحصول على المعلومات الأمنية. يقول الباحث الإيطالي "جيانكارلو إليا فالوري" إن "أجهزة الاستخبارات الصينية تتمتع بميزة كبيرة، حيث يمكنها استخدام صحافيين حقيقيين وأكاديميين حقيقيين بشكل قانوني (العرب اللندنية، 2020).

حصل صحفيون غربيون على سجلات جوازات سفر مسربة، وبيانات ركاب الرحلات وقواعد بيانات الحدود لعدد من الدول، ومصادر أخرى متاحة للجميع، من بناء صورة شبه واضحة للوحدة الاستخبارية الروسية وأعضائها وكشف أوجه التعاون بين الوحدة الروسية (29155) الاستخبارية مع حركة طالبان. ومن بين المواقع الإخبارية التي كشفت عن الوحدة الروسية موقع "بيلينكات" المتخصص في التحقق من المعلومات وعالم الاستخبارات. ويقول مارك بوليمروبولوس، المشرف السابق على عمليات وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية "سي. أي. إيه" في أوروبا إن نتائج بيلينكات كانت دقيقة، رغم أنه يعتمد على مصادر مفتوحة (قناة سكاي نيوز عربية، 2020).

الذكاء الإصطناعي لجمع المعلومات الاستخبارية

تستخدم تقنيات الذكاء الصناعي المعتمدة على التكنولوجيا العديد من الأدوات في مجال جمع المعلومات منها:

الطائرات المسيرة: تعتمد الوحدات الاستخبارية في جمع معلوماتها على نصب مجسات استشعار متطورة في الأراضي المعادية، كما يتم التقاط صور بواسطة الطائرات المسيرة التي يتم التحكم بها عن بعد والتي تتميز بقدراتها على التنقل والتخفي، كوحدة (9900) والتي تعمل على رسم خرائط وحتى مجسمات للجنود قبل ذهابهم إلى موقع الهدف (قناة الحرة، 2020).

الروبوتات: كشفت شركة الصناعات الدفاعية الألمانية "راينميتال" Rheinmetall النقاب عن روبوت مسلح مصمم لجمع المعلومات الاستخبارية التكتيكية والدعم القتالي في ساحة

المعركة، ووفقا لما نشره موقع New Atlas، فإن هذا الروبوت يتميز أيضا بقدرته على تنفيذ المهام الاستطلاعية (المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، 2021).

وسائل التواصل الإجتماعي: تستخدم أجهزة الاستخبارات الأمريكية مجموعة واسعة من الوسائل من أجل الحصول على معلومات. حيث يستغل عملاء الاستخبارات وسائل التواصل الإجتماعي لخدمة أجنداتهم، وكذلك تشير تقارير إلى أن السلطات الصينية تستخدم الشبكة المملوكة لشركة مايكروسوفت، لتجنيد شخصيات منهم سياسيون وعلماء. ومن الذين تلقوا رسائل تعرض الانتقال إلى الصين للحصول على فرص عمل ذات مكافآت مجزية، مسؤول كبير سابق في السياسة الخارجية في إدارة أوباما، ومسؤول سابق في وزارة الخارجية الدنماركية. وكتبت صحيفة نيويورك تايمز تقول: "في وادي السيليكون (Silicon Valley) تجد أجهزة المخابرات كل ما تحتاجه؛ كمية ضخمة من البيانات الخاصة بالأفراد، وكذلك أحدث التقنيات اللازمة لتحليل هذه البيانات. وحسب الصحيفة، استثمرت وكالة الأمن القومي في هذا "الوادي" نحو ست مليارات يورو. ومؤخراً وبعد ظهور وباء كرونا حول العالم، في يناير 2020، ومن أجل جمع معلومات حول فيروس كورونا المستجد، أشارت مصادر، مطلعة إلى أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية تستخدم مجموعة واسعة من الوسائل من أجل الحصول على معلومات. منها متابعة التقارير الرسمية ووسائل الإعلام والإنترنت ووسائل التواصل الإجتماعي (المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2021).

الإطار القانوني للجرائم الإلكترونية في فلسطين

واجهت فلسطين هذا التطور التكنولوجي وثورة الإتصالات بإجراءات وفق نصوص قانونية محددة، حيث أصدر رئيس دولة فلسطين قرارا بقانون رقم (16) لسنة 2017م بشأن الجرائم الإلكترونية والذي يتضمن 61 مادة، ونص على إيجاد وحدات للجرائم الإلكترونية في الأجهزة الشرطية وقوى الأمن الفلسطينية على أن تحمل صفة الضابطة القضائية (الوقائع الفلسطينية، 2017).

نظرا لأهمية استخدام التكنولوجيا في العمل الأمني، صدر في فلسطين بتاريخ 20/3/2016 قرار بإنشاء نيابة مكافحة الجرائم المعلوماتية "الإلكترونية" في مكتب النائب العام الذي يعتبر تجسيدا عمليا لاستراتيجية النيابة العامة لدولة فلسطين في محاربة الجرائم بجميع أنواعها، وفي خطوة هامة للقضاء على الجرائم الإلكترونية، وإدراك النيابة الفلسطينية للتطور المتسارع في كافة نواحي الحياة. وباستقراء الوضع الجرمي الحالي والمستقبلي ثبت بأنه لم تعد حدود الزمان والمكان حائلا أمام ارتكاب الجرائم بفعل ثورة الإتصالات والتقنيات الحديثة وظهور أشكال جديدة للجرائم بأساليب مبتكرة لتنفيذها، لذلك، تم تكليف رئيس النيابة بتولي شأن هذه الجرائم يعاونه عدد من وكلاء ومعاوني النيابة العامة. كما تم بتاريخ 2/1/2017 تخصيص أعضاء نيابة عامة لمتابعة قضايا الجرائم الإلكترونية (الموقع الإلكتروني للنيابة العامة الفلسطينية، 2017).

عرفت النيابة العامة الفلسطينية الجريمة الإلكترونية بأنها: "أي فعل يرتكب متضمنا استخدام وسيلة أو نظام أو الشبكة الإلكترونية بطريقة غير مشروعة تخالف أحكام القانون"، والجريمة الإلكترونية مكتملة الأركان فيها جانٍ ومجني عليه وأداة للجريمة وتتفق مع أركان الجريمة التقليدية في الركن القانوني المعنوي والمادي. وقد حدد الإطار القانوني لها بـ: قرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية، وقانون الإتصالات رقم (3) لسنة 1996، وأي جريمة في تشريع آخر تمت بأداة إلكترونية وبأسلوب إلكتروني. وحدد القانون الفلسطيني أشكال الجرائم الإلكترونية بما يلي: اقتحام شبكات الحاسوب الآلي وتخريبها (قرصنة البرامج)، وسرقة المعلومات أو الإطلاع عليها بدون ترخيص، ونشر الفيروسات، وانتهاك الأعراض وتشويه السمعة، وإتلاف وتغيير ومحو البيانات والمعلومات، وتسريب المعلومات والبيانات، وجمع المعلومات والبيانات وإعادة استخدامها، وتزوير المعلومات والبيانات، إضافة إلى أية جريمة جنائية تم استخدام أداة الإلكترونية لارتكابها.وبعد صدور القانون رقم 10 لسنة 2018، الذي ينظم الجرائم الإلكترونية بشكل عام والابتزاز بشكل خاص، أصبح في فلسطين نيابة متخصصة ودوائر فنية تلاحق الروابط والأشخاص المجهولين على مواقع التواصل الإجتماعي. وعليه فإن الدور الذي تقوم به نيابة الجرائم المعلوماتية هو دور وقائي وعقابي في ذات الوقت، وذلك لصد ومكافحة هذا النوع من الجرائم وفقا للقانون والأصو.

(الموقع الإلكتروني للنيابة العامة الفلسطينية).

يفرض قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني رقم (16) عقوبات بما في ذلك السجن وغرامات تتراوح ما بين 2,000 و10,000 دينار أردني على جرائم الإتجار بالبشر والتمييز العنصري وتمويل الإرهاب والترويج للمخدّرات والعقاقير، وغيرها من الجرائم التي تُرتكب عبر الإنترنت وتقنيات الكمبيوتر. كما يفرض القانون عقوبات مماثلة على أولئك الذين يُنتِجون أو ينشرون "المواد غير الأخلاقية" رقميا، أو المواد التي تُعرّض "النظام العام" للخطر (عياد، 2018).

مجالات استخدام أجهزة الأمن الفلسطينية لثورة التكنولوجيا والإتصالات:

استفادت أجهزة الأمن الفلسطينية من الثورة التكنولوجية والإتصالات في العديد من المجالات من قبيل: جمع المعلومات والمراقبة الإلكترونية وفقا للقانون من خلال وحدات متخصصة في أجهزة المعلومات (المخابرات العامة، الأمن الوقائي، الاستخبارات العسكرية، الشرطة المدنية) وتوجيه الرأي العام عبر الأجهزة والهيئات المختصة حيث أصبح لهذه الأجهزة والهيئات مواقع إلكترونية وحسابات على وسائل التواصل الإجتماعي إضافة إلى استخدام التكنولوجيا في إدارة عمل الأجهزة التي تقدم الخدمات للجمهور من أجل تحقيق سرعة في الاستجابة ومحاربة الجريمة عبر غرف التحكم والسيطرة (ارزيقات، 2020).

بعد انتشار وباء كورونا وبعد أن تأكد انتشار فيروس كورونا في فلسطين بتاريخ 5 مارس2020 إثر تسجيل 7 إصابات بالفيروس في محافظة بيت لحم، وفي إطار مواجهة تفشي وباء كورونا في فلسطين، تم تطويع التكنولوجيا من قبل الأمن الفلسطيني، حيث أعلنت وحدة السايبر في جهاز الأمن الوقائي، نجاحها في تطوير تطبيق لتتبع ومراقبة الأشخاص المصابين بفيروس كورونا، لضبط حركتهم واكتشاف مخالفتهم لإجراءات الحجر المنزلي (موقع رام الله الإخباري، 2020).

اهتمت فلسطين بتسخير التكنولوجيا في مواجهة الجرائم الحديثة فقد أوصى باحثون من جامعة القدس وعدة جامعات فلسطينية وعربية بضرورة العمل على إيجاد حلول للمشاكل الطارئة الحديثة في المجتمعات محلياً وعالمياً باستخدام الخوارزميات والتكنولوجيا الحديثة كما في تجربة كوفيد 19، وتشجيع الأبحاث التكنولوجية، والعناية في مجالات أمن المعلومات والخصوصية (جامعة القدس المفتوحة، 2020).

استدراكاً من قيادة الشرطة الفلسطينية لأهمية مواجهة الجرائم الإلكترونية، فقد أسست الشرطة الفلسطينية دائرة مختصة لمتابعة الجرائم الإلكترونية مطلع عام 2013، وفي هذا الشأن قال مدير دائرة الجرائم الإلكترونية في الشرطة الفلسطينية العقيد سامر الهندي إنه تم التنبه لوجود هذه الجريمة وخطورتها وضرورة أخذ موقف صارم لمحاربتها وإيجاد حلول مناسبة لها، فقد صدرت تعليمات من مدير عام الشرطة، بإنشاء وحدة مختصة لمواجهة هذه الجريمة الإلكترونية ترتبط مباشرة بمكتب مدير عام الشرطة (ج القدس،2021).

في إطار استفادة الشرطة الفلسطينية من الثورة التكنولوجية والإعلام الحديث، أطلقت المديرية العامة للشرطة في شهر 8/2021، حملة توعية من الجرائم الإلكترونية، بعنوان "كبسة بتِفْرِق"، عبر موقع الشرطة الإلكتروني، وصفحات التواصل الإجتماعي. وقال مدير دائرة الجرائم الإلكترونية في الشرطة الفلسطينية العقيد سامر الهندي إن إطلاق هذه الحملة جاء تحذيراً وتنبيهاً للمواطن من مخاطر الجرائم الإلكترونية. من جانبه، قال المتحدث باسم الشرطة لؤي ارزيقات إن هذه الحملة أطلقت بسبب الارتفاع الكبير في الجرائم الإلكترونية، وهي جريمة عابرة للحدود، قد تؤدي إلى تفكك أسر وعائلات من خلال الطرق الالتوائية والمظلمة التي يستخدمها المرتكبون (وكالة وفا، 2021).

كما تنفذ إدارة العلاقات العامة والإعلام بالشرطة الفلسطينية محاضرات لطلاب المدارس حول الاستخدام الآمن للإنترنت لزيادة الثقافة الأمنية والقانونية للطلبة وتعريفهم بكيفية تجنب الوقوع ضحايا الجريمة الإلكترونية (الموقع الرسمي للشرطة الفلسطينية، 2020).

الإعلام الجديد وامتلاك أدواته قد يشكل فرصة ذهبية للأجهزة الأمنية والشرطة لنشر رسالتها الأمنية واستخدامها في تنمية الوعي والثقافة القانونية لدى أفراد المجتمع

وتوجيه وبناء الرأي العام المساند. والعمل من خلاله على منع الجريمة قبل وقوعها وبناء جسور الثقة بين الشرطة والمواطن وتسهيل الإبلاغ عن تحركات المجرمين والمشبوهين وصولا لمجتمع خالٍ من الجريمة (ارزيقات، 2020).

يشير الباحث إلى أن ثورة التكنولوجيا والإتصالات تعد فرصة أمام الأجهزة الأمنية في تحسين أدائها ورفع قدرتها على تنفيذ المهام الأمنية إذا ما وظفت بشكل جيد. وقد تكون الأجهزة الأمنية الفلسطينية وصلت متأخرة إلى تبني التكنولوجيا لإدارة القوى العاملة لديها، ولكن اليوم، تستخدم أجهزة الأمن التكنولوجيا لتكون أكثر استجابة وكفاءة، وتجمع بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب. كما حققت أجهزة الأمن فوائد أخرى من خلال استخدام تكنولوجيا الإتصال والإعلام من قبيل: رفع القدرة على جمع المعلومات وقياس مؤشرات التوتر، ورفع القدرة على قراءة توجهات الرأي العام والتأثير فيها، ورفع القدرة على المراقبة والمتابعة، إضافة إلى مراقبة الحدود بأنظمة تقنية حديثة، ورفع القدرة على إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، والاستجابة لدى أجهزة خدمة الجمهور مثل الدفاع المدني، وكذلك رصد الفكر المتطرف والمروجين له، ووضع برامج وحملات إعلامية توعوية.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة أهمية الثورة التكنولوجية وثورة الإتصالات على الأمن في فلسطين، الأمر الذي أثار لدى الباحث السؤال فيما إذا كان لثورة التكنولوجيا والإتصالات والإعلام تأثير على عمل أجهزة الأمن في فلسطين. كما وضحت الدراسة أثر التكنولوجيا والإعلام على عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية. فمن خلال التكنولوجيا، تتعرض أجهزة الأمن إلى مجموعة من التحديات والفرص في إطار تحقيق الأمن للمجتمع الفلسطيني.

الاستنتاجات:

- لم تكن فلسطين معزولة عن الثورة التكنولوجية وعن التهديدات التي أفرزها العصر الرقمي.
- الجرائم الإلكترونية هي أكثر أشكال الجرائم المنتشرة مؤخرا في فلسطين.
- تعتبر ثورة التكنولوجيا والإتصال فرصة وتحديا في آن معا أمام الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ويعتمد ذلك على قدرة الأجهزة الأمنية على استغلالها أو إهمالها.
- استفادت أجهزة الأمن الفلسطينية من الثورة التكنولوجية والإتصالات في العديد من المجالات من خلال وحدات متخصصة ولكنها تحتاج إلى مزيد من الدعم اللوجستي والبشري.

- واجهت فلسطين التطور التكنولوجي وثورة الإتصالات بإجراءات قانونية وفق نصوص قانونية محددة.
- يعاني المجتمع الفلسطيني من خطاب الكراهية والتحريض والتنمر عبر وسائل التواصل الإجتماعي.
- العلاقة بين الأمن والإعلام علاقة ارتباطية، فالإعلام يؤثر بفعالية في دعم عمل الأجهزة الأمنية.
- تواجه أجهزة الإعلام الأمني الفلسطينية مجموعة من المعوقات مثل نقص الموارد المادية والبشرية، وضعف التنسيق بين الأجهزة الإعلامية والأمنية في مجال مهددات الأمن القومي.
- يعاني الإعلام الأمني في الأجهزة الأمنية الفلسطينية من نقص الكادر البشري المتخصص في إدارة واستعمال هذه الأدوات. ومن التردد والتأخر في نشر الرواية الرسمية بسبب البيروقراطية الإدارية.
- يمكن اعتبار تجارب المؤسسة الأمنية في مجال الناطقين باسمها تجارب شخصية مرتبطة بشخصية المتحدث وليس ضمن إطار منظم في جسم أو هيئة أو إدارة.
- تعاني وحدات الاعلام الأمني الفلسطينية من ضعف التدريب للعاملين وخاصة في مجال الإعلام الجديد.
- يعاني الإعلام الأمني الفلسطيني من الخلط بين دور العلاقات العامة ودور الإعلام الأمني.
- يعاني الإعلام الأمني الفلسطيني من ابتعاد العاملين في الإعلام الأمني عن المستويات القيادية في المؤسسة وعدم اطلاعهم على سياسة الإدارة العليا مما يشتت العمل ولا يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

التوصيات:

بناء على النتائج السابقة، يرى الباحث أنه من الممكن تقليل آثار الثورة التكنولوجية على الأمن، والاستفادة من هذه الثورة لتطوير عمل الأجهزة الأمنية في فلسطين. ومن أجل تحقيق ذلك، يوصي الباحث بأخذ عدة أمور بعين الاعتبار أهمها:

- ضرورة أن يزيد اقتناع المستويات القيادية العليا في الأجهزة الأمنية الفلسطينية بأهمية استغلال التكنولوجيا في إدارة العمليات الأمنية وتوفير الاحتياجات اللازمة لذلك من خلال بذل جهد أكبر من دوائر الاختصاص في بيان دور التكنولوجيا الذي يخدم العمليات الأمنية.
- الاهتمام بتطوير إدارات الجرائم الإلكترونية في الأجهزة الأمنية الفلسطينية ورفدها بالمعدات اللازمة والكادر المؤهل.

- أهمية إيجاد وحدة إعلام أمني مركزية مؤهلة تقوم بصناعة الخبر الأمني ومخاطبة الرأي العام.
- ضرورة العمل على وقف الخلط بين دور العلاقات العامة والإعلام الأمني في أجهزة الأمن الفلسطينية.
- أهمية أن تكون وحدات الإعلام الأمني على اتصال مباشر مع المستويات القيادية العليا في المؤسسة ومطّلعة على سياسة الإدارة العليا مما يؤدي لتحقيق الأهداف المرجوة.
- ضرورة أن تكون الرواية الإعلامية للأجهزة الأمنية غير مترددة وغير متأخرة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

ارزيقات، لؤي (2020). راديو النورس: أكثر من الفي جريمة الإلكترونية و30 حالة قتل منذ بداية العام على الرابط: https://ramallah.news/post/191966/

بغدادباي، عبد القادر.(2019). من تأسيس الإعلام الأمني إلى خلق برامج للتوعية المرورية، المجلة الدولية للاتصال الإجتماعي، الجزائر، 6(3).

تقرير المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات 2019، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الثاني/يناير 2020: bit.ly/3ozeDuS

الجاف، اميرة (2016). مفهوم الإعلام الأمني وأهمية دوره في المجتمع على الموقع الإلكتروني: https://machahid24.com/culture/140610.html.

جامعة القدس المفتوحة، (2020): باحثون يوصون بتوظيف التكنولوجيا الواعدة في حل المشاكل الطارئة اقتداءً بتجربة كوفيد19-، https://www.alquds.edu/ar/news-ar/staff-news-ar/4650/

الجحني، على.(2000). الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، ط1، منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

جريدة العرب اللندنية، ٤ أكتوبر 2020.

جريدة الوقائع الفلسطينية، العدد 14، 2017

الخطة الإستراتيجية القطاعية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد (2017-2022)، وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 11/2019، ص 30: bit.ly/2Y5MZKL.

دعدوع، شهيرة (2018). مفهوم أمن المعلومات. على الرابط الإلكتروني: https://maw-doo3.com/

رام الله الاخباري، الوقائي يطور تطبيقا لتتبع مصابي كورونا، 2020 /https://ramallah.news/post/161676

شبكة راية الإعلامية. (2020): أكثر قضايا الطلاق في فلسطين سببها وسائل التواصل

الإجتماعي، على الرابط الإلكتروني: https://www.raya.ps/news/1079750.html

الاستخبارية وتوظيفها إلى صناع القرار، https://www.europarabct.com/.

السويدي، جمال (2018). التغيير والأمن تعدد مصادر الخطر وآليات المواجهة الجديدة، صحيفة الاتحاد على الرابط الإلكتروني https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/99247/.

السويدي، جمال (2018). ثورة الإتصالات والمعلومات قاطرة التغيير العالمي، صحيفة الاتحاد. على الرابط الإلكتروني: https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/98263/.

عامر، عادل. (2017). أثر الإعلام في استراتيجية الأمن القومي، دنيا الوطن. على الرابط الإلكتروني https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/451681.html

عياد، كيارا (2018). الأمن الرقمي لمراقبة من؟ قانون الجرائم الإلكترونية في فلسطين، على الرابط الإلكتروني: https://www.arab-reform.net/

عوض، احمد.(2020). السلطة الخامسة. فلسطين: وزارة الإعلام.

العيسوي، أشرف (2020). وسائل التواصل الإجتماعي: تأثيرات متنامية وأدوار شائكة في العالم العربي. على الرابط https://trendsresearch.org/ar/insight/

غريب، حكيم (2018). الإرهاب السيبراني والأمن الدولي: التهديدات العالمية الجديدة وأساليب المواجهة. على الرابط الإلكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/

فرحان، محمود (2021). استراتيجية أمن المعلومات والتكنولوجيا الحديثة والأمن الوطني للدولة. المعهد المصري للدراسات. على الرابط الإلكتروني: https://eipss-eg.org/

فودة، هالة (2020). وسائل التواصل الإجتماعي والأمن القومي للدول، المرصد المصري. على الرابط الإلكتروني: https://marsad.ecsstudies.com/21163/

قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثالثة والعشرون (دورة القدس وحماية الشرعية الفلسطينية) (2018)، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) على الرابط الإلكتروني: bit.ly/35vE8UQ

قناة الحر الفضائية ١١ أغسطس 2020

قناة سكاي نيوز عربية الفضائية، 3 يوليو 2020.

قندلجي، عامر والسامرائي، إيمان.(2010). تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، ط1، عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع.

معجم المعاني الجامع.(2017). https://www.almaany.com/ar/dict/ar

المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات.(2021). الاستخبارات– آليات جمع المعلومات

المشارقة، تيسير.(2013). "مبادئ في الإتصال"، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان /الأردن.

المصري، محمد (2020). المرشد في الإعلام الأمني. فلسطين. وزارة الإعلام.

موزي، سوزان.(2009). الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وسياسات التنمية. ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، ص 124 .

المحمود، محمد (2021). نحن والمعرفة في عصر المعلومات. قناة الحرة على الرابط الإلكتروني

المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية مدى: التخوين والتكفير خطر على السلم الأهلي (2021) على الرابط الإلكتروني: https://www.madacenter.org/article/174/

ملاعب، عامر (2019). وسائل التواصل الإجتماعي: استخدامها وتأثيرها في مجالي الأمن والدفاع، على الرابط الإلكتروني: https://sitainstitute.com/?p=4750

الموقع الإلكتروني للشرطة الفلسطينية: www.palpolice.ps

موقع اندبيندنت عربية الالكتروني. (2021): الأمن المعلوماتي سوق عالمية مزدهرة تفتقر للمهارات، على الرابط الإلكتروني: https://www.independentarabia.com/node/225931/

الهندي سامر. (2021) شبكة فلسطين الاخبارية. جرائم الابتزاز الإلكتروني، على الرابط: http://pnn.ps/news/608246

الهندي، سامر (2021). 1500 شكوى "جرائم الإلكترونية" قُدمت في النصف الأول من العام،2021 جريدة القدس: على الرابط: https://alquds.com/2021/08/17/

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. الشرطة تطلق حملة توعية ضد الجرائم الإلكترونية بعنوان "كبسة بتِفْرِق (2021)، على الرابط: http://www.wafa.ps/Pages/Details/29304

ثانياً المراجع الأجنبية:

Alfred N. B.(2009). Interactive Whiteboards: Assistive Technology for Every Classroom, Today's School Australian Journal of Teacher Education, 35(6), 67–75.

Digital Economy Report 2019, UNCATD, 4/9/2019: bit.ly/3ebmnxm

Digital-trust-insights2021https://www.pwc.com /2021-digital-trust-insights.html

IDI 2017 Rank, ICT Development Index 2017: bit.ly/2HihvEo

Internet World Stats،2020 https://www.internetworldstats.com/

Norton Cybercrime Report (2012); Transnational Organized Crime Threat Assessment (2010); UNODC Cybercrime Report

Techopedia.https://www.techopedia.com

The Importance of Technology in Our Daily Life How Has Technology Changed Our Lives? https ://www.scientificworldinfo.com/2019/11

شبكات التواصل الإجتماعي وتأثيرها على القيم الأخلاقية للشباب
دراسة ميدانية على الشباب في محافظة جنين

إعداد:
عقيد/ سلطان أبو زينة/ مدير الارتباط العسكري
طولكرم

الملخص:

هدفت الدراسة التعرف إلى أثر مواقع التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية للشباب من وجهة نظر الشباب في محافظة جنين، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، وقام بتطوير استبانة خاصة، حيث تم توزيعها على عينة مكونة من (100) مبحوث ومبحوثة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، وبينت نتائج الدراسة:

- أن الدرجة الكلية لتأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية لدى الشباب في محافظة جنين جاءت بدرجة متوسطة.
- كما تبين بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية من وجهة نظر الشباب في محافظة جنين تعزى لمتغيرات (الجنس، والدخل الشهري)، في حين تبين وجود فروق لمتغير(عدد ساعات متابعة وسائل التواصل الإجتماعي) لصالح (3-5 ساعات).

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن الباحث يوصي بضرورة توعية الشباب بأهمية شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الإجتماعي باعتبارها إحدى مستجدات التكنولوجيا، وضرورة تقديم النصح والإرشاد للشباب فيما يتعلق بالاستخدام السليم لمواقع التواصل الإجتماعي.

Abstract:

Social networks and their impact on the moral values of youth A field study on young people in Jenin Governorate

The study aimed to identify Effect the social media networks on the moral values of youth, a field study on young people in Jenin Governorate. In order to achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive approach, and developed a special questionnaire, which was distributed to a sample of (100) male and female respondents, who were selected by a simple random method. The results of the study showed:

- The overall degree of the impact of social networks on the moral values of young people in Jenin governorate was medium.
- It was also found that there are no statistically significant differences in the averages of the impact of social networks on moral values from the point of view of young people in Jenin Governorate due to the variables (gender, monthly income), while it was found that there are differences according to the variable (the number of hours of following social media). Favor (3-5 hours).

In light of the findings of the study, the researcher recommends the need to educate young people about the importance of the Internet and social media as one of the innovations in technology, and the need to provide advice and guidance to young people regarding the proper use of social networking sites.

مقدمة

تعد التحولات الجذرية التي شهدها عالم التكنولوجيا خلال العقدين الماضيين، من الأمور المهمة في علم الإتصال، وتأتي في مقدمتها عمليات بناء وتشغيل شبكة الإنترنت، أو ما يسمى (بالشبكة العنكبوتية) التي جعلت من العالم قرية صغيرة خدمته في تحقيق التواصل السريع بين الأفراد والجماعات، من خلال تفعيل شبكات التواصل عبر المواقع الالكترونية، والمدونات الشخصية، وغيرها مثل: (الفيسبوك، تويتر، اليوتيوب، واتساب، سناب شات... وغيرها)، والتي غيرت إلى حد ما، مضمون وشكل الإعلام الحديث، وخلفت نوعا من التواصل لم يكن مألوفاً في العقود السابقة.

خاصة بعد التدفق الكبير للبرامج والمواقع الإلكترونية، سواء في زيادة المعلومات أو تبادل المعرفة، وما نتج عنه من ظهور شبكات التواصل الإجتماعي التي أوجدت بدورها أيضا واقعا جديدا وإن كان يتسم بالطابع الافتراضي، إلا أنه فتح الطريق لتواصل البشر، وتزايد فرص تقاربهم وتأثيراتهم المتباينة فيما بينهم، محدثة آثارا متباينة على مختلف نظمهم الإجتماعية، وعلى ثقافتهم وطرائق عيشهم، وعلى القيم الحاكمة والموجهة والضابطة لسلوكياتهم وتصرفاتهم، ولقد تعاظم هذا التغلغل وتلك التأثيرات والتحولات مع توالي ظهور الأجيال الجديدة من الهواتف الذكية المحمولة وربطها بتلك الشبكات مما مهد للتواصل الإجتماعي بدرجات بالغة الاتساع والكثافة(حمودة، 2014).

ونتيجة لذلك فقد نشأت العديد من شبكات التواصل الإجتماعي بين الناس مع انتشار الإنترنت، فيما يعرف بالشبكات الإجتماعية (مواقع التواصل الإجتماعي) وقد عرفت مواقع التواصل الإجتماعي بأنها: تقنيّة تُسهّل تبادل الأفكار والمعلومات من خلال التواصل بين المجتمعات الافتراضية، وهي تعتمد بشكل رئيسي على وجود الإنترنت المُتصل بأجهزة الحاسوب، أو الأجهزة اللوحيّة، أو الهواتف، وتُمكّن المستخدمين من الوصول بسرعة إلى المحتوى الذي قد يكون معلومات شخصيّة، أو مستندات، أو مقاطع فيديو، أو صور، وتُستخدَم مواقع التواصل الإجتماعي عادةً للتفاعل مع الأصدقاء والعائلة (حجاحجه، 2019).

هذا وقد عرف بويد وايلسون Ellison & Boyd (2007) شبكات التواصل الإجتماعي على أنها: مواقع تتشكل من خلال الإنترنت تسمح للأفراد بتقديم لمحة عن حياتهم العامة، وإتاحة الفرصة للاتصال بقائمة المسجلين، والتعبير عن وجهة نظر الأفراد أو المجموعات من خلال عملية الإتصال وتختلف طبيعة التواصل من موقع لآخر.

على ضوء ذلك، أحدثت شبكات التواصل الإجتماعي طفرة نوعية ليس فقط في مجال الإتصال بين الأفراد والجماعات بل في نتائج وتأثير هذا الإتصال، إذ كان لهذا التواصل نتائج مؤثرة في المجال الإنساني والإجتماعي والسياسي والثقافي، إلى درجة أصبحت أحد أهم عوامل التغير الإجتماعي محلياً وعالمياً، وذلك بما تتيحه هذه الوسائل من إمكانات للتواصل والسرعة في

إيصال المعلومة، بحيث لم تعد لوسائل الإعلام التقليدية القدرة على إحداث هذا التغيير بل تقف عاجزة أمام التأثير المباشر والفعال لشبكات التواصل الإجتماعي، والأحداث الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية أو ما بات يعرف بالربيع العربي الذي هو خير دليل على قوة تأثير هذه الوسائل (حنفي وأماني، 2017).

كما أصبحت هذه المواقع من ضروريات الحياة الحديثة، وهنا تبرز العديد من إيجابيات مواقع التواصل الإجتماعي، ومن هذه الإيجابيات: تقليل الحواجز التي تعيق الإتصال: إذ أنه يُمكن استخدام مواقع التواصل الإجتماعي لنقل الأفكار والآراء المتعلقة بموضوع معين لعدد كبير من الأشخاص وبطريقةٍ سهلة، وذلك من أيّ مكان، وفي أيّ وقت، كما تساعد خاصية مشاركة الرأي المتاحة على وسائل التواصل الإجتماعي على فتح الأبواب لتبادل الآراء و توسيع فرص المشاركة بالتعبير عن الرأي (العبيدي، 2020). كما إزداد الاستخدام الهائل لهذه المواقع حتى أصبحت كظاهرة استهلاك عالمي (Kuss & Griffiths, 2011).

وفي الوقت ذاته فهي وسيلة للمتعة والتسلية، اذ تعتبر هذه المواقع وسيلة لقضاء وقت الفراغ أثناء العمل أو في المنزل، اضافة إلى أنها تعد فرصة للاستثمار وزيادة الأرباح، حيث تزيد من سعة الإطلاع بالعلامات التجارية وبنسبة عرضها(حجاحجه، 2019).

كما تتفرد شبكات التواصل الإجتماعي بخصائص تميزها عن غيرها من المواقع المتوفرة على شبكة الإنترنت، وهذه الخصائص ليست على جانب واحد من الإيجابيات، بل لها جانب آخر من السلبيات، يظهر إذا ما تمت إساءة استخدامها(السيد والأحمدي، 2018)؛ اذ أنه رغم الدور الإيجابي لاستخدام شبكات التواصل الإجتماعي في مجال الإتصال الانساني، الا أنّ هذا الدور رافقه العديد من السلبيات الناجمة عن سوء استخدامه، وما ارتبط بها من اثار نفسية واجتماعية، مثل الادمان والعزلة الإجتماعية، مما قد ينتج عن ذلك بعض المشكلات التي تبدو في صورة توتر وقلق وصراعات داخلية (التميمي واخرون،2017).

ومن سلبيات هذه المواقع أيضاً: مخاطر الاحتيال أو سرقة الهوية، اذ أنه يمكن الوصول إلى المعلومات الخاصة التي تُنشر على الإنترنت من أيّ شخص، اضافة إلى امكانية غزو هذه المواقع للخصوصية وارتكاب جرائم ضد المستخدمين (العبيدي، 2020).

أيضاً الإدمان وهدر الوقت، إذ يرتبط مصطلح الإدمان عادةً بالقهوة والسجائر، ولكن مؤخراً أصبح الإدمان مصطلحاً مرتبطاً بإدمان مواقع التواصل الإجتماعي، أصبح إدمان هذه المواقع ظاهرة منتشرة بكثرة مؤخراً وتتلقى الكثير من الاهتمام من الصحافة والإعلام وغيرها، وأخذ مستخدمو هذه المواقع يقضون الكثير من الوقت في تَصفّح الملفات الشخصيّة للمستخدمين، كما أنّ العديد من الناس يشعرون بالاضطرار إلى إبداء الإعجاب، أو التعليق على أي شيء تمّ مشاركته من أصدقائهم، ممّا يجعلهم ينشغلون أوقاتاً طويلة دون فائدة حقيقيّة (أبو لبن، 2020).

كذلك التأثير على العلاقات الأسرية: وضرب القيم والعادات المجتمعية: حيث تلعب مواقع التواصل الإجتماعي دوراً سلبياً في نوعية العلاقات الأسرية وقوتها، حيث يؤدي ما يقضيه الفرد من ساعات طويلة في تصفح هذه المواقع، وانشغاله بعلاقاته الافتراضية فيها إلى البعد عن أفراد أسرته وفتور العلاقات التي تربطه بهم، كما يؤدي الانفتاح الزائد إلى نشر قيم جديدة مخالفة لما اعتاد عليه المجتمع من عادات وتقاليد يتميز بها عن غيره من المجتمعات (العبيدي، 2020).

وتعد القيم واحدة من القضايا التي دار حولها جدل كبير نتيجة التغيرات والمستجدات في العصر الحديث، ولاسيما تنامي موجات العولمة، وما رافقها من تطورات هائلة في مجال المعلوماتية، حيث نشأ الشباب في عصر تعرضت فيه المجتمعات المحافظة لتغيرات عالمية في ظل الحضارة المعاصرة، والتقدم التكنولوجي، على ضوء ذلك وجد الشباب ضالتهم في شبكات التواصل الإجتماعي، وخير دليل على ذلك زيادة مرتادي تلك الشبكات(الطيار، 2014).

لذا فإنه من العوامل الهامة التي حتمت ضرورة دراسة القيم دراسة علمية ما أحدثته الثورة العلمية التكنولوجية وغيرها من عوامل التغير الثقافي من إعادة تشكيل الكثير من المعارف والمفاهيم عن الحياة، وتقويض أغلب تصورات الإنسان عن ذاته وعن عالمه الأمر الذي أدى بدرجة كبيرة إلى التذبذب وعدم الإستقرار في القيم الموروثة والمكتسبة على حد السواء، وعدم مقدرة عدد كبير من أفراد المجتمع –خاصة الشباب– على التمييز الواضح بين ما هو صواب وغير صواب (مرتجى، 2004).

وهنا يأتي دور القيم في توضح الصواب من الخطأ، خاصة وأن القيم تقوم بمجموعة من الوظائف على المستوى الفردي، ومن هذه الوظائف: أنها تهيء للأفراد اختيارات معينة تحدد السلوك الصادر عنهم، حيث تلعب دوراً مهماً في تشكيل الشخصية الفردية، وتحديد أهدافها في إطار معياري صحيح. كما تحقق للفرد الإحساس بالأمان، وتعطيه الفرصة للتعبير عن نفسه وتأكيد ذاته. وتدفعه لتحسين إدراكه ومعتقداته لتتضح الرؤية أمامه، ومن ثم تساعده على فهم العالم من حوله. كما تعمل على إصلاح الفرد نفسياً وخلقياً وتوجهه نحو الإحسان والخير والواجب. أما وظائف القيم على المستوى الإجتماعي، فإنها تعمل على تماسك المجتمع، فتحدد له أهداف وجوده، وتساعده على مواجهة التغيرات التي تحدث، وذلك يسهل على الناس حياتهم، ويحفظ للمجتمع استقراره، وكيانه في إطار موحد. كما تربط أجزاء ثقافة المجتمع ببعضها حتى تبدو متناسقة (الطيار، 2014).

ويعتبر الشباب نبض المجتمع الفلسطيني، وعصب الحياة، استناداً لما يمثله الشباب من قوة مستمدة من مكانتهم المتميزة في بناء المجتمع، كما أن للشباب دور كبير في ضوء تعقيدات الوضع الفلسطيني وتفاصيله، حيث يشكل الشباب النسبة الكبيرة من المجتمع الفلسطيني الذي يوصف أنه مجتمع فتي، فأي تحرك كان وما زال، فإنّ وقوده الأساسي

هو الشباب، ومع دخول الإنترنت، وانتشار شبكات التواصل الإجتماعي، وجد فيها الشباب الفلسطيني منصة جديدة للتفاعل مع القضايا المستجدة، نقاشاً وتحليلاً ومشاركة، والتي فتحت الباب على مصراعيه أمامهم بما أضافته من نجاح في الدمج بين الهويات الافتراضية عبر شبكة الانترنت (حمودة، 2013).

لذا تأثرت قيم الشباب نتيجة الترابط العالم للأحداث، فالدعوة للعولمة، والديمقراطية، وحقوق الانسان، والاصلاح السياسي، ومحاربة الفساد؛ فضلاً عن التطورات العلمية والتقنية السريعة، أصبحت ذات تأثير فعّال على أفكار واتجاهات واهتمامات الشباب عامة، وعلى الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني بصفة خاصة، نظراً لكونها الشريحة المثقفة والواعدة التي يعول عليها في قيادة خطى الأمة إلى المستقبل (الصانع، 2022).

وفي ضوء ما تم ذكره فإن المشكلات الأخلاقية والسلوكية التي ظهرت نتيجة للثورة الإتصالية الحالية، وجدت لها أصداء وآثاراً على المجتمعات المعاصرة، ومع انتشار شبكات التواصل الإجتماعي في المجتمعات المعاصرة، وخاصة في المجتمع الفلسطيني، وبلوغ مستخدميها أرقاما كبيرة، فإنّ الحاجة تدعو لدراسة القيم الأخلاقية التي يفترض أنها تحكم استخدام الشباب لهذه الشبكات لما لها من تأثير على الواقع وما تفرزه من نتائج ومعطيات، وبالتالي جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على شبكات التواصل الإجتماعي وتأثيرها على القيم الأخلاقية من وجهة الشباب في محافظة جنين.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن تطور الوسائل في مجال تكنولوجيا الإتصال، يشكل مكانة محورية ورئيسية لحياة البشر في مختلف مناحي حياتهم، اذ أعطت هذه الوسائل بعداً آخراً في مجال التواصل، فتنوعت أساليبه وأشكاله وتأثيراته، وقد قلبت هذه التطورات المفاهيم المعروفة وغيرها، فدور هذه المواقع لم يعد مقتصراً على نقل المعلومات أو إرسالها بل أصبح لديها العديد من التأثيرات والانعكاسات الثقافية والإجتماعية خاصة على القيم الأخلاقية، حيث تعتبر القيم الأخلاقية من الأمور المهمة في المجتمع الفلسطيني أو العربي، كما تمثل الضوابط السلوكية للأفراد، وتؤثر في فهم الأفراد لحياتهم، وبالتالي تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما تأثير مواقع التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية من وجهة نظر الشباب في محافظة جنين؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مستوى تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية من وجهة نظر الشباب في محافظة جنين؟

2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية من وجهة نظر الشباب في محافظة جنين تعزى لمتغيرات (الجنس، وعدد ساعات متابعة وسائل التواصل الإجتماعي، والدخل الشهري).

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال:

الأهمية النظرية:

1. أهمية الموضوع الذي تطرقت إليه الدراسة وهو تأثير مواقع التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية للشباب.
2. مجتمع الدراسة والمتمثل في فئة الشباب في محافظة جنين، وهو مجتمع لم يتعرض له الباحثون خاصة فيما يتعلق بموضوع تأثير مواقع التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية من وجهة نظرهم.
3. الخروج بتوصيات، والتي يمكن استخدامها في علاج هذه الظاهرة.
4. قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تأثير مواقع التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية للشباب.
5. إثراء الأدبيات السابقة حول تأثير مواقع التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية للشباب.

الأهمية التطبيقية:

1. من المتوقع أن تخرج الدراسة بمجموعة من التوصيات الهامة التي تساعد على الحد من تأثير مواقع التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية.
2. قد يستفيد منها الباحثين في إجراء المزيد من الدراسات على عدد من المتغيرات الأخرى التي لم تتمكن الدراسة الحالية من معالجتها.
3. تزويد المؤسسات والوزارات المعنية بنتائج هذه الدراسة، وذلك من أجل أخذ التدابير اللازمة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف إلى تأثير مواقع التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية للشباب.
2. معرفة الفروق الإحصائية في تأثير مواقع التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية للشباب في محافظة جنين لمتغيرات: (الجنس، وعدد ساعات متابعة وسائل التواصل الإجتماعي، والدخل الشهري).

فرضيات الدراسة:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى0.05≥ (α) في متوسطات تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية من وجهة نظر الشباب في محافظة جنين تعزى لمتغير الجنس.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى0.05≥ (α) في متوسطات تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية من وجهة نظر الشباب في محافظة جنين تعزى لمتغير عدد ساعات متابعة وسائل التواصل الإجتماعي.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى0.05≥ (α) في متوسطات تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية من وجهة نظر الشباب في محافظة جنين تعزى لمتغير الدخل الشهري.

حدود الدراسة:

1 ـ الحدود البشرية: الشباب في محافظة جنين

2 ـ الحدود المكانية: محافظة جنين.

3 ـ الحدود الزمانية: نهاية العام 2022م

4- المحددات الإجرائية: تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

5 ـ المحددات المفاهيمية: شبكات التواصل الإجتماعي، والقيم الأخلاقية

مصطلحات الدراسة:

مواقع التواصل الإجتماعي: هي عملية التواصل مع عدد من الناس عن طريق مواقع وخدمات إلكترونية، توفر سرعة توصيل المعلومات على نطاق واسع، فهي مواقع لا تعطي معلومات فقط، بل تتزأمن وتتفاعل معهم أثناء إمدادهم بتلك المعلومات في نطاق الشبكة، وبذلك تكون أسلوب لتبادل المعلومات بشكل فوري عن طريق شبكة الإنترنت (بابكر، 2015: 29).

القيم: هي تلك المعايير التي توجه سلوك الفرد واستجاباته للمواقف المختلفة، وهناك أنواع مختلفة من القيم، ومنها القيم الأخلاقية، التي تفرضها معايير الصواب والخطأ في المجتمع، وتتعلق بالقيم الأخلاقية بالأخلاق (عبد القادر، 2013: 3).

القيم الأخلاقية: مجموعة القيم التي تسهم في بناء المنظومة الأخلاقية لدى الفرد، بحيث ينعكس ذلك على مواقفه المعرفية والسلوكية والنفسية (المزين، 2009: 15).

الشباب: مصطلح يطلق على مرحلة عمرية هي ذروة القوة والحيوية والنشاط بين جميع مراحل العمر لدى البشر، وتختلف تلك المراحل العمرية لدى بقية الكائنات الأخرى. إن معدل

النضج عند الفرد قد لا يتوافق مع عمره الزمني, والأفراد غير الناضجين يمكن أن يتوفروا في جميع الفئات العمرية. حيث يطلق على الأنثى والذكر الذين يمرون بمرحلة الشباب بصيغة المفرد (شابة) للأنثى و (شاب) للذكر، وأما في صيغة الجمع "الشباب" أو"شباب" لكلا الجنسين(موسوعة ويكيبيديا، 2021) .

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة الصانع (2022) إلى تقصي دور وسائل التواصل الإجتماعي في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة جامعة الكويت، ومن أجل تحقيق هذا الغرض تبنت الدراسة المنهج الوصفي. وتكونت عينة الدراسة القصدية من (330) طالباً وطالبة من جامعة الكويت. وتم تطوير واستخدام الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة، حيث اشتملت على (35) بنداً، وتضمنت عدداً من القضايا والمفاهيم والاتجاهات والقيم السياسية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن دور وسائل التواصل الإجتماعي في تعزيز الوعي السياسي جاء بدرجة تأثير كبيرة؛ كما بينت النتائج عدم وجود أي فروق ذات دلالة إحصائية بين دور وسائل التواصل الإجتماعي في تعزيز الوعي السياسي تبعاً لمتغيرات الدراسة(الجنس، والعمر، والسنة الدراسية، والتخصص).

كذلك هدفت دراسة الحضرمي والسناني والصقري(2022) إلى التعرف على أثر وسائل التواصل الإجتماعي على سلوكيات وقيم الشباب الجامعي في سلطنة عمان، –دراسة ميدانية على جامعة الشرقية–، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة، من خلال تطبيقها على عينة عشوائية بسيطة بلغت (400) طالبة، وتوصلت الدراسة إلى إن هناك تأثير واسع لوسائل التواصل الإجتماعي على سلوكيات طالبات جامعة الشرقية حيث كانت تلك التأثيرات تتجه نحو الجانب السلبي أكثر من الإيجابي بصفة عامة، في حين كانت تأثيرات وسائل التواصل الإجتماعي على قيم الطلبة الجامعيين تتجه نحو الإيجاب فهناك قيم عدة تفاعلت بصورة إيجابية ومنها: توسيع العلاقات الإجتماعية، وصفة التعاون ومساعدة الأخرين، والتعاطف بصورة كبيرة مع الآخرين. كما أكدت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير وسائل التواصل الإجتماعي على محوري القيم والسلوك يعزى للسنة الدراسية.

كذلك هدفت دراسة شهيناز وبوخالوط(Shahinaz & Boukhalout 2020)التعرف إلى تأثير مواقع التواصل الإجتماعي على القيم الإجتماعية للطالب الجامعي، استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة عن طريق استخدام العينة القصدية، وتوصلت الدراسة إلى أن الفيس بوك الاكثر ممارسة بشكل مستمر ومنذ فترة طويلة، كما بينت النتائج أن متوسط الاستخدام لمواقع الفيس بوك تراوحت بين الثلاث ساعات يومياً وكان الغرض من ذلك هو التسلية والترفيه، والحصول على بعض المعلومات والاخبار، ومتابعة الأحداث العالمية، كما اثبتت الدراسة بأن

معظم القيم التي يحملها افراد العينة كانت نتيجة التأثير الإيجابي لموقع الفيس بوك، وأن استخدام افراد العينة لهذا الموقع عززت القيم الإيجابية لديهم.

أيضاً هدفت دراسة مظفر واخرون (2019) Muzaffar at el., إلى التعرف على دور مواقع التواصل الإجتماعي في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب في باكستان، وتم تطبيق اداءة الاستبانة في جمع بيانات البحث، وكشفت النتائج عن الدور الحيوي الذي تلعبه وسائل التواصل الإجتماعي في عملية التنشئة الإجتماعية للشباب الباكستاني، كما اظهرت النتائج انخفاض الوعي السياسي لأفراد عينة الدراسة.

كما هدفت دراسة زين العابدين وأخرون (2018) إلى التعرف على مستوى القيم المختلفة (الإجتماعية والدينية والسياسية) لدى الشباب في المجتمع الأردني، والتعرف إلى أكثر خصائص المواقع الإجتماعية أهمية حسب وجهة نظر المبحوثين، وما أثر تلك الخصائص في القيم (الإجتماعية والدينية والسياسية) لدى الشباب في المجتمع الأردني. ولتحقيق اهداف الدراسة تم تطوير استبانة متخصصة تم توزيعها على عينة بلغت (386) مبحوثاً، وكان من أبرز نتائج الدراسة: وجود تأثيرات لمواقع التواصل الإجتماعي على القيم الإجتماعية والسياسية والدينية السائدة في أوساط شريحة الشباب الأردني، وأن محتوى المواقع الإجتماعية يمارس تأثيراً معنوياً على القيم الإجتماعية والقيم الدينية، وأن لبعد الإبحار في تلك المواقع إسهاماً في التأثير على القيم السياسية.

كذلك هدفت دراسة بن منيخر(2015) إلى التعرف على دور الاستخدامات السلبية لشبكات التواصل الإجتماعي في انحراف الشباب من منظور عينة من طالبات جامعة الملك سعود، وقامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي للدراسة واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات والبيانات، وبينت النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة عالية على إسهام هذه الاستخدامات السلبية لشبكات التواصل الإجتماعي في انحراف الشباب.

كذلك هدفت دراسة حمودة(2014) إلى التعرف على دور شبكات التواصل الإجتماعي في تنمية مشاركة الشباب الفلسطيني في القضايا المجتمعية، وتمت الاستعانة بالمنهج المسحي على عينة من جمهور الشباب، واتبعت الدراسة أسلوب الاستقصاء، والمقابلة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن جميع المبحوثين يستخدمون الشبكات الإجتماعية إذ جاءت نسبة من يستخدمونها بشكل دائم بنسبة (96.1%)، وبلغت نسبة الذين يستخدمونها أحياناً بنسبة (93%)، كما أن المبحوثين يتابعون القضايا المجتمعية على شبكات التواصل الإجتماعي بنسبة كبيرة بلغت (99.3%).

بناء على ما تم عرضه من الدراسات السابقة العربية والأجنبية تبين أن هذه الدراسات ذات

علاقة مباشرة بموضوع الدراسة الحالية، حيث اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث دراسة موضوع أثر مواقع التواصل الإجتماعي على القيم وخصوصاً الشباب، وعلى الرغم من ذلك تبين أن هناك تفاوت وعدم انسجام في النتائج الخاصة بكل دراسة، وكذلك اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في مجال التطبيق وحجم العينة، وأن ما يميز الدراسة الحالية أيضاً بأنها بحثت في شبكات التواصل الإجتماعي وتأثيرها على القيم الأخلاقية للشباب في محافظة جنين، وذلك في ضوء عدد من المتغيرات المستقلة.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة هذه الدراسة، حيث تم استقصاء آراء الشباب في محافظة جنين حول تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع الشباب بمحافظة جنين، وذلك فترة انعقاد دورة كبار الضباط التاسعة عشر نهاية العام (2021م).

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من (100) مبحوثاً ومبحوثة من الشباب في محافظة جنين تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة، ويبين الجدول (1) توزيع أفراد العينة حسب الجنس، وعدد ساعات متابعة وسائل التواصل الإجتماعي، والدخل الشهري.

جدول (1): يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس، وعدد ساعات متابعة وسائل التواصل الإجتماعي، والدخل الشهري.

المتغير		العدد	النسبة المئوية	المجموع
الجنس	ذكر	68	68.0	100
	انثى	32	32.0	
عدد ساعات متابعة وسائل التواصل الإجتماعي	اقل من 3 ساعات	44	44.0	100
	بين 3 – 5 ساعات	37	37.0	
	اكثر من 5 ساعات	19	19.0	
الدخل الشهري	اقل من 1500 شيكل	10	10.0	100
	بين 1500 – 3000 شيكل	26	26.0	
	أكثر من 3000 شيكل	64	64.0	

أداة الدراسة: مقياس تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية:

للتعرف إلى تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية لدى أفراد العينة قام الباحث ببناء استبانة خاصة، وقد تكون الاستبانة في صورتها الأولية من (30) فقرة، وبعد عرضها على مجموعة من المختصين والخبراء بالبحث العلمي أصبحت تتكون في صورتها النهائية من (28) فقرة، موزعة على ثلاثة أبعاد رئيسية والجدول (2) يوضح أرقام الفقرات الخاصة بكل بعد من ابعاد تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية.

جدول(2) يوضح أرقام الفقرات الخاصة بكل بعد من أبعاد تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية.

الرقم	البعد	فقرات البعد	عدد الفقرات
البعد الأول	**تأثير شبكات التواصل على الإنتماء الوطني**	**1.12**	**12**
البعد الثاني	تأثير شبكات التواصل على قيم الترابط الاسري	**13 - 21**	**9**
البعد الثالث	تأثير شبكات التواصل على القيم الدينية	**22 - 28**	**7**
الدرجة الكلية		**1 - 28**	**28**

تصحيح المقياس: تم تصميم مقياس تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية على أساس مقياس (ليكرت الخماسي)، وقد بنيت الفقرات بالإتجاه الإيجابي والسلبي، وأعطيت الأوزان للفقرات كما هو آت:(بدرجة كبيرة جداً: خمس درجات، بدرجة كبيرة: أربع درجات، بدرجة متوسطة: ثلاث درجات. بدرجة فليلية: درجتين. بدرجة قليلة جداً: درجة واحدة). باستثناء الفقرات (4، 7، 8، 16، 20، 21، 25، 26، 28) حيث تم تصحيحها بطريقة عكسية باعتبارها فقرات سلبية.

وللتعرف إلى تقديرات أفراد العينة وتحديد (تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية)، وفق قيمة المتوسط الحسابي تم حساب المدى (5-1 =4)، ثم تم تقسيمه على (4) للحصول على طول الفئة الصحيح (4/5 = 0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه الدرجة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهى الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول الفئات كما يلى :-

الرقم	الدرجة	الدرجة
1	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1 – 1.79	منخفضة جداً
2	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 1.80 - 2.59	منخفضة
3	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 2.60 - 3.39	متوسطة
4	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 3.40 - 4.19	مرتفعة
5	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 4.20 - 5	مرتفعة جداً

صدق الأداة: استخدم الباحث صدق المحكمين أو ما يعرف بالصدق المنطقي وذلك بعرض الإستبانة على المحكمين من ذوي الاختصاص بهدف التأكد من مناسبة الإستبانة لما أعدت من أجلها وسلامة صياغة الفقرات وانتماء كل منها للمجال الذي وضعت فيه.

ومن ناحية أخرى تم التحقق من الصدق بحساب مصفوفة ارتباط فقرات الأداة مع الدرجة الكلية، وذلك كما هو واضح في الجدول (4) والذي بين أن جميع قيم معاملات الارتباط للفقرات مع الدرجة الكلية لكل بعد دالة إحصائياً، مما يشير إلى تمتع الأداة بصدق البناء، وأنها تشترك معاً في قياس تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية.

جدول (4): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية.

الإنتماء الوطني			الترابط الاسري			القيم الدينية		
الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية	الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية	الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية
1	.455**	000.	13	.733**	.000	22	.367**	.000
2	.415**	000.	14	.737**	.000	23	.556**	.000
3	.579**	000.	15	.503**	.000	24	.346**	.000
4	.371**	000.	16	.208*	.038	25	.491**	.000
5	.592**	000.	17	.414**	.000	26	.494**	.000
6	.495**	000.	18	.626**	.000	27	.374**	.000
7	.366**	000.	19	.541**	.000	28	.270**	.006
8	.267**	007.	20	.407**	.000			
9	.611**	000.	21	.279**	.005			
10	.582**	000.						
11	.380**	000.						
12	.469**	000.						

تشير المعطيات الواردة في الجدول (4) إلى أن جميع قيم ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية للأداة دالة إحصائياً وبدرجة عالية جداً، مما يشير إلى صدق الاداة وأنها تشترك معاً في قياس تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية.

ثبات الأداة: قام الباحث بالتأكد من ثبات مقياس (تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية)، من خلال حساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا ((Cronbach Alpha، والجدول (5) يوضح نتائج معامل الثبات.

جدول (5): يوضح نتائج معامل الثبات.

الرقم	البعد	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	الإنتماء الوطني	12	.788
2	الترابط الاسري	9	.821
3	القيم الدينية	7	.802
	الدرجة الكلية	28	.841

تظهر النتائج الواردة في الجدول (5) أن أداة الدراسة بأبعادها المختلفة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، حيث تراوحت على ابعاد الاداة بين (.788) وبين (.821)، في حين بلغت على الدرجة الكلية لتأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية (.841)، معبرة جميعها عن درجة عالية من الثبات.

إجراءات تطبيق الدراسة: تم إتباع الإجراءات التالية من أجل تنفيذ الدراسة:

- القيام بحصر مجتمع الدراسة والمتمثل في الشباب في محافظة جنين.
- بناء أداة الدراسة بعد اطلاع الباحث على مجموعة من الأدوات المستخدمة في مثل هذه الدراسة.
- تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على عدد من المحكمين.
- توزيع أداة الدراسة على المجتمع الهدف، في فترة انعقاد دورة كبار الضباط التاسعة عشرة من العام (2021م).
- تم إعطاء الإستبانات الصالحة أرقاماً متسلسلة وإعدادها لإدخالها للحاسوب.
- استخدم البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل البيانات واستخراج النتائج.

المعالجة الإحصائية: تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات، وتم استخدام الإحصاء الوصفي باستخراج الأعداد، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدى أفراد العينة واستجاباتهم على اداة الدراسة، وقد فحصت فرضيات الدراسة عن طريق: اختبار (ت) (t-test)، واختبار تحليل التباين الأحادي (one – way ANOVA)، واختبار توكي (Tukey)، واستخدم معامل الثبات كرونباخ ألفا لحساب ثبات الأداة، ومعامل الارتباط بيرسون(Pearson Correlation) لقياس الصدق، وذلك باستخدام الحاسوب باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS).

نتائج الدراسة

نتائج السؤال الأول: ما مستوى تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية من وجهة نظر الشباب في محافظة جنين؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية على الدرجة الكلية وباقي الأبعاد، وذلك كما هو واضح في الجدول (6).

جدول (6) الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات لواقع تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية.

الرقم	البعد	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسب المئوية	الدرجة
1	الإنتماء الوطني	100	3.12	.382	62.38	متوسطة
2	الترابط الاسري	100	2.66	.504	53.29	متوسطة
3	القيم الدينية	100	2.92	.381	58.40	متوسطة
الدرجة الكلية لتأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية		100	2.90	.320	58.02	متوسطة

يتضح من الجدول (6) أن الدرجة الكلية لتأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية لدى الشباب في محافظة جنين جاءت بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي قدره (2.90)، وبنسبة مئوية مقدراها (58%)، وعن أهم أبعاد تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية تمثلت في بعد (الإنتماء الوطني) بمتوسط حسابي قدره (3.12) وبنسبة مئوية مقدارها (62.4%) معبراً عن درجة متوسطة، في حين جاء في المرتبة الثانية بعد (القيم الدينية) بمتوسط حسابي قدره (3.92) وبنسبة مئوية مقدارها (58.4%) معبرا عن درجة متوسطة. وجاء في المرتبة الثالثة بعد (الترابط الاسري) بمتوسط حسابي قدره (2.66) وبنسبة مئوية مقدارها (53.3%) معبرا عن درجة متوسطة أيضا.

ويعزو الباحث السبب في وجود درجة متوسطة لتأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية، إلى قدرة الشباب في المجتمع الفلسطيني على تحديد مخاطر تلك

الشبكات وتشخيص قدرتها على التأثير، بحيث أصبح لديهم معرفة بما هو مناسب لهم وما هو غير مناسب، نتيجة الوعي السياسي والإجتماعي بالنسبة لهم وهذا ما أكدته دراسة الصانع (2022) التي بينت أن دور وسائل التواصل الإجتماعي في تعزيز الوعي السياسي جاء بدرجة تأثير كبيرة؛

ودراسة الحضرمي والسناني والصقري(2022) التي بينت أن تأثيرات وسائل التواصل الإجتماعي على قيم الطلبة الجامعيين تتجه نحو الإيجاب. ودراسة مولا وبوخالوط (Mola & Boukhalout 2020) التي بينت أن معظم القيم التي يحملها أفراد العينة كانت نتيجة التأثير الإيجابي لموقع الفيس بوك، وأن استخدام أفراد العينة لهذا الموقع عززت القيم الإيجابية لديهم.

في حين اختلفت مع نتائج دراسة زين العابدين وآخرون (2018) التي بينت وجود تأثيرات لمواقع التواصل الإجتماعي على القيم الإجتماعية والسياسية والدينية السائدة في أوساط شريحة الشباب الأردني، ودراسة بن منيخر(2015) التي بينت أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة عالية على إسهام هذه الاستخدامات السلبية لشبكات التواصل الإجتماعي في انحراف الشباب.

ولتفصيل النتائج السابقة حسب الفقرات قام الباحث باستخراج الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لأبعاد المقياس كما يلي:

نتائج السؤال الفرعي الأول:

ما مستوى تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على الإنتماء الوطني من وجهة نظر الشباب في محافظة جنين؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الفرعي الأول استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على الإنتماء الوطني على الفقرات، وذلك كما هو واضح في الجدول (7).

جدول (7) الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات لمستوى تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على الإنتماء الوطني.

الرقم	الفقرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسب المئوية	الدرجة
1	تزيد مواقع التواصل الإجتماعي من درجة الشعور بالمسؤولية الإجتماعية والوطنية.	100	3.36	.871	67.20	متوسطة
2	تدعم مواقع التواصل الإجتماعي ثقافة الحوار مع الآخرين.	100	3.35	.978	67.00	متوسطة
3	تزيد مواقع التواصل الإجتماعي من وعي الشباب حول الأنشطة الوطنية السائدة في المجتمع.	100	3.65	.796	73.00	مرتفعة
4	تساهم مواقع التواصل الإجتماعي في الحد من وعي الشباب بقيمة الإنتماء الوطني.	100	3.02	1.155	60.40	متوسطة
5	تدعم مواقع التواصل الإجتماعي الواجبات تجاه المجتمع.	100	3.31	.837	66.20	متوسطة
6	تعزز مواقع التواصل الإجتماعي فكرة ضرورة المشاركة في المناسبات الوطنية.	100	3.59	.698	71.80	مرتفعة
7	تساهم مواقع التواصل الإجتماعي في الحد من اهتمام الشباب للحفاظ على الممتلكات العامة.	100	3.07	1.174	61.40	متوسطة
8	تعزز مواقع التواصل الإجتماعي فكرة عدم الثقة بقوانين المجتمع السائدة.	100	2.71	.880	54.20	متوسطة
9	تزيد مواقع التواصل الإجتماعي من استيعاب الشباب حول للعادات والتقاليد السائدة.	100	3.00	.804	60.00	متوسطة
10	ترسخ مواقع التواصل الإجتماعي من القيم الوطنية.	100	3.14	.943	62.80	متوسطة
11	تحارب مواقع التواصل الإجتماعي الموضة الأجنبية في الملابس.	100	1.98	1.146	39.60	منخفضة
12	تشجع مواقع التواصل الإجتماعي على استخدام اللغة العامية.	100	3.25	1.234	65.00	متوسطة

يتضح من الجدول (7) أن أهم فقرات تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على الإنتماء الوطني تمثلت في الفقرة رقم (3) والتي تنص على (تزيد مواقع التواصل الإجتماعي من وعي الشباب حول الأنشطة الوطنية السائدة في المجتمع) بمتوسط حسابي قدره (3.65)، وبنسبة مئوية مقدراها (73%) معبرة عن درجة مرتفعة، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (11) (تحارب مواقع التواصل الإجتماعي الموضة الأجنبية في الملابس) بمتوسط حسابي قدره (1.98) وبنسبة مئوية مقدارها (39.6%) معبرة عن درجة منخفضة.

تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة زين العابدين وأخرون (2018) التي بينت أن لبعد الإبحار في مواقع التواصل الإجتماعي إسهاماً في التأثير على القيم السياسية. ويعلل الباحث هذه النتيجة كون مواقع التواصل الإجتماعي تعتبر من أهم مظاهر وثمار التطور العملي والتكنولوجي الحديث، والحقيقة أن الجميع يستخدم هذه المواقع سواءً للترفيه أو لأسباب أخرى تعليمية أو اجتماعية، والأكيد أن مواقع التواصل الإجتماعي أصبحت من ضروريات الحياة الحديثة، لكنها سلاح ذو حدين يجب استخدامها والتعامل معها بحذر كبير، كونها تؤثر على المحيط الخارجي للشباب من ضمنها الإنتماء الوطني.

نتائج السؤال الفرعي الثاني: ما مستوى تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على قيم الترابط الاسري من وجهة نظر الشباب في محافظة جنين؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الفرعي الثاني استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على قيم الترابط الاسري على الفقرات، وذلك كما هو واضح في الجدول(8).

جدول (8) الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات لمستوى تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على قيم الترابط الاسري.

الرقم	الفقرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسب المئوية	الدرجة
13	تهتم مواقع التواصل الإجتماعي بتعزيز الروابط الأسرية.	100	3.36	.871	67.20	متوسطة
14	تعمل مواقع التوصل الإجتماعي على تعزيز صلة الرحم.	100	3.35	.978	67.00	متوسطة
15	تساهم مواقع التواصل الإجتماعي في تعزيز المشاركة في المناسبات الأسرية.	100	3.65	.796	73.00	مرتفعة

الرقم	الفقرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسب المئوية	الدرجة
16	تزيد مواقع التواصل الإجتماعي من الانطوائية.	100	3.02	1.155	60.40	متوسطة
17	تساهم مواقع التواصل الإجتماعي في زيادة المعرفة بالحقوق الأسرية.	100	3.31	.837	66.20	متوسطة
18	تساهم مواقع التواصل الإجتماعي في زيادة المعرفة بالواجبات الأسرية.	100	3.59	.698	71.80	مرتفعة
19	تؤدي مواقع التواصل الإجتماعي إلى إضعاف الترابط الأسري.	100	3.07	1.174	61.40	متوسطة
20	تؤدي مواقع التواصل الإجتماعي إلى إضعاف الترابط الأسري.	100	2.71	.880	54.20	متوسطة
21	تساهم مواقع التواصل الإجتماعي في إنهيار العلاقات الأسرية.	100	3.00	.804	60.00	متوسطة

في زيادة المعرفة بالحقوق الأسرية) بمتوسط حسابي قدره (2.97)، وبنسبة مئوية مقدراها (59.4%) معبرة عن درجة متوسطة، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (16) (تساهم مواقع التواصل الإجتماعي من الانطوائية) بمتوسط حسابي قدره (2.20) وبنسبة مئوية مقدارها (44%) معبرة عن درجة منخفضة.

تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة حمودة(٢٠١٤) التي بينت أن المبحوثين يتابعون القضايا المجتمعية على شبكات التواصل الإجتماعي بنسبة كبيرة، ودراسة مظفر واخرون Muzaffar at el (2019)., التي كشفت عن الدور الذي تلعبه وسائل التواصل الإجتماعي في عملية التنشئة الإجتماعية للشباب الباكستاني.

ويرى الباحث أن مواقع التواصل الإجتماعي تلعب دوراً سلبياً في نوعية العلاقات الأسرية وقوتها، حيث يؤدي ما يقضيه الفرد من ساعات طويلة في تصفح هذه المواقع، وانشغاله بعلاقاته الافتراضية فيها إلى البعد عن أفراد أسرته وفتور العلاقات التي تربطه بهم، كما يؤدي انفتاح الزائد الذي تؤمنه هذه المواقع إلى نشر قيم جديدة مخالفة لما اعتاد عليه المجتمع من عادات وتقاليد يتميز بها عن غيره من المجتمعات.

نتائج السؤال الفرعي الثالث: ما مستوى تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الدينية من وجهة نظر الشباب في محافظة جنين؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الفرعي الثالث استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الدينية على الفقرات، وذلك كما هو واضح في الجدول(9).

جدول (9) الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات لمستوى تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الدينية.

الرقم	الفقرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسب المئوية	الدرجة
22	تحفز مواقع التواصل الإجتماعي على إفشاء السلام بين الأصدقاء.	100	3.15	.914	63.00	متوسطة
23	تدعم مواقع التواصل الإجتماعي فكرة التواصل مع أساتذة الدين.	100	2.83	.911	56.60	متوسطة
24	تزيد مواقع التواصل الإجتماعي من نسبة أعجاب الأصدقاء بالصفحات الدينية.	100	3.07	.998	61.40	متوسطة
25	تعرض مواقع التواصل الإجتماعي أفكار تتعارض مع الدين الإسلامي.	100	2.63	1.060	52.60	متوسطة
26	تشجع مواقع التواصل الإجتماعي على الاستهزاء بالشعائر الدينية.	100	2.95	.968	59.00	متوسطة
27	تشجع مواقع التواصل الإجتماعي على التسامح مع الأخرين.	100	2.89	.840	57.80	متوسطة
28	تعزز مواقع التواصل الإجتماعي من الأفكار التعصبية الدينية.	100	2.92	.971	58.40	متوسطة

يتضح من الجدول (9) أن أهم فقرات تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الدينية تمثلت في الفقرة رقم (22) والتي تنص على (تحفز مواقع التواصل الإجتماعي على إفشاء السلام بين الأصدقاء) بمتوسط حسابي قدره (3.15)، وبنسبة مئوية مقدراها (63%) معبرة عن درجة متوسطة، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (25) (تعرض مواقع التواصل الإجتماعي أفكار تتعارض مع الدين الإسلامي) بمتوسط حسابي قدره (2.63) وبنسبة مئوية مقدارها (52.6%) معبرة عن درجة متوسطة.

ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أن وسائل التواصل الإجتماعي بالرغم من تأثيراتها السلبية على الشباب، الا أن تلك المواقع رغم أنه يتم استغلالها من قبل بعض الافراد لتشويه الدين أو العبث في قيم الشباب، الا انه في المقابل هناك من يستغل تلك المواقع في نشر القيم الدينية، بصورة تظهر حقيقة الدين الاسلامي الذي دعا إلى مكارم الاخلاق. وهذا لا يتفق مع ما كشفت عنه دراسة زين العابدين وآخرون (2018) التي بينت وجود تأثيرات لمواقع التواصل الإجتماعي على القيم الإجتماعية والسياسية والدينية السائدة في أوساط شريحة الشباب الأردني.

نتائج السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى0.05≥ (α) في متوسطات تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية من وجهة نظر الشباب في محافظة جنين تعزى لمتغيرات (الجنس، وعدد ساعات متابعة وسائل التواصل الإجتماعي، والدخل الشهري).

وانبثق عن هذا السؤال الفرضيات الصفرية (3-1) وفيما يلي نتائج فحصها:

نتائج الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05≥ (α) في متوسطات تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية من وجهة نظر الشباب في محافظة جنين تعزى لمتغير الجنس.

للتحقق من صحة الفرضية الأولى استخدم الباحث اختبار ت (t-test) لعينة مستقلة، كما هو واضح في الجدول (10).

جدول (10): نتائج اختبار ت (t-test) للفروق في المتوسطات الحسابية الكلية لتأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية في محافظة جنين تبعاً لمتغير الجنس.

المتغير	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الإنتماء الوطني	ذكور	68	3.05	.359	-2.715	98	.008**
	اناث	32	3.24	.394			
الترابط الاسري	ذكور	68	2.61	.526	-2.715	98	.092
	اناث	32	2.79	.438			
القيم الدينية	ذكور	68	2.89	.378	-1.122	98	.265
	اناث	32	2.98	.385			
الدرجة الكلية	ذكور	68	2.85	.304	-2.432	98	.017*
	اناث	32	3.01	.331			

* دالة إحصائياً عند مستوى 0.05≥ (α).

** دالة إحصائياً بدرجة عالية عند مستوى 0.01≥ (α).

يتبين من الجدول (10) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية في محافظة جنين تبعاً لمتغير الجنس على الدرجة الكلية وبعد (الإنتماء الوطني) لصالح الإناث، إذ بلغ المتوسط الحسابي على الدرجة الكلية (للذكور) (2.85)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لدى (الإناث) (3.01)، كما تبين أن قيمة (ت) المحسوبة (-2.432) عند مستوى الدلالة (.017). في حين تبين انه لا توجد فروق على بعدي (الترابط الاسري والقيم الدينية)، وبناء عليه، تم رفض الفرضية الصفرية الأولى على الدرجة الكلية لدور تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية وبعد (الإنتماء الوطني)، في حين تم قبولها على باقي الأبعاد الأخرى.

وهذا لا يتفق مع ما كشفت عنه نتائج دراسة الصانع (2022) التي بينت انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور وسائل التواصل الإجتماعي في تعزيز الوعي السياسي تبعاً لمتغير (الجنس). ويعزو الباحث السبب في وجود فروق على الدرجة الكلية وبعد (الإنتماء الوطني) تبعاً لمتغير الجنس ولصالح الإناث، إلى الإناث قد يكن اكثر متابعة لمواقع التواصل الإجتماعي، وغالباً ما يلفت انتباههاً امور متعلقة بما يحدث حولهن من أحداث، وهذا الامر يترك أثره النفسي عليهن، وذلك بسبب طبيعتهن الإجتماعية وتركيبتهن النفسية، اما فيما يتعلق بالأبعاد الأخرى فإن ذلك قد يعزى إلى وعي الشباب بصورة عامة، والتزامهم بمعايير الدين الاسلامي الذي يدعو إلى الترابط الاسري، والالتزام بالقيم الدينية.

نتائج الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية من وجهة نظر الشباب في محافظة جنين تعزى لمتغير عدد ساعات متابعة وسائل التواصل الإجتماعي.

للتحقق من صحة الفرضية الثانية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية تبعاً لمتغير عدد ساعات متابعة وسائل التواصل الإجتماعي، وذلك كما هو واضح في الجدول (11).

جدول (11): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية تبعاً لعدد ساعات متابعة وسائل التواصل الإجتماعي.

المتغير	عدد ساعات متابعة وسائل التواصل الإجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الإنتماء الوطني	اقل من 3 ساعات	44	3.02	.413
	بين 3 – 5 ساعات	37	3.30	.336
	اكثر من 5 ساعات	19	2.99	.247
الترابط الاسري	اقل من 3 ساعات	44	2.58	.531
	بين 3 – 5 ساعات	37	2.77	.409
	اكثر من 5 ساعات	19	2.66	.593
القيم الدينية	اقل من 3 ساعات	44	2.84	.307
	بين 3 – 5 ساعات	37	2.98	.454
	اكثر من 5 ساعات	19	2.98	.363
الدرجة الكلية	اقل من 3 ساعات	44	2.81	.314
	بين 3 – 5 ساعات	37	3.02	.345
	اكثر من 5 ساعات	19	2.87	.206

يتضح من الجدول (11) وجود اختلاف بين متوسطات تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية لدى الشباب في محافظة جنين تبعاً لمتغير عدد ساعات متابعة وسائل التواصل الإجتماعي. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (12).

جدول (12): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية تبعاً لمتغير عدد ساعات متابعة وسائل التواصل الإجتماعي.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الإنتماء الوطني	بين المجموعات	1.924	2	.962	7.460	.001**
	داخل المجموعات	12.510	97	.129		
	المجموع	14.434	99			
الترابط الاسري	بين المجموعات	.688	2	.344	1.363	.261
	داخل المجموعات	24.472	97	.252		
	المجموع	25.160	99			
القيم الدينية	بين المجموعات	.492	2	.246	1.724	.184
	داخل المجموعات	13.847	97	.143		
	المجموع	14.340	99			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.833	2	.416	4.337	.016*
	داخل المجموعات	9.313	97	.096		
	المجموع	10.146	99			

يتضح من الجدول السابق (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية لدى الشباب في محافظة جنين تبعاً لمتغير عدد ساعات متابعة وسائل التواصل الإجتماعي، على الدرجة الكلية وبعد (الإنتماء الوطني) فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لتأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية (4.337) عند مستوى الدلالة (016.)، في حين تبين انه لا توجد فروق على باقي الأبعاد الأخرى، ولمعرفة مصدر الفروق واختبار اتجاه الدلالة على الدرجة الكلية وبعد (الإنتماء الوطني)، قام الباحث باستخدام اختبار توكي (Tukey) وكانت نتائج هذا الاختبار كما هي في الجدول رقم (13).

جدول رقم (13). نتائج اختبار توكي (Tukey) لمعرفة اتجاه الدلالة على الدرجة الكلية وبعد (الإنتماء الوطني)، تبعاً لمتغير عدد ساعات متابعة وسائل التواصل الإجتماعي.

جدول رقم (13). نتائج اختبار توكي (Tukey) لمعرفة اتجاه الدلالة على الدرجة الكلية وبعد (الإنتماء الوطني)، تبعاً لمتغير عدد ساعات متابعة وسائل التواصل الإجتماعي.

المتغير	عدد ساعات متابعة وسائل التواصل الإجتماعي	اقل من 3 ساعات	بين 3 – 5 ساعات	اكثر من 5 ساعات
الإنتماء الوطني	اقل من 3 ساعات		-0.27682*	0.03150
	بين 3 – 5 ساعات			0.30832*
	اكثر من 5 ساعات			
الدرجة الكلية	اقل من 3 ساعات		-0.27682*	-0.06168
	بين 3 – 5 ساعات			0.14013
	اكثر من 5 ساعات			

يتضح من جدول رقم (13) أن الفروق كانت دالة لصالح المتوسطات الحسابية الأعلى، حيث تشير المقارنات البعدية للفروق على الدرجة الكلية وعلى بعد (الإنتماء الوطني) تبعاً لمتغير عدد ساعات متابعة وسائل التواصل الإجتماعي، أن الفروق كانت لصالح المبحوثين الذين ساعات متابعتهم (بين 3 – 5 ساعات)، وتبعاً لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية الثانية على الدرجة الكلية وبعد (الإنتماء الوطني) في حين تم قبولها على باقي الأبعاد الأخرى.
وهذا يتفق مع ما كشفت عنه دراسة مولا وبوخالوط (Mola & Boukhalout 2020)التي بينت أن متوسط الاستخدام لمواقع الفيس بوك تراوحت بين الثلاث ساعات يوميا. ويعزو الباحث السبب في وجود فروق على الدرجة الكلية وبعد الإنتماء الوطني تبعاً لمتغير عدد الساعات، إلى أن ذلك قد يعود إلى طبيعة الاشخاص انفسهم، والذين قد يكون لديهم اهتمامات وطنية تدفعهم للاهتمام بما يدور حولهم، ويترتب على ذلك جلوسهم ساعات اكثر من غيرهم لمتابعة الواقع.

نتائج الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية من وجهة نظر الشباب في محافظة جنين تعزى لمتغير الدخل الشهري.

للتحقق من صحة الفرضية الثالثة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية تبعاً لمتغير الدخل الشهري، وذلك كما هو واضح في الجدول (14).

جدول (14): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية تبعاً للدخل الشهري.

المتغير	الدخل الشهري	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الإنتماء الوطني	اقل من 1500 شيكل	10	3.05	.401
	بين 1500 – 3000 شيكل	26	3.12	.488
	أكثر من 3000 شيكل	64	3.13	.333
الترابط الاسري	اقل من 1500 شيكل	10	2.66	.535
	بين 1500 – 3000 شيكل	26	2.74	.235
	أكثر من 3000 شيكل	64	2.64	.577
القيم الدينية	اقل من 1500 شيكل	10	3.03	.176
	بين 1500 – 3000 شيكل	26	3.03	.359
	أكثر من 3000 شيكل	64	2.86	.402
الدرجة الكلية	اقل من 1500 شيكل		2.81	.314
	بين 1500 – 3000 شيكل	37	3.02	.345
	أكثر من 3000 شيكل	19	2.87	.206

يتضح من الجدول (14) وجود تقارب بين متوسطات تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية لدى الشباب في محافظة جنين تبعاً لمتغير الدخل الشهري. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (15).

جدول (15): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية تبعاً لمتغير الدخل الشهري.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الإنتماء الوطني	بين المجموعات	.054	2	.027	.182	.834
	داخل المجموعات	14.380	97	.148		
	المجموع	14.434	99			
الترابط الاسري	بين المجموعات	.200	2	.100	.390	.678
	داخل المجموعات	24.960	97	.257		
	المجموع	25.160	99			
القيم الدينية	بين المجموعات	.653	2	.327	2.316	.104
	داخل المجموعات	13.686	97	.141		
	المجموع	14.340	99			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.145	2	.073	.705	.497
	داخل المجموعات	10.001	97	.103		
	المجموع	10.146	99			

يتضح من الجدول السابق (15) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥(α) في متوسطات تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية لدى الشباب في محافظة جنين تبعاً لمتغير الدخل الشهري على الدرجة الكلية وباقي الأبعاد الأخرى، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لتأثير شبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية (0.705) عند مستوى الدلالة (0.497)، وتبعاً لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية الثالثة.

ويعزو الباحث السبب في عدم وجود فروق تبعاً لمتغير الدخل الشهري على الدرجة الكلية وباقي الأبعاد الأخرى إلى أن موضوع القيم الأخلاقية هو امر متفق عليه من قبل الجميع، وقد لا يتأثر بمعدل الدخل، أو الوضع الاقتصادي للفرد، بقدر ما يكون هناك تأثير لعوامل اخرى قد يكون من أهمها طبيعة الشخص نفسه.

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

- ضرورة توعية الشباب في المجتمع الفلسطيني باستخدامات شبكات التواصل الإجتماعي بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع.
- دعوة مؤسسات المجتمع المدني للقيام بأدوارها تجاه التصدي لمخاطر وسائل التواصل الإجتماعي وتوعية الطلبة وشريحة الشباب بتلك المخاطر حول أخطار وتهديدات الآثار السلبية لمواقع التواصل الإجتماعي على المنظومة القيمية.
- تكثيف الندوات العلمية والبرامج التعليمية الهادفة التي تبين للشباب التأثير السلبي لشبكات التواصل الإجتماعي على القيم الأخلاقية.
- ضرورة نشر الوعي لدى فئة الشباب حول دور وأثر مواقع التواصل الإجتماعي في تنمية شخصياتهم وإرشادهم للاستخدام الأمثل لهذه المواقع.
- ضرورة وضع إستراتيجية إعلامية ممنهجة ومتكاملة وشاملة تقوم على خطة مدروسة تهدف إلى إبراز القضايا المجتمعية الهامة والعمل على تفعيل تنمية مشاركة الشباب نحو القضايا المجتمعية عبر شبكات التواصل الإجتماعي.
- تكثيف الرقابة الذاتية والقانونية ونشر الثقافة الشبكية سواء كانت بالبرامج أو المحاضرات المتنوعة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً. المراجع العربية:

بابكر، هويدا مصطفى.(2015). مواقع التواصل الإجتماعي وعلاقتها بتنشئة الأطفال الجانحين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الرباط الوطنية، المغرب.

بن منيخر، نوف بنت عجمي.(2015). الاستخدامات السلبية لشبكات التواصل الإجتماعي ودورها في انحراف الشباب– دراسة من منظور طالبات جامعة الملك سعود، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

التميمي، خالد ومرزوق، مغاوري والعيدي، عبد السلام.(2017): إدمان شبكات التواصل الإجتماعي لدى طلاب جامعة الملك عبد العزيز وعلاقته بصحتهم النفسية، مجلة دراسات تربوية ونفسية–مجلة كلية التربية بالزقاقيق، (97)(2)، 1 – 50.

حجاحجه، جيهان عادل.(2019). مواقع التواصل الإجتماعي، موقع موضوع،

./https://mawdoo3.com

الحضرمي، أحمد والسناني، محمد، والصقري، محمد. (2022). أثر وسائل التواصل الإجتماعي على سلوكيات وقيم الشباب الجامعي في سلطنة عمان: دراسة ميدانية على طالبات جامعة الشرقية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي.15(52)، 86-69.

حمودة، أحمد .(2014). دور شبكات التواصل الإجتماعي في تنمية مشاركة الشباب الفلسطيني في القضايا المجتمعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الدول العربية، القاهرة.

حنفي، اماني عبد العزيز.(2017). الشائعات في شبكات التواصل الإجتماعي و دور مؤسسات الضبط القضائي في مواجهتها، مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، 17(4)، 323- 339.

السيد، محمود علي والأحمدي، ريم سالم.(2018). استخدام شبكات التواصل الإجتماعي وعلاقتها بالاغتراب النفسي لدى طالبات جامعة طيبة، مجلة العلوم التربوية، (3)(1)، 525 – 577.

الصانع، أحمد حمد.(2022). دور وسائل التواصل الإجتماعي في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة جامعة الكويت، مجلة الدراسات والبحوث التربوية، 2(5)، 28-1.

الطيار، فهد .(2013). شبكات التواصل الإجتماعي وأثرها على القيم لدى طلاب الجامعة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 31(61).

العابدين، فاطمة والقضاة، طلال وعنبتاوي، منال.(2018). أثر خصائص مواقع التواصل الإجتماعي في القيم المختلفة لدى الشباب في المجتمع الأردني، المجلة الأردنية للدراسات الإجتماعية 55 (12).

عبد القادر، علا حافظ.(2013). تفعيل دور كليات التربية في تنمية القيم الأخلاقية لدى طلابها في ضوء المتغيرات العصرية، مجلة كلية التربية، (2).

العبيدي، ابراهيم.(2020). سلبيات وإيجابيات مواقع التواصل الإجتماعي، https://mawdoo3.com/.

أبو لبن، هبه سعود.(2020). اضرار و فوائد الفيسبوك " https://mawdoo3.com/.

مرتجى، عاهد.(2004). مدى ممارسة طلبة المرحلة الثانوية للقيم الأخلاقية من وجهة نظر معلميهم في محافظة غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة.

المزين، خالد.(٢٠٠٩). القيم الأخلاقية المتضمنة في محتوى كتب لغتنا الجميلة للمرحلة الأساسية الدنيا ومدى اكتساب تلاميذ الصف الرابع الأساسي لها، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

موسوعة ويكيبيديا(2021). https://ar.wikipedia.org/wik.

ثانياً. المراجع الأجنبية:

Boyd, D, Ellison, N.(2007). Social Networks Sites: Definitions, - History and Scholarship, Journal of Computer Mediated Communication, 13(1), 210-230.

Kuss, D. Griffiths, M.(2011). Addiction to social networks on the Internet: A literature of empirical research, International Journal of Environment and Public Health, 8(9), 3528 -3552.

Muzaffar, M, Chodhry, S, & Afzal, N.(2019). Social Media and Political Aareness in

Pakistan: A case Study of Youth. Pakistan Social Sciences Review, 3(2), 1-13.

Shahinaz, M., & Boukhalout, R. (2020). The impact of social networking sites on the social values of university students , a field study on a sample of Facebook users in the Department of Media and Communication, a supplementary memorandum for obtaining a master's degree, Mohamed Al-Siddiq Bin Yahya University - Jijel -Algeria.

(عدد 2) لسنة 2023

مجلة علمية تصدر عن هيئة التدريب العسكري
لقوى الأمن الفلسطينية مشروع تدريب القيادات